وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط



كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

تخصص نقود مالية و بنوك

الموضوع :

أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة مجمع صيدال

من إعداد الطالب :

- طلحة أحمد

تحت إشراف الدكتور

د.بورنان إبراهيم

لجنة المناقشة :

- أ.د مقدم عبيرات	" أستاذ التعليم العالي"	*................................	رئيسا	جامعــة الأغواط
- د. إبراهيم بورنان	" أستــاذ محــاضر "	*................................	مقرر	جامــعة الأغواط
- د. ميلود زيد الخير	" أستــاذ محــاضر "	*................................	ممتحن	جامــعة الأغواط
- أ.د هواري معراج	" أستــاذ محــاضر"	*................................	ممتحن	جامــعة غرداية
- د. محمد الطاهر قادري	" أستــاذ محــاضر"	*................................	ممتحن	جامــعة الجلـفة

السنة الجامعية2012/2011 ـة

«بسم الله والصلاة والسلام على نور القلوب وسيد الوجود وخير الأنام حبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين»

«ربي أوزعني أن أشكر نعمتك علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين» صدق الله العظيم (سورة النحل الآية 19)

الإهداء

إلى أمي وأبي رحمه الله

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأحبة

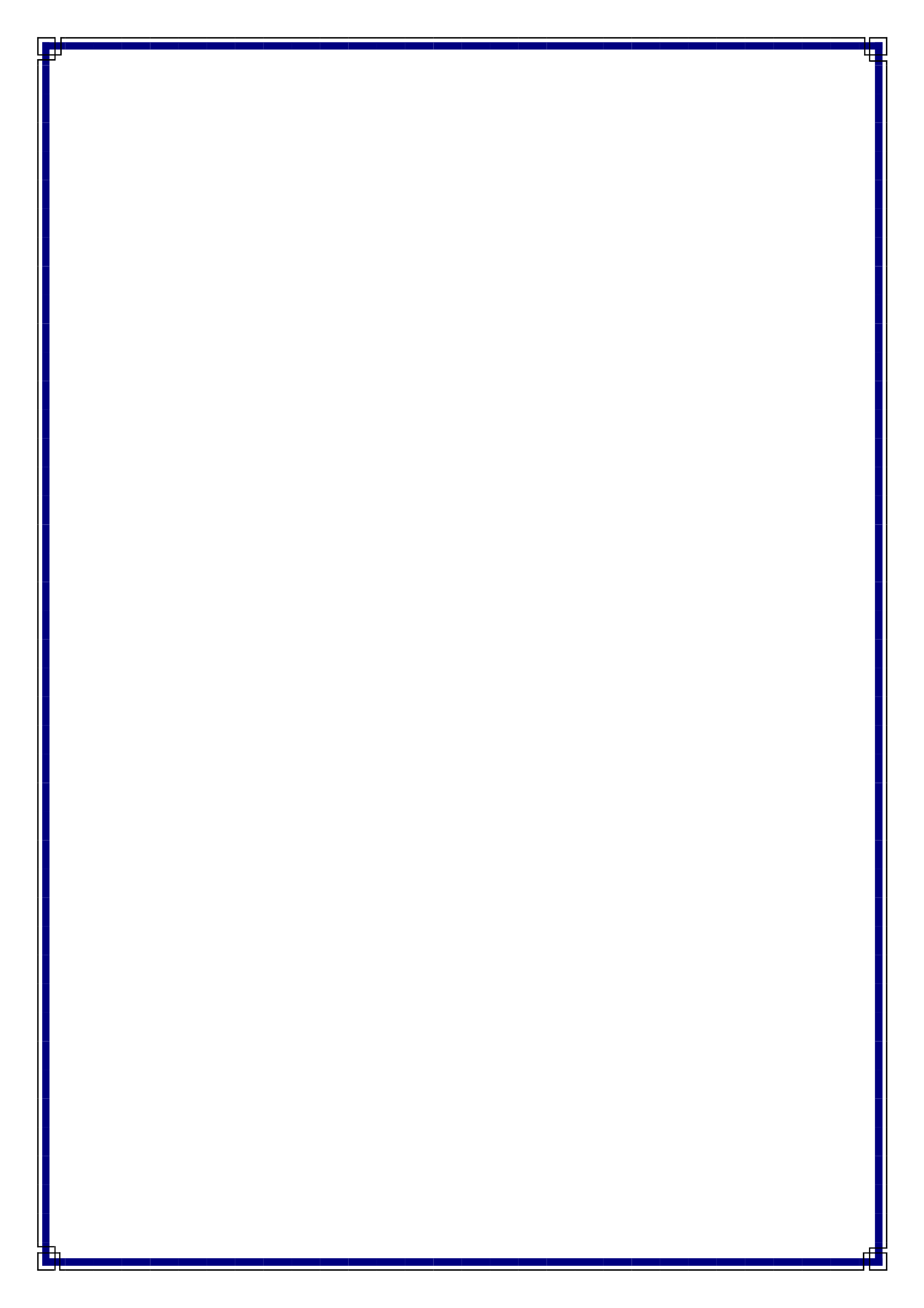
إلى الدكتور بورنان إبراهيم على قبوله الإشراف على هذا العمل وتقديمه للنصائح القيمة

إلى السادة أعضاء اللجنة

أهدي ثمرة هذا الجهد

راجيا من المولى تعالى أن يتقبله منا

طلحة أحمد



كلمة شكر

نحمد ونثني على الله عز ول الذي وفق إلى إنجاز هذا العمل

ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الكريم:

بورنان إبرهيم.

على إشرافه وحسن توجيهه لنا أثناء إنجاز المذكرة كما نتقدم

بجزيل الشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل على تفضلهم

بمناقشة هذه المذكرة.

كما نشكر كل من علمنا حرفا أو رمزا أو حكمة منذ نشأتنا

إلى اليوم

الفهرس

الفهـــــرس

المقدمة

الفصل الأول

الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة الشركات

الفصل الثاني حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية

الفصل الثالث دراسة حالة مجمع صيدال

مقدمة

مقدمة :

لقد أصبحت حوكمة الشركات " Corporate Governance " من الموضوعات الهامة علي كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة ، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997 ،وأزمة شركة Ernon والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 ، وكذلك أزمة شركة Worldcom الأمريكية للاتصالات عام 2002 .

وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلي الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في احد جوانبه الهامة إلي دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم علي صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك علي خلاف الحقيقة.

يضاف إلي ذلك وكما أشار البعض : بأن من أهم أسباب انهيار الشركات هو افتقار إدارتها إلي الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة علي توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها ،بالإضافة إلي نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة.

وقد نتج عن هذه الانهيارات فقدان الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وكذلك فقدان الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة.

في ضوء ذلك يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية ،وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية ، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها .

نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية ، ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث علي تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة مثل : لجنة كادبوري Cadbury Committee والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة

الشركات باسم Cadbury Best Practice عام 1992 في المملكة المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات Principles of Corporate Governance عام 1999، وصندوق المعاشات العامة (Calpers) في الولايات المتحدة الأمريكية.

مشكلة البحث:

يتضح مما سبق أن انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية قد أدي إلي ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وبصفه خاصة المستثمرين الحاليين ، كما أدى إلي فقد ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تضمنها التقارير والقوائم المالية لهذه الوحدات .

لذا فقد أدانت هيئه الأوراق المالية الأمريكية عام 2001 المدير التنفيذي السابق لشركة Sunbeam والمتورط مع شركة Arthur Anderson في إقامة مشاريع وهمية كلفت حملت الأسهم مبالغ كبيرة ،علاوة علي قيام شركة Arthur Anderson بارتكاب أخطاء مهنية جسيمة وإصدارها تقارير مراجعة مضللة وغير حقيقية مما أدي إلي تغريمها مبالغ كثيرة كعقوبة مدنية عليها، وقد انعكس ذلك علي فقد ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المحاسبية وازدياد فجوة التوقعات بينهم وبين مراجعي الحسابات.

لذا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات ، وبذلك حازت علي اهتمام مختلف الكتاب والباحثين في المجالات المختلفة المحاسبية والاقتصادية والإدارية والقانونية وغيرها ، وأصبحت حقلا خصبا للبحث والدراسة للاستفادة من مزاياها وإيجابياتها المتعددة.

وعند النظر إلي حوكمة الشركات من جانب الفكر المحاسبي سواء تمثل ذلك في النظر إليها من خلال علاقتها بالإفصاح المحاسبي أو تم النظر إليها من خلال علاقتها بعملية المراجعة أو لجان المراجعة المختلفة أو تم النظر إليها من خلال انعكاساتها علي متخذي قرار الاستثمار أو أسواق المال أو غير ذلك.

في ظل هذه الظروف والمتغيرات وقصد تحقيق أهداف الدراسة، قمنا بصياغة التساؤل الرئيسي على النحو التالي:

كيف يمكن الاستفادة من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات؟

وحتى يتسنى لنا التعمق في التساؤل السابق وتسهيل التحليل قمنا بطرح أسئلة فرعية التالية:

1- ما هو مفهوم حوكمة الشركات وما هي متطلبات تطبيقها؟

2- جودة ا لمعلومات المحاسبية وانعكاساتها في ظل حوكمة الشركات؟

3- ما هو واقع الحوكمة بمجمع صيدال ؟

4- وهل تحقق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية يعكس مدي نجاح حوكمة الشركات في القضاء علي المشاكل الدتي تعاني منها الوحدات الاقتصادية ويحقق مصالح الفئات المختلفة ذات العلاقة بهذه الوحدات؟

والإجابة علي هذه التساؤلات هي جوهر مشكلة البحث والتي يحاول الباحث دراستها لاستخلاص النتائج ومحاولة الوقوف علي بعض التوصيات التي قد يمكن الاستفادة منها في المجال التطبيقي.

فرضيات الدراسة:

كإجابات قبلية للأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1- يمكن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية.

2- هناك ارتباط معنوي بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

3- تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يسمح بتحقيق أهداف أصحاب المصالح لمجمع صيدال من خلال جودة المعلومات المحاسبية .

أهمية الدراسة:

تساهم هذه الدراسة في إبراز الدور المهم والملائم لتشجيع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المدرجة في السوق، خاصة أن هذا السوق يعتبر علامة هامة في تطوير وإنعاش الاقتصاد الوطني مما يتطلب توفر الثقة والإفصاح المحاسبي لكل من المستثمرين والمساهمين .

إن إبراز ايجابيات تطبيق الحوكمة التي تتعرض لها الدراسة تعمل على التقليل من مستوى المخاطر التي تتعرض لها الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى جذب الاستثمارات نتيجة التحسن في الأداء واتخاذ القرار الصائب.

هدف الدراسة:

- التعرف على ايجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك بغرض إعادة الثقة فيها.

- صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ، ومحاولة وضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة.

- محاولة التعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية والتي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات وهذا من خلال زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين.

منهج البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية ، فإن الباحث سوف يعتمد على المناهج العلمية التالية:

- المنهج الاستقرائي: وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث ، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

كما يتم استخدام المنهج الوصفي وذلك لوصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات، ويتم ذلك من خلال أسلوبين :

الأول: الدراسة النظرية للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال، وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب الفكرية للموضوع.

الثاني: الدراسة التطبيقية والتي تتضمن تصميم استبيان وتوزيعه على مديري وأصحاب القرار في مجمع صيدال، للاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم في الإجابة على مشكلة الدراسة.

الفصل الأول
حوكمة الشركات

تمهيد

لقد تعاظم الاهتمام بحوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، والناشئة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، كذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية لعدد من أقطاب الشركة الأمريكية العالمية خلال عام 2002 .

ونظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه الاهتمام بهذا المفهوم، فقد حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات والتي تم إعادة صياغتها عام 2004، والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة، ومنذ الموافقة على مبادئ الحوكمة في عام 1999، أصبحت تشكل أساسا لمبادرات حوكمة الشركات في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو غيرها من الدول على حد سواء، لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات بكل من الشركات العامة أو الخاصة، سواء أكانت مدرجة أو غير مدرجة بأسواق المال، من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل .

وانطلاقا مما سبق وللإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: مبادئ ومحددات حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: نظريات و تجارب بعض الدول في الحوكمة.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

يطلق مصطلح (Corporate Governance) على حوكمة الشركات على مستوى الاقتصاد الجزئي ونعني بذلك الشركات والمؤسسات، في حين أن مصطلح (Good Governance) فيقصد به الحكم الراشد على المستوى الكلي للدولة والذي يمس النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأفراد المجتمع .

حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى حوكمة الشركات على مستوى الاقتصاد الجزئي، وذلك من خلال دراسة طبيعة وتطور مفهوم حوكمة الشركات في المطلب الأول، وأهمية وأهداف حوكمة الشركات في المطلب الثاني، وفي المطلب الثالث الأطراف المعنية بتطبيق قواعد الحوكمة.

المطلب الأول: طبيعة ومفهوم حوكمة الشركات

إن الحوكمة فكرة ومصطلح شاع استخدامها بشكل واسع مع بداية عقد التسعينات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية عن تحقيق ذلك بفعالية.

أولا: طبيعة الحوكمة

بعد أن صدرت الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح الخوصصة لمعظم دول العالم، بدأ مصطلح أمريكي جديد في غزو العالم وهو ما يطلق عليه Corporat Gouvernance تم تعريبه إلى مصطلح " الحوكمة "* أو الإدارة الرشيدة للشركات، وشرع البنك وصندوق النقد الدوليين في قياس مدى التزام الشركات بهذا المصطلح في الأسواق الدولية، وقد استعمل مصطلح حوكمة الشركات من طرف الاقتصاديين الأمريكيين ولا سيما من طرف الاقتصادي الأمريكي رونالد كوس

* هناك عدد من المقترحات المطروحة: حكم الراشد، حكمانية الشركات،حاكميه الشركات، بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخرى مثل: أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركات، أسلوب الإدارة المثلي، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة، و غيرها. و في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هناك مؤيدون للاختيار الأول وفقاً لما ورد من تفسير مركز المشكاة للبحوث والدراسات، ولكن من ناحية أخرى تتفق عدد من الآراء على استبعاد "حكم الشركات" لما للكلمة من دلالة هل الشركات هي الحاكمة أو الفاعلة، مما قد يعكس المعنى المقصود. وكذلك يتم استبعاد "حاكمية " لما قد يحدثه استخدامها من خلط مع إحدى النظريات الإسلامية المسماة "نظرية الحاكمية" والتي تتطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة. كما رؤى استبعاد البدائل المطروحة الأخرى لأنها تبتعد عن أصل الكلمة باللغة الإنجليزية Governance. ومن ثم فإن "حوكمة الشركات" على وزن (فوعلة) تكون الأقرب إلى مفهوم المصطلح باللغة الإنجليزية حيث تنطوي على معاني الحكم والرقابة من خلال جهة رقابة داخلية (Governing Body) مثل المراجع الداخلي أو هيئة رقابة خارجية (Regulatory Body) مثل المراجع الخارجي، حيث لا يمكن استبعاده إذا أردنا التوصل إلى مرادف للمصطلح. وتجدر الإشارة إن هذا المصطلح قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وقد استحسنه عدد من متخصصى اللغة العربية ومنهم من مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. ولذا فمن المقترح استخدام "حوكمة المؤسسات" كمرادف لمفهوم Corporate Governance. نقلا عن:
نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات .. سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003، ص:01.

Ronald Coase في مقال له نشر سنة 1937م بعنوان " طبيعة الشركة "، وينصرف مفهومه إلى تسيير الشركة الاقتصادية، وقد أوضح فيه أن الشركة الاقتصادية تتمكن من المحافظة على قدرتها التنافسية إذا كانت أنماط تسييرها الداخلية تسمح لها بتقليل تكاليف معاملاتها، فالشركة بهذا المعنى أكثر نجاعة من السوق المالي في تنظيم بعض المبادلات التي تقوم بها، والحوكمة بالمعنى المعاصر هي أقرب في مضمونها إلى التسيير منها إلى السلطة، وما يمكن ملاحظته بشأن حوكمة الشركات أنه استعمل كمبدأ للتنظيم وأنه تطور في ظروف اجتماعية وإقتصادية تميزت بانفصال الملكية عن الإدارة وما ينجر عنها من صراع المصالح.

وهذا المصطلح الغازي الجديد يركز على عدة نقاط لإدارة الشركات والاقتصاد بوجه عام، يأتي في مقدمتها وأكثرها أهمية: الشفافية في القوائم المالية والعمليات المحاسبية والميزانيات ومعاملات الشركة، وذلك لمنع عمليات الفساد التي تؤدي إلى استنزاف موارد الشركة وتآكل قدراتها التنافسية، وبهذا أصبحت الحوكمة مؤشرا مهما لمدى مناسبة الأسواق للاستثمار، وساهم في انتشارها الانهيارات وفضائح الفساد التي أصابت كبرى الشركات الأمريكية، التي في مقدمتها شركة "إنرون" للطاقة و"وورلدكوم" عملاق الاتصالات الأمريكية.

ورغم أن هذا المصطلح ظهر في تقرير وتوصيات المؤسسات الدولية منذ 15 عاما إلا أن الانهيارات المالية كالأزمة المالية لجنوب شرق آسيا لسنة 1997 أعطته أهمية قصوى وأصبح من أهم المؤشرات على صحة البيئة الاقتصادية والاستثمار، ويعتمد المؤشر على عوامل إيجابية جعلته من الضرورات في الأسواق وأهمها الإفصاح والشفافية، الفصل بين الملكية والإدارة، وإتباع قواعد محاسبية واضحة وصريحة في إعداد القوائم المالية للشركة، وهي كلها شروط تحتاجها البورصات والأسواق الناشئة[1].

ثانيا: مفهوم و تطور حوكمة الشركات :

نتعرض في هذا العنصر إلى نشأة مفهوم حوكمة الشركات ، ومختلف التعاريف المقدمة لها.

1- نشأة مفهوم حوكمة الشركات:

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد

---

[1] نبيل حمادي ، **التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات** ، دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء بالجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير غير منشورة ،علوم تسيير :تخصص محاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف 2008، ص: 03.

قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات، ففي عام 1976 قام كل من (Jenson and Meckling) بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، أما في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية (The Committee Of Sponsoring Organization –COSO-) المعروفة باسم لجنة تريدواي (Treadway Commission)، والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات[1].

لقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (Cadbury)* في ديسمبر 1992 تقريرها والمشكل من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (The Financial Aspects of Corporate Governance)، ولقد أخذت حوكمة الشركات بعداً آخر بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد من الشركات والفضائح المالية في كبريات الشركات الأمريكية في نهاية عام 2001، وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (Organization For Economic Co-Operation And Devlopment) (OECD,1999) بعنوان: مبادئ حوكمة الشركات PrIncipIe of Corporate Governance) وهو أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم[2].

2- مفهوم حوكمة الشركات:

على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين لمفهوم حوكمة الشركات ويرجع ذلك إلى تدخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم:

---

[1] محمد مصطفى سليمان ، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص : 14 .

* تم تشكيل هذه اللجنة عام 1991، من قبل مجلس التقارير المالية وبورصة لندن وبعض المحاسبين لتحديد الملامح المالية لحوكمة الشركات وذلك برئاسة السيد Adrien Cadbury.

[2] محمد جميل حبوش، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات** –دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل: جامعة غزة الإسلامية،2007، ص:22.

أ- مفهوم الحوكمة لغويا :

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدث في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحُكْمُ بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني.

وعليه فإن لفظ الحَوْكَمَةُ يتضمن العديد من الجوانب منها[1]:

- **الحِكْمَةُ:** ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

- **الحُكْمُ:** وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

- **الإحْتِكَامُ:** وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

- **التَحَاكُمْ:** طلباً للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

ب- مفهوم حوكمة الشركات اصطلاحا:

لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح ومحدد لمصطلح حوكمة الشركات، حيث أخذ المفكرون والباحثون وكذا المنظمات الدولية والمهنية بالتسابق لتعريفها، وقد رجع تنوع التعاريف إلى التداخل في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يؤثر في كل مجتمع واقتصاد على حدى، إلا أنه يمكننا سرد مجموعة من التعاريف ثم نحاول استنباط المعاني والمفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات.

تعرف الحوكمة على أنها ذلك الإطار التي تمارس فيه الشركات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة[2].

فقد وصف تقرير لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (Cadbury) عام 1992 حوكمة الشركات بأنها: "نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب"[3]

---

[1] أشرف حنا ميخائيل، **أهمية دور معايير المراجعة و أطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات**، المؤتمر العلمي الخامس:الحوكمة وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الإسكندرية، 8-10 سبتمر2005، ص: 177.

[2] محمد شريف توفيق، **قراءات من الانترانت في حوكمة الشركات**، جامعة الزقازيق، 2005، (www.hawkama.net) تاريخ الإطلاع 2010/12/13.

[3] Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, The Financial Aspects Of Corporate Governance, London: Burgess Science Press, 01 december 1992, p: 14.

كما يصف التقرير حوكمة الشركات كما يلي :

" يعتمد اقتصاد دولة ما على زيادة وكفاءة الشركات، وهكذا فإن الفاعلية التي تؤدى بها مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة، وهذا هو دور حوكمة الشركات" .

فمنذ 1991، عرف نادي روما الحوكمة على أنها ميكانيزم أو آلية mécanisme de commande لقيادة النظام الاجتماعي وتطبيقاته من أجل تحقيق الأمن، الرفاهية، الازدهار، التناسق، التنظيم والاستمرار لهذا النظام، ويضيف جامس روسنو James Rosenau في سنة 1997 إلى ذلك على أن الحوكمة هي ميكانيزم رقابة و قيادة[1].

وتُعَرَّفْ حوكمة الشركات من ناحية أخرى بأنها: "مجموعة من القواعد التي تُجْرَى بموجبها إدارة الشركة داخليا، ويتم وفقها إشراف مجلس الإدارة على الشركة، بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين "[2].

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) مفهوم حوكمة الشركات في عام 1998 بأنه: "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة، الإدارة، المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء"[3].

وتعرف حوكمة الشركات على أنها نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركات والرقابة عليها، فهي مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، أي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين، فهي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى. [4]

---

[1] مراد سكاك و فارس هباش، **دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي**، الملتقي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس – سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص:4.

[2] كاثرين كوتشا هلبلينغ وآخرون، ترجمه سمير كريم، **غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية و الصاعدة و الانتقالية**، مجلة حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، الطبعة 3، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2003، ص:02.

[3] خلف عبد الله الوردات ، **الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي**، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات - تدقيق المصارف والمؤسسات المالية - تدقيق الشركات الصناعية) ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 24-26 سبتمبر2005، ص:09.

[4] محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص:15.

وتعرف أيضا على أنها هي "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة"[1].

من خلال ما سبق يمكننا تعريف الحوكمة على أنها:

عملية يتم من خلالها تحديد القواعد وتنظيم الممارسات السليمة للرقابة على القائمين على إدارة الشركة بما يحفظ حقوق المساهمين ويضمن مستوى ملائم من الشفافية والإفصاح ويضبط العلاقة بين مجلس الإدارة من جهة والأطراف أصحاب المصالح من جهة أخرى.

كما يمكن استنتاج أن مفهوم حوكمة الشركات يتضمن ما يلي:

- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة، المديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح.

- التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين.[2]

- يساعد مفهوم حوكمة الشركات في القضاء على التعارض وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالوحدة الاقتصادية سواء من داخلها أو خارجها، من خلال الحد من سيطرة الإدارة وإعطاء سلطات واسعة للفئات الأخرى خاصة المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

- اهتمام مصطلح حوكمة الشركات بتحقيق الشفافية في كافة عمليات الشركة، والإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بها خاصة المعلومات المالية لما لها من دور فعال في إتخاذ القرارات ومنه العمل على تحقيق جودة هذه المعلومات، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إمتد إلى دورها في تنشيط السوق المالية حيث توجد علاقة بين مستويات الحوكمة في الدول المختلفة من ناحية وبين درجة نمو وتطور وكفاءة أسواقها المالية من ناحية أخرى[3].

- القاسم المشترك بين المفاهيم المختلفة لمصطلح حوكمة الشركات هو الإهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط والعدالة، وحماية حقوق أصحاب المصالح.

ويمكن استنتاج الخصائص التي تتميز بها حوكمة الشركات، وذلك من خلال الشكل التالي:

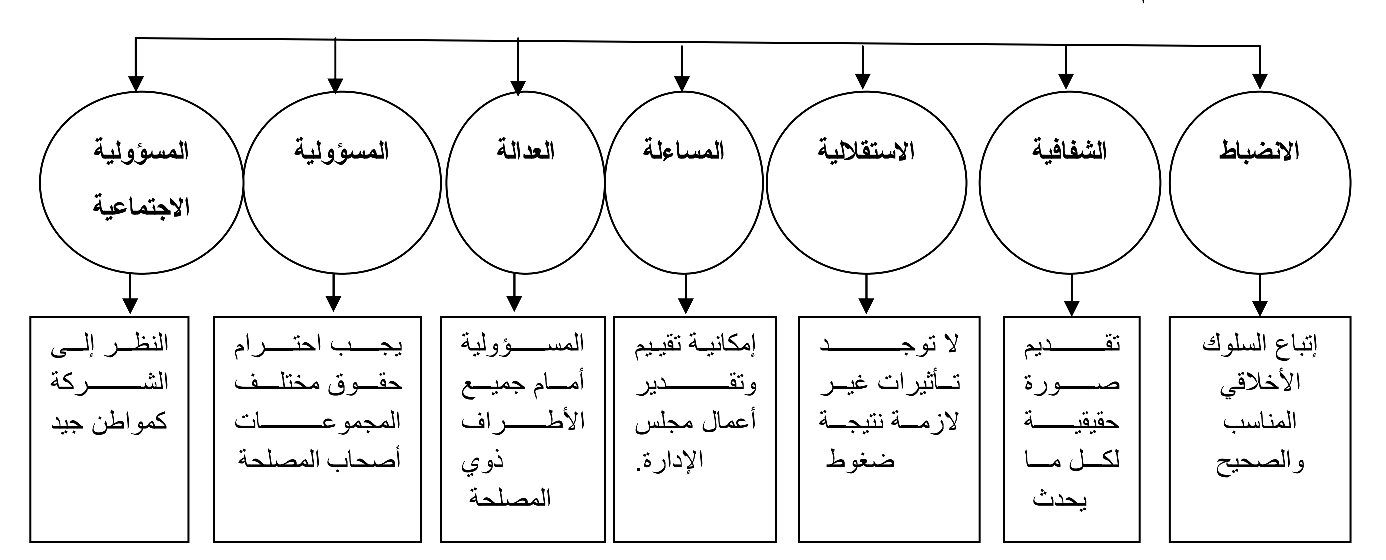
---

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثانية 2007، ص: 22.

[2] عبد الوهاب نصر على و شحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006/ 2007، ص:19.

[3] يمينة سهايلية ، دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية بالاشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، علوم تسيير:تخصص:محاسبة ،جامعة الشلف، ص: 7.

الشكل رقم 01: خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)**، مصر: الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية 2007، ص: 25.

المطلب الثاني:أهمية حوكمة الشركات و أهدافها

نجاعة نظام حوكمة الشركات يساعد على ضمان وحسن استغلال رأسمال الشركة أحسن استغلال ، إضافة إلى تستعمل الشركة رأسمالها بفعّالية، وتساعد على ربحية أصحاب المال كالمساهمين وبقية المقرضين كالبنوك ، كما تساعد في الحفاظ على ثقة واطمئنان المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب وجذب رأس المال طويل الأجل ، واعتبارها العنصر الرئيسي في تحسين فعالية الاقتصاد ودفع عجلة التنمية .

أولا: أهمية حوكمة الشركات

تظهر أهمية حوكمة الشركات فيما يلي[1]:

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، بل القضاء عليه من خلال ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة وتوفير الشفافية والمساءلة، وكذا من خلال التحكم الجيد في المعلومات واستغلالها بشكل صحيح في اتخاذ قرارات سليمة.

[1] هوام جمعة و آخرون، **الشفافية و الإفصاح في أطار حوكمة الشركات، الملتقى الدولي حول الحوكمة و أخلاقيات الأعمال في المؤسسات**، جامعة عنابة، 18- 2009/11/19, ص- ص: 3- 4.

- تحقيق ضمان السلامة والصحة والنزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة، بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، بل استخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي يجنب الشركة تكاليف وأعباء هذه الأخطاء.
- تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بعمليات الضبط الداخلي وتحقيق فاعلية الإنفاق، خاصة وأن العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة بما يحدث داخل الشركة.
- تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين خاصة وأنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية، وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس إدارة الشركة، أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.

في حين يرى البعض أن حوكمة الشركات الجيدة تتجلى أهميتها في العناصر التالية:

- تطبيق قواعد الحوكمة الجيدة والسليمة تؤدي إلى تحسين أداء السهم وتعظيم الربحية ويحافظ على مصالح المستثمرين وحملة الأسهم ويولد الثقة لديهم، مما يساهم في جلب رؤوس الأموال ويزيد من قدرة الشركات في المنافسة على الأجل الطويل، نظرا لما تتمتع به هذه الشركات من الشفافية في معاملاتها وإجراءاتها المحاسبية والمراجعة المالية في جميع عمليات الشركة بما يدعم ثقة المستثمرين.
- تعظيم ثروة الملاك وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية خاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي.
- تطبيق قواعد الحوكمة الجيدة يعطي للشركات قدرة أكبر في الحصول على التمويل اللازم ويخفض تكلفة رأس مال الشركة، ويحقق أداء أفضل ومعاملة مرضية للفئات المختلفة من أصحاب المصالح.
- يعتبر التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات أحد الحلول الممكنة لمشكلة الوكالة وتخفيض تكاليفها.
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد ومنع حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق استقرار أسواق المال والتنمية والاستقرار الاقتصادي.

- تساعد حوكمة الشركات الجيدة على جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وكذا الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد الذي يعيق نمو الشركات.
- تساهم حوكمة الشركات في تهيئة الجو لنمو وتعدد الشركات المساهمة التي تعمل في مجالات حيوية وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
- تؤسس حوكمة الشركات الكثير من المبادئ والمعايير المهمة في عالم الأعمال مثل المسؤولية الاجتماعية، أخلاقيات الأعمال والشفافية والنزاهة والإفصاح، وكل تلك الصفات هامة لبيئة أعمال نموذجية.

ومما سبق تكمن أهمية حوكمة الشركات في وضع الأنظمة الكفيلة التي تتجنب تضارب المصالح ، وتطبيقها في كل مؤسسة ، وذلك من خلال جعل الأنظمة إلزامية لكل الشركات المدرجة في السوق المالي ومراقبتها لمواجهة أي مظاهر الفساد ولا سيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية والإفصاح والشفافية وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي ، وكذلك التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم وحقوق أصحاب المصالح والمسؤوليات الملقاة ، ودعم استقلالية مراقبي الحسابات ، وتعزيز مستوى انسجام المعالجة المحاسبية مع المعايير الدولية ، مما يؤدي إلى زيادة الحصول على التمويل الأقل تكلفة المتدفق من المستثمرين بما يحقق النمو للشركات وزيادة أرباحها مما يعكس أثره على النمو الاقتصادي العام .

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات

يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات في دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات للشركات والاقتصاد بشكل عام ، ومنه فتطبيق قواعد وضوابط الحوكمة يمكن من تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[1] :

- مراعاة مصالح وحقوق المساهمين وحمايتها؛
- حماية حقوق حملة الوثائق والمستندات ذات الصلة بفعالية الشركات؛
- حماية حقوق ومصالح العاملين في الشركات بكافة فئاتهم؛
- تحقيق الشفافية في جميع أعمال الشركات؛

[1] زرزار العياشي وشرقرق سمير، **حوكمة الشركات - المفهوم ، الخصائص، الركائز**، والأهمية الاقتصادية- الملتقى الوطني الثالث حول: سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 10/9 ديسمبر 2007، ص: 16.

- تحقيق وتأمين العدالة لكافة أصحاب المصالح والمتعاملين مع الشركات؛
- تأمين حق المساءلة أمام أصحاب الحقوق لإدارة الشركات؛
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛
- تنمية المدخرات وتشجيع تدفقها بما يؤدي لتنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولاً لتعظيم الأرباح وبعيدًا عن الاحتكارات؛
- الالتزام بأحكام القوانين والتشريعات النافذة؛
- العمل على تأكيد مراجعة الأداء لكافة فعاليات الشركات بما فيها الأداء المالي من خلال لجان مراجعة خارجيين ومستقلين عن الإدارة التنفيذية.

كما لخص البعض الآخر الأهداف في جملة نقاط وهي [1] :

- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات ، وقيمة أسهمها .
- تحسين أداء الشركات .
- حماية أصول المنظمة ، وكذا حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح ، وتعزيز دورهم في مراقبة أداء المنظمة .
- تحسين الممارسات المحاسبة والمالية والإدارية في المنظمة بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية .

خلافا للأهداف المبتغاة من تطبيق قواعد الحوكمة ، يرى البعض أن هناك أهدافا أخرى إضافية لحوكمة الشركات وهي كالآتي[2]:

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء ، ومشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين واضطلاعهم بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات .
- تأكيد مسؤوليات الإدارة وتقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجات الثقة ، وعدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه .

---

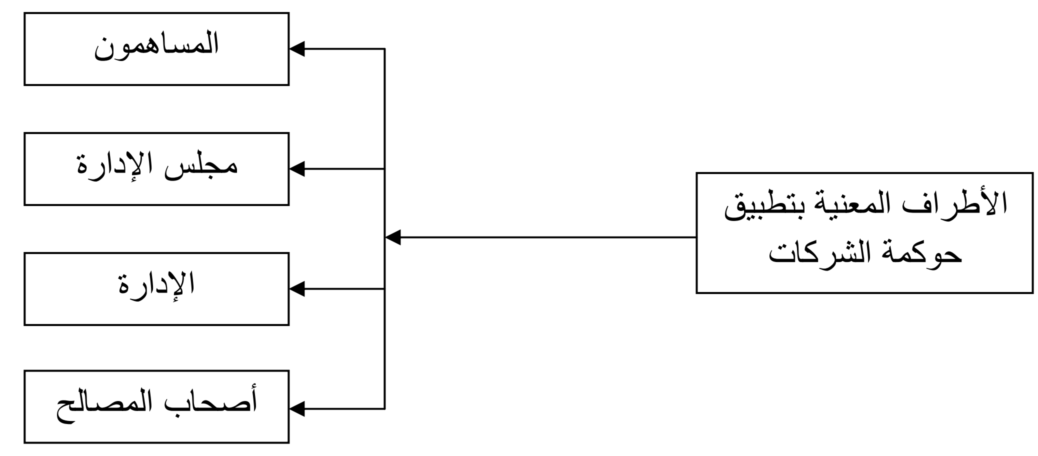
[1] محمد آمال إبراهيم ، **دور في المراجعة الداخلية في دعم فاعلية حوكمة الشركات** ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الثاني:2005 : ص ص 343 – 358 .

[2] المليحي إبراهيم السيد المليحي ، **دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة توقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر** ، 2005 (www.hawkama.net)، تاريخ الإطلاع 2010/12/25.

- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء .
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات ، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة .
- تمكن الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب .

المطلب الثالث : الأطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لحوكمة الشركات ، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد أو المبادئ ، وهذه الأطراف هي[1]:



شكل رقم (02) : الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

المصدر : قباحة عدنان ، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية** ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، 2008، (www.hawkama.net) ، تاريخ الإطلاع 2010/12/28.

أولا : المساهمون Shareholders

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعطيل قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم ، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجيدة يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة .

[1] محمد مصطفى سليمان ، مرجع سبق ذكره ص 39 .

ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة .

ثانيا : مجلس الإدارة Boord of directors

بصفتهم من يقومون باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة ، وبرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين ، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم ، وقيد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحكومة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند القيام بعملهم وهما :

واجب العناية اللازمة :

ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقضا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار ، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة ، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة .

واجب الإخلاص في العمل :

وتشمل المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك .

إن إطار حوكمة الشركات يؤمن توجها استراتيجيا للمؤسسة ، ورقابة فعالة ومساءلة الإدارة تجاه الشركة ومساهميها وهذا يدل أن مجلس الإدارة يجب أن يعملوا على أساس معلومات شاملة ولصالح الشركة ومساهميها مع الأخذ بعين الاعتبار معاملة المساهمين على أساس متساوي والوصول إلى المعلومات الدقيقة والهامة في الوقت المناسب .

ثالثا : الإدارة Management

تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة للشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة ، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركات وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين ، والإدارة هي حلقة

الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة ، لذا يجب الحث على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوموا بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة .

وحتى يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم ، يتحتم على مجلس الإدارة أن يوجه الآلية التي من خلالها يتم متابعة أدائهم ومقارنة الأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعة وعمل الخطط البديلة اللازمة.

رابعا : أصحاب المصالح Stakeholders

وهي مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين ، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان ، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف [1] .

وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة ، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات ، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الإستراتيجيات الموضوعة للشركة ، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى ، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة ، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة ، فالمعلومات المضللة للمولين قد تقطع خطط التمويل مما يؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة .

المبحث الثاني : مبادئ ومحددات حوكمة الشركات :

لتحقيق أهداف الحوكمة لابد من توافر مبادئ وقواعد راسخة تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات ، لذا فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ محددة لتطبيقه ، من أجل تعزيز الثقة في الشركات المدرجة بالسوق المالي ومؤشرا على المستوى التي وصلت إليه إدارة الشركات من التزام مهني بمبادئ الحوكمة من حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات الحد من

[1] عبد الوهاب نصرعلي وشحاتةالسيد شحاتة ، مرجع سبق ذكره:ص:39 .

الفساد وبالتالي أثرت على الاقتصاد ونموه . حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحسب بنك التسويات الدولي في المطلب الأول ثم يتم التطرق إلى محددات حوكمة الشركات في المطلب الثاني .

المطلب الأول : مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحسب بنك التسويات الدولي

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ محددة لتطبيقه، إلا أننا سوف نقتصر على المبادئ التي أصدرتها كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبنك التسويات الدولي ممثلاً بلجنة بازل.

أولا: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

يقصد بهذه المبادئ أن تكون عونا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولحكومات الدول من غير أعضاء المنظمة، في جهودهم من أجل تقييم وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بحوكمة الشركات في دولهم، وكذلك من أجل توفير الإرشادات والمقترحات لبورصات أوراق المالية، والمستثمرين، والشركات، والأطراف الأخرى التي لها دور في تنمية الحوكمة الجيدة للشركات[1].

ويتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة مبادئ توصلت إليها منظمة التعاون والتنمية في عام 1999، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام 2004، و تتمثل المبادئ بعد التعديل في:

[1] مركز مشروعات الدولية، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بشأن حوكمة الشركات**،CIPE،القاهرة، 2004، (www.cipe.com) ،تاريخ الإطلاع 2011/01/05.

1- توافر إطار فعال لحوكمة الشركات :

تكمن أهمية وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في تشجيع رفع مستوى الشفافية والكفاءة وتحديد المسؤوليات بوضوح عن الإشراف والرقابة ، وإلزام الجميع بتطبيق القانون ويتم ذلك من خلال تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء ، سواء كان ذلك على المستوى الجزئي أو الكلي ، بالإضافة إلى تحقيق النزاهة والكفاءة بالأسواق ، إن الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية في ممارسة الحوكمة تقتضي وجوب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الأطراف المختلفة في الشركة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور ، مع ضرورة أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطرق موضوعية[1] .

2- حفظ حقوق جميع المساهمين :

يرتكز هذه المبدأ على حماية حقوق المساهمين من خلال وضع الضوابط والآليات التي تحقق للمساهمين التمتع بحقوق الملكية والوقوف على كافة المعلومات عن الشركة وتوفير حقوق التصويت والمشاركة الخاصة بالتغيرات الجوهرية في الشركة مثل : طلب الاطلاع على دفاتر الشركة والمساهمة الفعالة في اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها ، وكذلك أي عملية غير عادية تؤثر على البيئة الأساسية للشركة ، وأيضا وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة ، كذلك إعطائهم الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم لمنع سوء الاستغلال .

ومما سبق يتبين أن من حق المساهمين الاطلاع على جميع التعديلات الأساسية في الشركات وكذلك تسجيل الأسهم بأسمائهم فور شرائها ، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين ، وتزويدهم بالمعلومات الكافية وفي الوقت المناسب بعيد عن الاحتيال والالتفاف حول قرارات مجلس الإدارة وبالإضافة إلى حق المساهمين في مساءلة مجلس الإدارة والرقابة عليه .

[1] CIPE, **OECD Principles of Corporate Governance**, Paris, 2004, (www.cipe.com) ,date de consultation 15/12/2010.

3- المعاملة المتساوية للمساهمين :

تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب ، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر وذلك من مراعاة ما يلي[1] :

- معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي ، وعبر توفير حقوق التصويت المتساوية لهم داخل كل فئة ، مع إخضاع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم ، ومراعاة حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، مع توفير آليات ووسائل تعويضية فعالة .
- حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية ويمنع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري .
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى .

4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

يجب أن ينطوي إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة كما يلي[1] :

- ينبغي أن تعمل أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛
- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرص الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم؛
- يجب أن يسمح إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛

[1] مركز المشروعات الدولية، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بشأن حوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 10- 14.

- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية ممارسة سلطات الإدارة بالشركات يجب أن تكفل لهم فرص الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

-السماح لدوي المصالح بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة.

-تصميم هيكل فعال كفئ للحماية من الإعسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

5- الإفصاح و الشفافية:

ينبغي أن يكفل إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات تحقيق الإفصاح السريع والدقيق وفي الوقت المناسب لكافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الوضعية المالية والأداء، الملكية والرقابة على الشركة... الخ بإحتوائه على العناصر التالية:[1]

- يجب أن يكون الإفصاح شاملا ومتكاملا وألا يقتصر على المعلومات الجوهريه فقط وإنما يشمل أيضا على معلومات أخرى مثل النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة ، ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت،عوامل المخاطرة المتوقعة، المسائل المادية المتعلقة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح، وهياكل وسياسات ممارسة سلطات الإدارة بالشركات؛
- يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية.
- يجب القيام بالمراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل، وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل المركز المالي الحقيقي للشركة وأدائها في جميع المجالات الهامة، وأن يكون هذا المراجع والمراجع الخارجي قادر على القيام بوظيفته بشكل كامل، وأن يراعي في عمله المبادئ، القواعد، والضوابط المهنية التي تمارس بها المهنة؛
- يجب أن تكفل كامل الحرية للمراقب الخارجي في الإطلاع على كافة المستندات والدفاتر، وإجراء عمليات الجرد والتحقق من وجود الأصول والموجودات الأخرى في المشروع، وأن يعلن عن القيود أو الضغوط التي تمت ممارستها من قبل سلطة الإدارة عليه، أو على أي من العاملين لديه؛
- يجب توفير قنوات لبث وتوزيع المعلومات تسمح بحصول المستخدمين على معلومات كافية في الوقت المناسب، وبتكلفة اقتصادية، وبطريقة تتسم بالعدالة؛

[1] CIPE, OECD Principles of Corporate Governance, OP-CIT, P : 22- 23.

-يجب أن يزود إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول التحليل، ويدعم توصيات المحلل والوسطاء، وشركات التصنيف، وغيرها من الأطراف التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المستثمرين، والتي تخلو من تعارض المصالح الذي قد يؤثر على نزاهة التحليل أو توصيات المحلل.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة:

- يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

وبمعنى آخر أن يتضمن هذا المبدأ ما يلي[1] :

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفير كامل للمعلومات وكذا على أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل الأعضاء لتحقيق صالح الشركة والمساهمين وليس لحساب أنفسهم؛
- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، وبحيث لا يحدث أي ظلم لأي فئة من فئات المساهمين؛
- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الحسبان إهتمامات كافة أصحاب المصالح في كافة القرارات التي يصدرها، وألا يسمح بأي حال من الأحوال بالخروج على الشرعية أو القوانين أو القرارات الحكومية التنظيمية، وأن يعمل على التوافق التام معها؛
- يجب على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية من بينها مراجعة وتوجيه إستراتجية الشركة، سياسة المخاطرة، الميزانيات، خطط العمل، تحديد أهداف الشركة، اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسين، وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم أيضا، متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين، ضمان سلامة التقارير المالية والمحاسبية للشركة... الخ؛
- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة بصفة مستقلة عن الإدارة، وذلك من خلال تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين القادرين على تقييم مستقبل

---

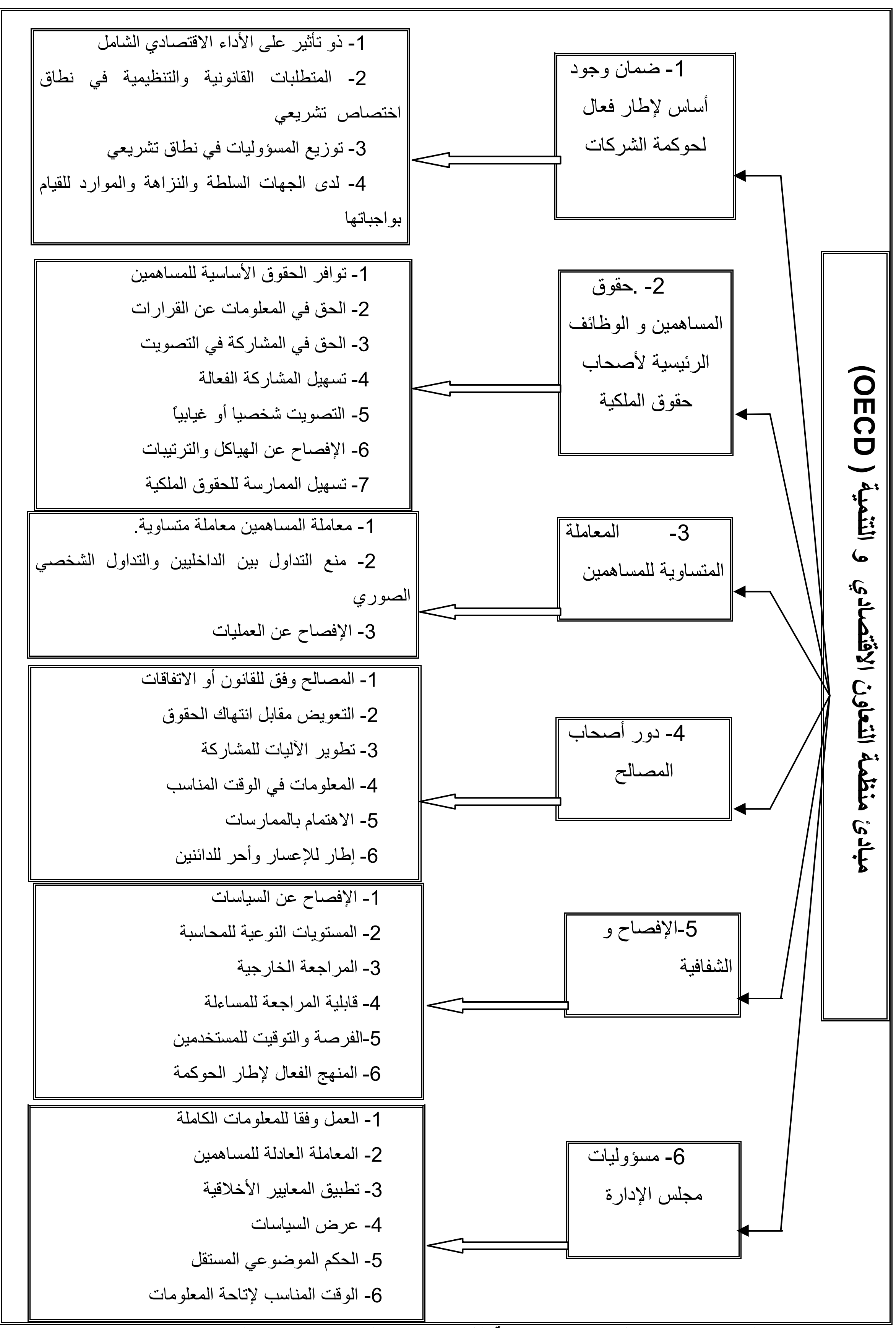
[1] مركز المشروعات الدولية، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بشأن حوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 15-17.

الأعمال وكذا من خلال التحديد الدقيق والإفصاح عن الهدف وإجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة عند تأسيسها، ومن خلال تكريس وقت كاف لممارسة مسؤولياتهم؛

- يجب أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة وفي الوقت المناسب، وبالشكل الذي يحقق المعرفة الفورية والكاملة، والتي تساعد على اتخاذ القرار في الوقت المناسب.
- يجب أن لا يكون للشخص أي ارتباطات مهنية أو شخصية بالنسبة للشركة المساهمة أو إدارتها غير خدمته كعضو مجلس إدارة .
- يجب أن يجتمع المجلس بشكل متكرر ، وأن يكون منفذا للحصول على المعلومات التي يحتاجونها من أجل تأدية واجباتهم .
- يجب الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .

ومن خلال ما سبق يتبين أن مبادئ الحوكمة تتطلب إيجاد التفاعل بين الأنظمة الخارجية والداخلية وبين المعايير المهنية الصادرة ، كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري ، وفضلا عن ذلك فإن لهذه المبادئ دور هام وبارز في تحقيق الرقابة والعمل بمهنية عالية في مواجهة الأزمات المالية المتوقع حدوثها لاحتوائها والحد منها .

الشكل رقم 03: يوضح مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD)



المصدر: محمد مصطفى سليمان ، **حوكمة الشركات** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006، ص: 44.

ثانيا : مبادئ بنك التسويات الدولي

باعتبار البنوك من الشركات ونظراً لحساسية الدور الذي تقوم به في الاقتصاد ككل، فقد تم إعداد مبادئ خاصة بالحوكمة في البنوك، حيث أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصارف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005 وفي فبراير 2006 نسخة محدثة بعنوان Enhancing corporate governance for banking organization ، تتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف والمتمثلة فيما يلي[1]:

– **المبدأ الأول:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالمصرف، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء المصرف وسلامة موقفة المالي، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارة ولجنة الأجور.

- **المبدأ الثاني:** يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للمصرف وقيم ومعايير العمل.
- **المبدأ الثالث:** يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في المصرف لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين.
- **المبدأ الرابع:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس.
- **المبدأ الخامس:** يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراجع الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية.
- **المبدأ السادس:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية المصرف في الآجل الطويل.
- **المبدأ السابع:** تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في المصارف فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة المصرف في ظل نقص الشفافية.

[1] عبد الرزاق الشحادة وسمير إبراهيم البرغوثي، **ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية**، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20- 21 أكتوبر 2009، ص: 7.

- **المبدأ الثامن:** يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات المصرف والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.

المطلب الثاني : محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: محددات خارجية وأخرى داخلية، ونعرض فيما يلي هاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي[1]:

أولا : المحددات الخارجية

تشمل المحددات الخارجية القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة والذي تعمل من خلاله الشركات وقد يختلف من دولة لأخرى :

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل : قوانين الشركات ، وقوانين العمل ، وقوانين الاستثمار ورأس المال ، والقوانين المتعلقة بالإفلاس والمنافسة ومنع الاحتكار .
- توفير التمويل اللازم للمشروع من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع الشركات على التوسع والمنافسة .
- كفاءة الأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال وذلك بإحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة وكذلك وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي في حالة عدم التزام .
- دور المؤسسات الغير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ، وتشمل هذه المؤسسات جمعية المحاسبين ونقابة المحامين والعمال والموظفين وشرطة النفذ .

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة وتنظيمها مما يقلل من المخاطر .

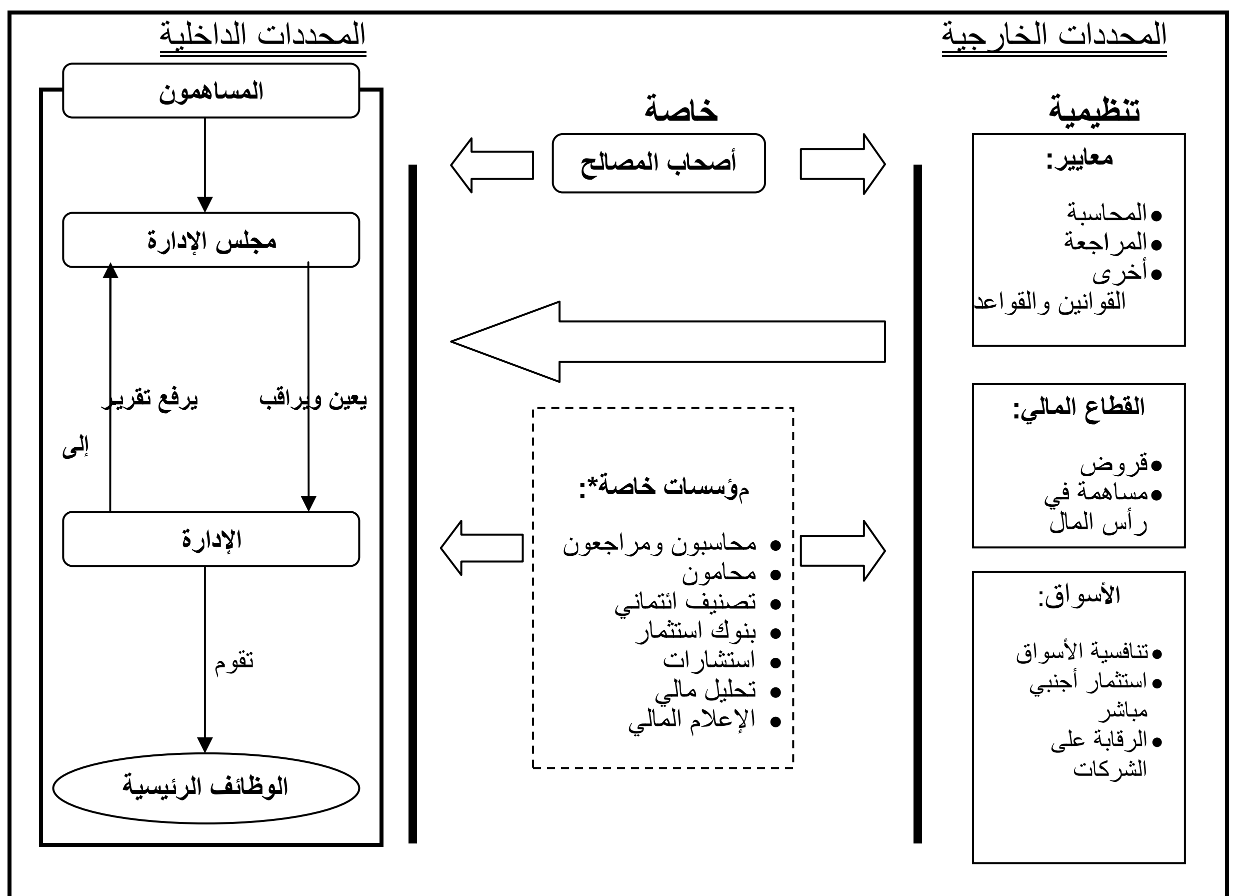
[1] محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة و معاييرها**، مجلة للبنك الاستثمار القومي،العدد 03، القاهرة، جويلية 2007، ص: 6.

ثانيا : المحددات الداخلية

تشمل المحددات الداخلية القوانين واللوائح داخل الشركة ، وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة وتوزيع المسؤوليات والسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة ، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف .



الشكل رقم 04: المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة



المصدر: محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، مجلة للبنك الاستثمار القومي ، العدد 03 ، القاهرة، جويلية 2007، ص: 7.

وتؤدى الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار

المستثمرين؛ ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا خلق فرص عمل.

المبحث الثالث: نظريات و تجارب بعض الدول في الحوكمة

أدى الاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات إلى قيام العديد من الدول العالم بإصدار مبادئ وقواعد خاصة بحوكمة الشركات، وذلك من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للدولة وعملت هذه المؤسسات والهيئات على تطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات فيها.

لذلك سوف نتطرق إلى نظريات حوكمة الشركات في المطلب الأول وتجارب بعض الدول في حوكمة الشركات في المطلب الثاني .

المطلب الأول: نظريات الحوكمة

حوكمة الشركات كمفهوم لم تظهر كما هي عليه الآن، وإنما نشأت من خلال عدّة نظريات فسّرت ضرورة وجودها بالشركات لتلافي النقائص والتصرفات التي كانت تحكم عمل المديرين، وطبيعة العلاقة بين مالك الشركة ومديروها، وأهم النظريات التي أدّت إلى وجود وأهمية الحوكمة بالشركات هي ثلاثة (نظرية الوكالة، نظرية تكلفة الصفقات ونظرية تجذّر المديرين بالشركة).

أولا: نظرية الوكالة

تعتبر نظرية الوكالة مركز تحليل الشركة بشأن العلاقة التي تنتج بين المديرين والمساهمين، وتبحث عن تقديم وتفسير آليات الرقابة على تصرفات المديرين المفروضة من طرف المساهمين.

فالمفهوم القانوني لنموذج حوكمة الشركات جاء من عقد الوكالة (contrat de mandat)، والذي يقابله المصطلح الفني الانجليزي (agency)، هذا يفسّر النموذج الذي يدعى بنظرية الوكالة (théorie d'agence) وفي نفس الإطار يدعى بالثنائية الأصيل-الوكيل(P – A)*، والمصطلحات القانونية الانجليزية تشير بالخصوص إلى الوكالة (mandat) والوكيل (mandataire)، وحسب ألشيان ودامساتز (ALCHIAN et DEMSETZ) فانّ الشركة تظهر كسوق خاص للبحث عن تحقيق التوازن بين الأهداف المجتمعة بين الوكيل والأصيل من داخل إطار العلاقات التعاقدية، فمنذ أن كانت وظيفة الإدارة مستقلة عن باقي الوظائف بالشركة، قام

المساهمون بإنشاء صيغة جديدة للرقابة على القرارات وعلى تصرف المديرين، فالعلاقة التي تربط المدير بالمساهم تمّ وضعها في إطار عقد.[1]

أوّل من أدخل مفهوم الوكالة في الميدان المالي هما جنسن وماكلين (JENSEN et MEKLING) سنة 1976، حيث عالجت مقالتهما تضارب المصالح بين المساهمين الداخليين والخارجيين وبين المساهمين والملاك، وتنظر هذه المقالة للشركة على أنها مجموعة من العقود بين الأطراف (الملاك، الدائنين، الإدارة والعاملين) الذين يقدمون عوامل الإنتاج، ويسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه الذاتية والتي قد تتعارض مع مصالح الآخرين ممّا يؤدي إلى ظهور مشكلات وكالة بين الأطراف المرتبطة بالوحدة الاقتصادية.

وتصف نظرية الوكالة الشركة على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية، ويمكن تعريف الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبه واحد أو أكثر من الأفراد (الموكل) بتعيين واحد أو أكثر (الوكيل) لكي ينجز بعض الأعمال والخدمات بالنيابة عنه، وهنا يقوم الموكل بتفويض الوكيل باتخاذ بعض القرارات[2].

1- فروض نظرية الوكالة:

تقوم نظرية الوكالة (Agency Theory) على بعض الفروض ومن أهمها[3]:

- يتميز كل من الموكل والوكيل بالرشد الاقتصادي، وكل منهم يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية؛
- اختلاف أهداف وأفضليات كل من الموكل والوكيل؛
- التباين في المخاطرة التي يتعرض لها كل من الموكل والوكيل نتيجة لاختلاف الخلفية العلمية والعملية لكل منهم.

2- مشكلة الوكالة:

أما المشكلة فقد نتجت عن[4]:

- عدم قدرة الموكل على إحكام الرقابة على أداء الوكيل.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)**، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

* P: PRINCIPALE ،A: AGENT

[2] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)**، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

[3] عماد أحمد الشرع، **دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الكويتية**، مذكرة ماجستير ،علوم تسيير:تخصص:محاسبة،جامعة دمشق،سوريا،2008،ص:25.

[4] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)**،مرجع سبق ذكره، ص: 71.

- عدم تماثل المعلومات لكل من الموكل والوكيل حيث إن الإدارة (الوكيل) لديها معلومات أكثر من الملاك (الموكل)، بالإضافة إلى أنه حتى لو توافرت نفس المعلومات للموكل فإنه لا يستطيع قراءتها وتفسيرها بنفس القدرة التي يتمتع بها الوكيل.

ثانيا: نظرية تكلفة الصفقات

النظرية الحديثة لتأريخ الشركة حسب كوز (COASE) سنة 1973، هي أنّ الشركة موجودة كبديل عن أساليب صفقات أكثر تكلفة، فتكاليف الصفقات المتعلقة بالتفاوض والتعاقد والتنسيق وأداء الحقوق والواجبات في إطار مجموعة من العقود، يمكن تخفيضها من خلال إنشاء الشركة التي تعمل بمثابة وسيط بين المستهلك ومورد المدخلات، وبالتركّيز على فكرة كوز (COASE)، فإنّ تكاليف الصفقات تعتبر تفسير لوجود الشركة.

وتقوم نظرية كوز (COASE) على أنّ علاقات العمل هي من تعمل على تخفيض تكاليف الصفقات ودور العمال في هذا التخفيض متعلق بنظام التشغيل، المكافآت، الترقية، مراقبة وتقيّيم الأداء.

تعتبر نظرية كوز (COASE) من النظريات الأولى التي فسّرت تكاليف الصفقات وتطرقت إليها: "لو كان يمكن جمع كل المشاركين في الاقتصاد معًا وتمّ تعيّين حقوق الملكية الأولية الخاصة بكل الوحدات ذات القيمة اِقتصادياً بين هؤلاء المشاركين، ولو كانوا يستطيعون عقد اِتفاقيات محدّدة تماماً وبدقة وملزمة تماماً بدون تكلفة ، لكان يتوجب بالتالي أن يكون الناتج خطة اِقتصادية فعّالة، تاركين فقط تقسيم المنافع المكتسبة أو الغنائم يتحدّد بالقوى التفاوضية للمشاركين"، وأطلق على أسباب إخفاق هذه النظرية في العلاقات الاقتصادية تعبير تكلفة الصفقة.

وبشكل عام وواسع، فأيّ شيء يمنع أو يعيق تحديد أو مراقبة أو تنفيذ صفقة اِقتصادية هو تكلفة الصفقة، وتعتبر أعمال ولیامسون (WILLIAMSON) في سنة 1985 قد شكلت فهماً جيدًا لهذه التكاليف[1].

كما دعا منظري "الاقتصاد من تكاليف الصفقات"، إلى توحيد المعاملات وطرحوا السؤال الأتي: ما هي درجة نزاهة المعاملات داخل الشركة؟، ولتحقيق ذلك ينبغي تنظيم المعاملات والصفقات من خلال الإدارة (التنظيم بقواعد محدّدة)، وفيما يخص السلع والخدمات التي تحصل

[1] عبد القادر بادن ، **دور حوكمة الشركات في الحد من الازمات المالية و المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، علوم تسيير:تخصص:محاسبة ، جامعة الشلف، 2007 /2008، ص ص:27-28 .

عليها الشركة من الخارج، فانّ النموذج المناسب لتنظيم المعاملات هو عمليات السوق (التنظيم بالأسعار).

ثالثا: نظرية التجذّر

تفسير علاقات السلطة القائمة بين الفاعلين في المنظمات والذين يبحثون عن أدوات للتأثير على نظام القرارات بعد تفضيل وتخصيص المصالح والأهداف الشخصية، أصبح الشغل الشاغل مع تطوّر سلطة المساهمين في المؤسسة المعاصرة وأسلوب التمويّل عن طريق اللا وساطة (الأسواق المالية)؛ هذه العلاقات خلقت مساحة وجو من المواجهات والتحالفات بين شكلين من السلطة[1]:

- سلطة الملكية ممثلة في المساهمين والملاك؛
- سلطة الإدارة ممثلة في المديرين الموكلين.

تفترض نظرية التجذّر، أنّ الفاعلين في الشركة يطوّرون إِستراتيجياتهم للحفاظ على مكانتهم بالشركة والعمل على حرمان المنافسين المحتملين من الدخول إليها، هذا يسمح لهم بالرفع من سلطتهم ومن مساحة إدراكهم لما يجري بالشركة، حيث أنّ المديرين يتكونون من وكلاء ذو هيئة، خاصة الذين يمكنهم إِستعمال موارد المؤسسة من أجل التجذّر والرفع من قدرتهم وسلطتهم والحصول على مزايا أخرى (حرية النشاط، الحماية أثناء العمل والمكافآت).

وينتج تجذّر المديرين كرد فعل عن الرقابة الداخلية والخارجية الموجهة إليهم، حيث تعمل إستراتيجية التجذّر كمرحلة أولى على تحيّيد الرقابة الداخلية (مجلس الإدارة، المساهمين والأجراء) وكمرحلة ثانية تحيّيد الرقابة الخارجية، حيث عرَّف كل من أليكساندر و بيكيرو (ALEXANDRE et PEQUEROT) سنة 2000، إستراتيجية التجذّر من جانب المديرين بأنها تهدف إلى رفع مساحة الحذر والإدراك باستعمال وسائل تحت تصرفهم مثل رأس المال البشري، لتحيّيد الرقابة والرفع من تبعية مجموع شركاء الشركة، عملية التجذّر هذه تمر من خلال مجلس الإدارة الذي يتكون من المديرين الداخليين والخارجيين باعتبارهم من يقيِّم مشاريع الاستثمار المقترحة من طرف فريق الإدارة، وتوجيه إستراتيجية الشركة، وتسعى نظرية التجذّر كذلك إلى تفسّير سبب إِستمرار مختلف الفاعلين عديمي الفعّالية في الوجود في سوق يفترض أنه تنافسي والبقاء فيه للأفضل والأحسن.

[1] Frédéric Parrat, **Le Gouvernement D'Enteteprise**, sans num'edition num Dunod, Paris, 2003,P: 20.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في حوكمة الشركات

هناك العديد من التجارب الدولية في جميع أنحاء العالم ، اهتمت بمفهوم حوكمة الشركات من منطلق أهمية الحوكمة وما يجب أن تحتويه وثيقة الحوكمة من مصلحة بجميع الأطراف حسب طبيعة كل بلد ، والإطلاع على هذه التجارب في هذه الدول لها كبير الأثر في توضيع أهمية حوكمة الشركات ومدى تأثيرها على الشركات والمؤسسات والبنوك في تلك البلاد .

ولقد كان البريطانيين أول من قاموا بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على سوق الأوراق المالية بلندن ، ثم حذت دول أخرى حذو بريطانيا في ذلك ، ونظرا للاختلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية للدول ، فسوف نتناول تجارب بعض الدول التي تطبق حوكمة الشركات .

أولا : حوكمة الشركات في إنجلترا

إن إخفاء المشكلات الرئيسية في الحسابات والقوائم المالية المقدمة للمستثمرين والمساهمين هي أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور وتطور حوكمة الشركات في المملكة المتحدة ، حيث تطور هذا المفهوم وتكيف حتى أصبح جزءا من ثقافة المفهوم السائد داخل الشركات سواء أكانت موجه بالبورصة المالية أم غير مدرجة[1].

ولهذا الغرض قامت كل من بورصة الأوراق المالية بلندن وكذلك مجلس التقارير المالية وجهات محاسبية أخرى في 1991 في البدء بدراسة كيفية إعادة الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات ، وكانت هذه هي الفرصة الأولى لمجتمع الأعمال للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات والمسؤولية ، واتخذ عمل اللجنة شكلا خاصا فقد كانت سمعة لندن كمركز تجاري عالمي على المحك نتيجة التعرض للانتقادات .

وقد أسفر عن هذا صدور تقرير كادبيري Cadbury report والذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات ، وتناول هذا التقرير (19) بندا وهي عبارة عن إرشادات للممارسة السليمة لمفهوم حوكمة الشركات .

---

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)**، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

وقد لاقى هذا التقرير عند إصداره العديد من الاعتراضات من قبل الشركة بحجة أنه يمثل إعاقة لعمليات الشركة ، إلا أنه وجد من ينادي بضرورة تطبيقه من أجل الصالح العام وزيادة ثقة المستثمرين والمساهمين في القوائم المالية التي تصدرها الشركات .

وبالرغم من أن التوصيات التي تبناها هذا التقرير غير ملزمة للشركات المسجلة أسهمها في بورصة الأوراق المالية بلندن، إلا أن البورصة ترغم الشركات على أن تبيِّن في تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات[1].

وفي أكتوبر 1993 اعتبرت مجموعة العمل برئاسة (بول روتمان) إمكانية تنفيذ توصيات كادبيري (Cadbury report)، وأوصى التقرير بأنه يجب على الشركات المقيدة في البورصة أن يكون ضمن تقريرها المالي تقريرا عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم المؤسسة بتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة.

وفي عام 1995، ظهر تقرير لجنة (Greenbury)، الذي ركز على موضوع المزايا والمكافآت التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة، ولقد أصدرت اللجنة تقريرا مستقلا بالتعاون مع اتحاد الصناعات البريطاني يوصي فيه بضرورة إنشاء لجنة المكافآت التي تتكون من أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة تكون من مسؤولياتها مراجعة وتصميم اللوائح والأسس التي يتم على أساسها تحديد المكافآت بحيث يتناسب مع الأداء الخاص بهم، ويشمل هذا التقييم كبار المديرين التنفيذيين بالشركة، وفي العام نفسه صدر تحت إشراف بورصة الأوراق المالية بلندن تقرير (Hampel Neparty)، والذي ركز على دور الرقابة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات، وقد أوصى التقرير بأن مجلس الإدارة مسؤول عن نظام الرقابة المالية الداخلية، ويقصد بالرقابة الداخلية هي رقابة داخلية للحفاظ على الأصول ومسك سجلات مالية سليمة وموثوقية المعلومات المستخدمة للإفصاح عنها في التقارير المالية، وأوصى التقرير كذلك بضرورة قيام المجلس بتعميم دوري ومنتظم بالرقابة المالية الداخلية ومدى تكييف هذا النظام و ملائمته مع عمليات الشركة.

وفي عام 1998 تم تجميع التوصيات المقدمة من لجنة كادبيرى واللجنة السابقة تحت ما يسمى الكود الموحد (Combined code)، ولقد أصبح هذا الكود من متطلبات قيد الشركة في بورصة الأوراق المالية بلندن، وقد تم تعديل هذا الكود في 2003 ليشمل أفضل الممارسات لحوكمة

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص- ص:75-76 .

الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة في 2002، وظهر في 2003 تقريران متعلقان بحوكمة الشركات ودور مجالس إدارة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركة واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتصميم إدارة المخاطر[1].

ثانيا : حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية

تماثلت الاهتمامات في الولايات المتحدة الأمريكية مع المملكة المتحدة لمفهوم حوكمة الشركات خاصة وأن الدولتين لهما علاقات اقتصادية قوية مع بعضهما البعض وارتباط العديد من الشركات بالبلدين فيما بينهم، وذلك بالرغم من أن هياكل المسؤولية في الشركات ولجنة بورصة الأوراق المالية في كلا البلدين تختلف في بعض الجوانب[2].

ولقد كانت أكثر السمات البارزة لملكية الشركات في الولايات المتحدة هي غياب المستثمرين المهيمنين، حيث أن أسهم الشركات الأمريكية يمتلكها أعداد كبيرة من المساهمين ويوجد عدد كبير من الشركات لا يمتلك أي من المساهمين فيها سواء أكانوا أفرادا أم الشركات ما يزيد عن 1% من أسهمها[3] .

التطور الذي حصل في سوق الأوراق المالية ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبة الشركات، وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات بالإضافة إلى التطور الذي وصلت له مهنة المراجعة والمحاسبة، أدى إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات والتزام الشركات بتطبيق أفضل الممارسات التي تضمن التطبيق السليم له وخاصة المقيدة في البورصة، ومن الملاحظ أن الاهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة - (The California public employees, retirement system calp ERS-) وهو أكبر صندوق معاشات في الولايات المتحدة الأمريكية، بتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، ولقد قام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ لتطبيق حوكمة الشركات .

وقد قسمت إلى مبادئ جوهرية وخطوات إرشادية ، وركزت هذه المبادئ على تشكيلة مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عن المجلس والمكافآت الخاصة بأعضاء المجلس، ومعايير لتقييم الأداء وقدرة أعضاء مجلس الإدارة المستقبلية على تعميم أداء المدراء والتنفيذيين، وأوضحت الخطوط

[1] محمد جميل حبوش، مرجع سبق ذكره، ص:59.
[2] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)**، مرجع سبق ذكره، ص: 22.
[3] محمد جميل حبوش، مرجع سبق ذكره، ص:61.

الإرشادية إلى ضرورة الاتفاق بين المجلس والمساهمين على تعريف محدد وواضح لمفهوم الاستقلال، ويعاب على هذه المبادئ أنه بعد فترة من إصدارها وجهت لها العديد من الانتقادات وأخذ الصندوق بحذف بعضها حتى أصبحت غير ذي جدوى.

وفي عام 1987 قامت اللجنة (COSO) بإصدار تقريرها المسمى (Treadway commission) والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.

ولقد أصدر كل من (New York Stock Exchange –NYSE–) و (Association Of Securities Dealers –NASD–) عام 1999 تقريرهما الشهير المعروف باسم (Blue Ribbon Report) والذي أهتم بفاعلية الدور الذي تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، وتضمن هذا التقرير مسؤولية لجنة المراجعة تجاه إعداد التقارير المالية ووظيفة المراجعة الخارجية وكذلك مسؤولية لجنة المراجعة تجاه وظيفة المراجعة الداخلية[1].

وأظهرت جميع التحليلات التي أجريت للتعرف على أسباب الانهيارات التي حدثت وجود خلل رئيسي في أخلاقيات وممارسة مهنتي المحاسبة والمراجعة، وبناء عليها قامت الحكومة الأمريكية في عام 2002 بتطوير تشريع جديد أسمته (Sarbanes-Oxley Act) حيث تم إلزام الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده[2].

ثالثا: حوكمة الشركات في فرنسا

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدور تقرير فينو (Vienot Report)، الذي نشر سنة 1992 بسبب مجموعة من العوامل أهمها: العولمة، زيادة وجود المساهمين الأجانب وخاصة صناديق المعاشات الأمريكية، وظهور صناديق المعاشات في فرنسا، والرغبة في تحديث سوق المال بباريس، وقد جذب التقرير الكثير من الاهتمام وتناولته الصحف بالتعليق على الممارسات الحالية وتأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات، ولم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات.

---

[1] محمد جميل حبوش، مرجع سبق ذكره، ص:62.
[2] ظاهر شاهر القشي، حازم الخطيب، **الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية**، المجلة العربية للإدارة، العدد 02:الأردن: 2006، ص:02.

وتضمنت أهم توصيات تلك اللجنة ما يلي[1]:

- يجب أن يضم كل مجلس إدارة عددا لا يقل عن عضوين من المديرين المستقلين؛
- يجب أن يحتوي كل مجلس على لجنة تشريعات تضم عضوا مستقلا واحدا على الأقل ورئيس مجلس الشركة؛
- على المؤسسة أن تفصح كل سنة عن كيفية تنظيمها لاتخاذ القرارات الهامة.
- يجب أن تكون لكل مجلس إدارة لجان مراجعة ومكافآت تتكون من ثلاثة مديرين على الأقل مع ضرورية استقلالية أحدهم، ويجب أن يشير كل مجلس إلى عدد الاجتماعات التي تعقدها كل لجنة سنويا؛
- لا يجوز للمديرين التنفيذيين ولا لمديري إدارات الموظفين العمل في لجنة المراجعة ولجنة المكافآت؛
- يجب أن يمتلك المديرون عددًا معقولا ومناسبا من أسهم شركتهم؛
- لا يجوز للمدير التنفيذي الانضمام إلى أكثر من خمسة مجالس بالإضافة إلى مجلس شركته.

ومع ذلك كانت المشكلة الرئيسية المتعلقة بتقرير (Vienot) هي أن الالتزام كان متروكا لاختيار الشركات تماما ولم يكن للبورصة أو لأي جهة تنظيمية أخرى شروطا أو متطلبات للإفصاح عما إذا كانت الشركة تطبق مبادئ تقرير (Vienot) أم لا، ولم تكن الشركة مطالبة ببيان التزامها بتطبيق هذه المبادئ.

ورغم أن التقرير حذر من حدوث تجاوزات قانونية، إلا أن مجلس الشيوخ وخاصة تحت إصرار السيناتور (ماريني) قام بالتحقيق في قواعد وإدارة الشركات، وترتب عن ذلك صدور تقرير (ماريني) في جويلية 1996 الذي اشتمل على عدد من المقترحات تمثلت في إحداث تغييرات قانونية تغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات التي يرتبط بعضها بشؤون حوكمة وإدارة الشركات كما يلي[2]:

- يجب أن يكون للشركات الحق في الفصل بين سلطات رئيس المجلس وسلطات الرئيس التنفيذي؛

---

[1] Louis Vaurs, **Actualité sur Le comite d'audite**, In revue Française d'audit Interne, Paris: n° 137, 1997, p: 05.

[2] Le Parent et M. Orange, **Le gouvernement d'entreprise dans l'économie Anglo-saxonnes**, paris: Les Cahiers Français, № 277, p: 20.

- يجب السماح لمجلس الإدارة بقوة القانون بتشكيل لجان ذات سلطات مستقلة؛
- يجب على الشركات أن تقدم للمستثمرين المحتملين قوائم مفصلة بمالكيها؛
- يجب إرسال إشعارات المشاركة في الاجتماعات إلى المساهمين قبل موعد الانعقاد بشهر بدلا من 15يوم؛
- السماح للمساهمين الذين لا يرغبون في التصويت بأنفسهم من تحويل حقهم في التصويت إلى كيان مستقل بدلا من تحويله إلى الإدارة.

وقد كانت المشكلة الأساسية في التجربة الفرنسية المتعلقة بحوكمة وإدارة الشركات هي عدم وجود إلزام سواء في تقرير (Vienot) أو في تقرير (ماريني)، إلا أنه مع اشتداد قوة العولمة، ودخول اليورو، وتدويل أسواق رأس المال من المتوقع أن يلتزم عدد أكبر من الشركات الفرنسية بما توصل إليه التقريران من نتائج.

رابعا: الحوكمة في الجزائر

عقب إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب في جانفي 2008، والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس – جويلية 2000. انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات، حيث بادر مجتمع الأعمال في وضع مدونة الحوكمة من خلال ثلاث مؤسسات هي:مؤسسة الفكر والعمل حول المشاريع الخاصة، ومعهد رؤساء المؤسسات، والاتحاد الجزائري لمنتجي المشروبات. ففي عام 2008 بادرت مؤسسة الفكر والعمل حول المشاريع الخاصة – إحدى شركاء مركز المشروعات الدولية الخاصة – بتكوين فريق عمل لحوكمة الشركات مشكل من ثمانية أعضاء من القطاع الخاص للنظر في مدونة لحوكمة الشركات، وسرعان ما لاقت فكرة المدونة دعما من السلطات الحكومية الرئيسية، بما في ذلك وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناع المهنيين، ووزارة المالية، ووزارة العدل، وكان دعم هذه الوزارات أمرا مهما في تعزيز ونجاح الميثاق، وذلك بإصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر في 11مارس 2009، فتطبيق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال، وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية وتقليل تداعياتها.

ورغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي بذلت الجزائر جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها فضلا عن قيام الحكومة بتنفيذ إصلاحات هيكلية، فإنها تعمل على تحفيز نمو القطاع الخاص، كما تسعى الحكومة الجزائرية إلى زيادة نطاق الخوصصة ابتداء من القطاع المصرفي والسماح بقدر أكبر من الحرية والفرص للقطاع الخاص، وفي نفس الوقت الذي تجرى فيه الخوصصة واستكشاف فرص النمو خارج قطاع البترول ستزداد أهمية حوكمة الشركات لضمان المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال[1]، وهذا ما أدى بالجزائر إلى إصدار مشروع النظام المالي المحاسبي الجديد والذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS) والذي أصبح ساري المفعول إبتداءا من 2001/01/01.

حيث صدرت في الجريدة الرسمية قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسييرها[2]، وهذا كدعامة لتطبيق حوكمة الشركات.

إن حفز وتعزيز النمو الاقتصادي هو أحد الاهتمامات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص، في بيئة الأعمال بالجزائر التي يسيطر عليها القطاع غير الرسمي، وسوق رأس المال الضيق، وحتى وقت قريب، كانت مؤسسات الأعمال نفسها جزءا من المشكلة، فقد لاحظ رئيس مجلس إدارة فريق العمل الجزائري لحوكمة الشركات، أن "غياب الحوكمة في نطاق الشركة ذاتها، يحد من إمكانات الابتكار والتطور، ولن يقوم رجال المصارف أو الشركاء أو المستثمرون بالاستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة، ولذا فإن الالتزام بقانون حوكمة الشركات سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال.

ومن خلال مبادرة مؤسسات الأعمال نحو بناء حوكمة أفضل، فإن المؤسسة هي التي تفتح الأبواب أمام الاستثمار والنمو، فقد أكد السيد الوزير الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصناع المهنيين، أن "الالتزام الجماعي من جانب مؤسسات الأعمال سيعمل على تحسين القدرة التنافسية، ويخلق رؤية أفضل من جانب الأسواق الخارجية، هذا بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة

---

[1] مركز المشروعات الدولية، **حوكمة الشركات...قضايا واتجاهات**، العدد الثالث عشر، www.CIPE.com، 2008، ص: 2.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **تقرير حول حالة تنفيذ برنامج الوطني في مجال الحكامة**، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء / نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، نوفمبر 2008، ص: 133.

ستعمل على تحسين العلاقات بين البنوك ومؤسسات الأعمال من خلال تعزيز الثقة المتبادلة المفتقدة في الوقت الحالي، و ذلك من خلال المزيد من الشفافية"[1].

والآن بعد أن تم إصدار الميثاق*، يبدأ الجزء الصعب من العمل ألا وهو تنفيذ هذا الإطار، وقد بدأت العملية بداية إيجابية، ولمساعدة الشركات في انجاز هذه العملية سيقوم فريق العمل بوضع أسلوب تنفيذ المبادئ المبينة في هذه المدونة، ومع أن الأمر مازال يتطلب قدرا كبيرا من العمل لبلوغ المعايير العالمية إلا أن الجهود الحالية المماثلة لما يجري تنفيذه تصادف نجاحا بسبب عزيمة ورغبة الجزائريين في إنجاحها، من الجدير بالذكر أن هيئة التمويل الدولية (IFC)، والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF)، قامتا بدور فعال في المساعدة على وضع هذه المدونة، بينما يقوم مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) حاليا بدعم التنفيذ[2].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26، ص-ص: 03-81.

* ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر تم إصداره سنة 2009، بدعم من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية

[2] صابرينا بوهراوه، **الجزائر تنضم إلى ركب حوكمة الشركات**، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 23، مركز المشروعات الخاصة، جويلية/أوت 2009، ص: 26.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل والخاص بالتأصيل العلمي لحوكمة الشركات يمكن أن نستنتج أنه :

- ظهرت حوكمة الشركات بسبب انفصال الملكية عن الإدارة و زاد الاهتمام بها بعد سلسلة أحداث الفشل التي ضربت أكبر الشركات الأمريكية المقيدة في أشهر أسواق المال العالمية، بالإضافة إلى الأزمات المالية التي شهدتها أسواق جنوب شرق آسيا، حيث ساهمت هذه الظروف والعوامل في وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد الشركة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح خاصة المساهمين.

- بالإضافة إلى المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات فإنها تحتاج إلى مجموعة من القوانين والتشريعات، و تتطلب وجود أسواق ذات كفاءة وتنافسية أكثر.

- بذلت المنظمات الدولية العديد من الجهود في سبيل وضع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات بالإضافة إلى سعيها لمساعدة الدول التي تسعى إلى تطبيق هذه المبادئ.

- كما أن تطبيقات حوكمة الشركات تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف وبيئة أعمال كل دولة، ونلاحظ توجه الجزائر نحو تطبيق حوكمة الشركات كنظام يعمل على ضبط بيئة الأعمال .

الفصل الــــثاني
حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبيـة

تمهيد :

يعد الإفصاح موضوعا واسعا و قد ازداد الاهتمام به في السنوات الأخيرة، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات حيث لا تمتلك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس الإدارة، و مما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية و الإفصاح يجعل البيانات و المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرارات من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات و البيانات و يؤدي إلى إفلاس الشركات و انهيار الأسواق المالية.

إن الإفصاح المحاسبي هو الوسيلة الرئيسية و الإدارة الفعالة لإيصال نتائج أعمال المستخدمين من أجل دعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، و نظرا للاهتمام المتزايد من قبل أصحاب الفكر و الاختصاص من أكاديميين و مهنيين في مجال المحاسبة و المراجعة بجدوى الإفصاح المحاسبي و الشفافية في التقارير المالية، فإن ذلك سوف يؤدي إلى استمرار الضغوط على المهنة لتطوير أدائها في خدمة قطاعات الأعمال من ناحية و دعم نظام الرقابة و المساءلة فيها من ناحية أخرى.

و يظهر كذلك دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تحسين فهم و أهمية الأدوات المالية و أدائها في الأسواق المالية من أجل توفير معلومات محددة بغرض استخدامها، والسياسات المحاسبية الملائمة و المخاطر المترتبة عليها و سياسة الإدارة للتحكم في هذه المخاطر، كما و يتجلى دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين في هذا الشأن.

كما أن روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة يتمثل فيها بعرف بالجودة والنظر إلى اتجاه المستهلكين في اختيار الخدمات والمشاريع الأفضل ومنه زاد الاهتمام أكثر فأكثر بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بأعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها.

و سوف نتطرق في هذا الفصل إلى :

في المبحث الأول : الإفصاح المحاسبي و تأثره بقواعد الحوكمة

في المبحث الثاني : مفهوم جودة المعلومات المالية

في المبحث الثالث : العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح وجودة التقارير المالية

المبحث الأول : الإفصاح المحاسبي و تأثره بقواعد الحوكمة

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم و المبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، و التي تستخدم لأغراض عدة منها:

اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المنشآت، كذلك يساهم في تحقيق فاعلية و كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المنشأة وعلى المستوى القومي للاقتصاد الوطني.

و يعتبر الإفصاح المحاسبي أيضا روح أي سوق مالية و أساس نجاحه، فهو يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق و الإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، و التدخل لإزالة الغش و منع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

فمثلا يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدققي الحسابات، كما أن وجهة نظرهما قد لا تتفق مع رأي الجهات الرقابية والإشرافية الرسمية و نسبه الرسمية مثل : البنوك الرسمية والمجامع المهنية المتخصصة.

ومن خلال هذا يمكن تعريف الإفصاح في المطلب الأول و تطوره في المطلب الثاني وأنواع الإفصاح المحاسبي في المطلب الثالث و في الأخير سنتطرق إلى مدى تأثر قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي و هذا في المطلب الرابع.

المطلب الأول : مفهوم الإفصاح و وظيفته

تعددت التعاريف لهذا المصطلح و هي كالأتي :

- تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية و التي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدم الواعي للتقارير المالية، و تؤدي إلى انتظام العمل في الأسواق بالشكل الأمثل.[1]

إن لفظ الإفصاح يشير هنا إلى المعلومات في التقارير المالية بكاملها و ليس محددا فقط القوائم المالية، إذ يختص الإفصاح بالمعلومات المقدمة سواء في القوائم المالية ذاتها ولأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية مثل الملاحظات الهامشية و تاريخ إعداد القوائم المالية و القوائم الإضافية ......الخ،

كما يعرفه البعض على أنه :

- عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وظيفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات و الجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة

[1]-أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الإسكندرية، 2006، ج 1، ص: 489.

لمستخدمي هذه القوائم من الأطراف الخارجية التي ليس لها سلطة الإطلاع على دفاتر وسجلات الشركة.[1]

كما يتم التركيز في هذا التعريف على عنصر الوقت و الدور الذي يلعبه في عملية الإفصاح.

تلك العملية و المنهجية الخاصة بتوفير المعلومات و وضع قرارات السياسة المعروفة والتي من خلالها يتم توفيرها في الوقت المناسب و نظرتهم واضحة للعيان.[2]

نلاحظ هنا التركيز على عنصر الوقت و الدور الذي يلعبه في عملية الإفصاح، فالمعلومات المناسبة في الوقت المناسب تتيح للمستثمرين فرصة توجيه استماراتهم من مؤسسة إلى أخرى أو من قطاع لأخر.

أما التعريف الثاني للإفصاح المحاسبي فيعني :

" تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون و صحيح و ملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين و المستخدمين الخارجيين في أن واحد ".[3]

نلاحظ أنه يميز بين نوعين من الإفصاح : " الداخلي و الخارجي ".

حيث أن الإفصاح الداخلي موجه إلى إدارة الشركة بالدرجة الأولى، و هو موضوع تهتم به المحاسبة الإدارية، و هذا النوع من الإفصاح لا يعاني من مشكلة توصيل المعلومات إلى المستخدمين المستفيدين منها، فالإدارة و المحاسب يتمتعان بالاتصال المباشر ويستطيع المحاسب أن يلبي احتياجات الإدارة ويقدم لها المعلومات اللازمة.

أما فيما يتعلق بالإفصاح الخارجي فالأمر مختلف جدا، فالمستخدمين المستفيدين من هذا الإفصاح يمثلون مجموعات متعددة ذات أهداف مختلفة، فحتى المجموعة الواحدة فإنها غير متجانسة من حيث الثقافة العامة و الثقافة المحاسبة و بذلك تختلف قدرة أفرادها في التفسير و التحليل، و تهتم المحاسبة المالية بهذا النوع من الإفصاح.

المطلب الثاني : تطور الإفصاح المحاسبي

إن تطور الإفصاح المحاسبي كان مواكبا إلى حد كبير لتطور الأنظمة الاقتصادية وبالتحديد قبل ظهور الثورة الصناعية حيث كانت الشركات الفردية[*]هي النموذج السائد في تلك الفترة، حيث لم تكن هناك حاجة للإفصاح المحاسبي كما هو معروف اليوم، فحاجة الملاك للمعلومات كان من الممكن تكييفها من خلال الإطلاع المباشر على السجلات والدفاتر و الحسابات المختلفة للشركة و هذا لما للملاك من سلطة

[1]- أحمد مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية**، دار إيتراك، القاهرة، 2005، ص: 578.
[2]- أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية- الشركات المتعددة الجنسيات** -الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 279.
[3]- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، مدخل نظرية المحاسبة، دار الثقافة، الأردن-1998، ص ص: 298- 299
[*]-هي الشركات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة و هي تمتاز بسهولة التنظيم، و المسؤول الأول عنها هو صاحب المؤسسة

الإطلاع و التحكم والتملك للشركة، و مع ظهور الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت إلى السطح شركات من نوع جديد تعرف شركات المساهمة.[*]

وسنقوم بشرح مختصر بدراسة تطور الإفصاح مند نشأة هدا النوع من الشركات حتى العصر الراهن، وسنعرض ميزات كل مرحلة من مراحل التطور في كل من النظام الرأسمالي الحر والنظام الرأسمالي الاحتكاري.

أولا : تطور الإفصاح في النظام الرأسمالي الحر :

تميز أول عهد للرأسمالية بالحرية المطلقة في الحياة الاقتصادية، حيث تسود شركات صغيرة الحجم نسبيا، و كان الأشخاص يقبلون على شراء أسهم هذه الشركات رغبة في الأرباح المتوقعة نتيجة لاتساع حجم الطلب مع العرض.

يتضح مما سبق أن المساهمين في هذه الفترة كانوا أشخاص عاديين، حيث أن هؤلاء الأشخاص هم المستفيدون من القوائم المالية من أجل الاطمئنان على أملاكهم في الشركة، حيث كان مستوى الإفصاح المطلوب يتمثل في تلك الفترة بقائمتي الدخل و المركز المالي، و المعلومات الواردة في تلك القائمتين تعد كافية لتغطية حاجة المستثمر العادي للمعلومات، حيث نصت التشريعات على الشركات المساهمة والشركات المسؤولية المحدودة لنشر قوائمها المالية بما يخدم مصلحة ذلك المستثمر.

ففي المملكة المتحدة نص قانون الشركات سنة 1845 على وجوب مديري الشركات بإعداد ميزانية عمومية، و التوقيع عليها بحيث تكون عادلة و شاملة على أن يتم مراجعتها بواسطة واحد أو أكثر من الملاك، و قد سمح القانون للمستثمرين بفحص السجلات المحاسبة و تقييم الميزانية.[1]

ومن هنا يمكن القول أن الإفصاح في النظام الرأسمالي الحر ،يعتمد على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الدخل وقائمة التوزيع .

ثانيا : تطور الإفصاح بالنظام الرأسمالي الاحتكاري :

أدت المنافسة الحرة إلى تحطيم الضعفاء و المزيد من إثراء الأقوياء، و ذلك عن طريق زيادة الإنتاج وتخصيص التكاليف للسيطرة على الأسواق بحيث تجد المشروعات الصغيرة نفسها مضطرة إلى التصفية أو الوقوع في أيدي كبار الرأسماليين.

إن ضخامة المشروعات التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الدول و ضخامة تكاليف المنافسة بينها جعل من المناسب أن تصل هذه المشروعات إلى اتفاق بينهما ، و هذا الاتفاق يقضي بإلغاء المنافسة و اقتسام الأسواق فيما بينها، و تحديد الأسعار، هذه الاتفاقات قد لا تقتصر على بلد واحد بل تتعداه إلى عدة دول كما هو الحال في احتكارات البترول وغيرها، حيث تمكن هذه الاتفاقات من

---

[*] هذا النوع مد الشركات يتألف رأسمالها من السهم قابلة للتداول و تطرح للاكتساب العام، و تكون مسؤولية المساهمين بها محدودة.

[1]- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة و المالية**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص: 22.

قرض أسعارها على المستهلكين و جني أكبر فائض من الأرباح، إلا أن هذه الأرباح تعبر عن عائد الاحتكار و ليس عن كفاية المشروع، و منه أصبح الربح وحده غير كاف لقياس كفاية المشروع، و هذا ما يجعل مستخدمي المعلومات الاقتصادية يبحثون عن معلومات أخرى تمكنهم من قياس كفاية المشروع.
ومع زيادة دور المصارف والمؤسسات المالية الأخرى " كمؤسسات التأمين وصناديق المعاشات وهيئات الأوقاف " الذي امتد تاريخيا إلى استثمار أموالهم في الشركات والاحتكارات الصناعية بدلا من الاكتفاء بالاستثمارات ذات الفوائد الثابتة كالقروض الحكومية و شراء العقارات، حيث أن توفر الأموال في مثل هذه المؤسسات جعل منها طاقة استثمارية كبرى، يتزايد أثرها في الأسواق المالية يوما بعد يوم.
بل و أصبحت هذه الشركات لا يمكن مقارنتها بالمستثمر العادي بل أصبحت تستعين بغيرها من الاختصاصين في مجال القرارات المالية، و هم المحللون الماليون الذين نشأوا لتلبية احتياجات تلك الهيئات، و سرعان ما شكل هؤلاء المحللون تنظيميا فدراليا خاصا بهم في **الولايات المتحدة الأمريكية** ووضع معايير لمهنتهم و أصدروا مجلة باسم مجلة المحللين الماليين علم 1945، يلعب دورا في تنمية الوعي الاستثماري، كما شكلت أداة ضغط على إدارات الشركات الكبرى لتوسيع نطاق الإفصاح يمكن المحللين الماليين من إبداء أرائهم في قرارات الاستثمار.
وبناء على ذلك يمكن القول أن دور المساهم العادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية بدأ يضمحل في النظام الرأسمالي الاحتكاري، ليحل محله مجمعا ماليا من متخذي القرارات يحتل فيه المحللون الماليون و مستشارو الاستثمارات المكان الأول، و في النهاية نقول أن مجال الإفصاح المحاسبي ما زال يتطور ويتطور....

المطلب الثالث : أنواع الإفصاح المحاسبي

هناك ارتباط بين أنواع الإفصاح المحاسبي و أنواع المستثمرين أي مستخدمي القوائم و التقارير المالية حيث أن مهنة المحاسبة افترضت نوعين من المستثمرين :

الأول : و هو مستثمر عادي أي مستثمر متوسط الفطنة

الثاني : و هو مستثمر حصيف أي مستثمر واعي

حيث ساد المستثمر العادي " المتوسط الفطنة " خلال الفترة من 1933 – 1973 فاعتمدت هيئة تبادل الأوراق المالية (SEC) على هذا الافتراض في تمرير تطبيقها لمفهوم الإفصاح الكافي لهذا المستثمر بحيث يجب الإفصاح عن معلومات كافية لجعل القوائم المالية مفيدة و غير مضللة، و يسمى الإفصاح الذي يستند إلى هذا النوع من المستثمرين بالإفصاح الوقائي أو الإفصاح التقليدي.

أما افتراض مستثمر حصيف دو دراية و إطلاع و متخصص في قراءة و تحليل القوائم و التقارير المالية فانه الافتراض السائد حاليا، و هو افتراض لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB)منذ تكوينها عام 1973 و يسمى هذا الإفصاح بالتثقيفي أو الإعلامي.

ومنه فإن الإفصاح المحاسبي ينقسم إلى نوعين رئيسين و هما :

أولا : الإفصاح الوقائي أو التقليدي

توجد عدة صفات لهذا النوع من الإفصاح لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها فمن صفاته مثلا : **الإفصاح الشامل، الإفصاح الكافي، الإفصاح العادل، الإفصاح الكامل، الإفصاح التفاضلي.**

فالإفصاح الشامل : بشرط أن تتضمن القوائم المالية كافة المعلومات الملائمة في الأنشطة الاقتصادية للمشروع.

و شمولية الإفصاح لا تعني عرض كافة التفاصيل بل هناك محددات لعرض المعلومات منها مقارنة بتكلفة المعلومات مع منفعتها، و أهمية المعلومة، فقد تكون كثرة المعلومات سبب في إرباك المستخدمين و الابتعاد عن جوهر الموضوع، فالتفاصيل الغير المفيدة و التي لا يستطيع المستخدم الاستفادة منها ليس من الضرورة الإفصاح عنها.[1]

أما الإفصاح الكافي : يفترض الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبة في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات و المصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، غير أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.[2]

في حين الإفصاح العادل : يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية و التقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.[3]

أما الإفصاح الكامل : يتيسر إلى مدى شمولية التقارير المالية و أهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، و يأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، و لا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبة،

---

[1]-عوض خلف العيساوي، **الفرضيات و المبادئ و المحددات المحاسبة من منظور الشريعة الإسلامية** (مع دراسته محاسبة في المصارف الإسلامية)، دار دجلة، الأردن، 2007، الطبعة الأولى، ص: 111 .

[2]-مصطفى حسن بسيوني السعدني، **مدى ارتباط الشفافية و الإفصاح بالتقارير المالية و حوكمة الشركات**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي، مهنة المحاسبة و المراجعة و التحديات المعاصرة بالإمارات العربية المتحدة، 4-5 ديسمبر 2007.

[3]- عيسى أطلونة، **الإفصاح في القوائم المالية** 2008/12/25. - http:// iafote chaccoununtants. Com/forums / show thread. Ph p , = 2669 -

بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.[1]

من خلال هذا تجدر الإشارة إلى عدم وجود تعارض جوهري بين المفاهيم السابقة الخاصة بالإفصاح، فالإفصاح الشامل لا بد أن يكون كافيا و عادلا.

الإفصاح التثقيفي " الإعلامي " : يفترض هذا الإفصاح مستثمرا واعيا ذو دراية و إطلاع واسعين، و يمتلك القدرة على التحليل و عقد المقارنات و إجراء التنبؤات بطريقة مهمة، و يتسم هذا الإفصاح عموما باتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح و التعدد في مجالاته، و بالتركيز ليس فقط على المعلومات المحاسبة المالية و إنما يشمل أيضا على معلومات غير مالية كمية و وصفية، مثل معلومات كمية من الطاقة الإنتاجية، و عن كفاءة و مؤهلات العاملين و التأكيد على منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات والتأكيد على ملاءمتها إلى جانب موثوقيتها.

و مما سبق يتضح أن الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي وشامل أصبح ضرورة مهمة تقتضيها عملية توصيل المعلومات المناسبة، وبالتوعية المطلوبة لمستخدميها في الوقت المناسب، وبالتالي فإن الإفصاح يحقق ما يلي :

- حماية الاستثمارات الخاصة بالأموال العامة أو الخاصة .
- تنمية الاستثمارات.
- جذب المزيد من الاستثمارات للاقتصاد الوطني سواء كانت هذه الاستثمارات داخلية أو خارجية.
- حماية العاملين و خلق المزيد من الوظائف.
- إطلاع المقرضين الحالين أو المستقبلين على الأوضاع المالية لهذه الشركات.
- تجنب الاقتصاد الوطني مخاطر الهزات المالية المفاجئة.

هذا و لكي تتمكن المعلومات المحاسبة المعروضة في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح فإنها يجب أن تتمتع بالصفات التالية :

1- **الشمولية :** تستند هذه الخاصة إلى شمولية القوائم المالية على المعلومات حيث تستعمل المعلومات الشاملة للإجابة عن كل استفهام لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة و السليمة يدل على عدم شمولية هذه المعلومات.

2- **الدقة :** من أهم خصائص المعلومات الجيدة الدقة في وصف و تطوير المركز المالي للمنشأة، تجديد هذه التدفقات النقدية الخارجة.

[1]- لطبق زيود و آخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار** ، مقال بمجلة (جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية)، المجلد 29، العدد 1، 2007، ص 180.

3- **الملاءمة :** ما يميز هذه الخاصة هو أن تكون المعلومات مرتبطة و وثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها و المعلومات المحاسبة هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في قرارات المستثمرين و الدائنين و تتأثر ملائمة المعلومات وطبيعتها و أهميتها.

4- **التوقيت :** يعتبر الوقت عاملا مهما في توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة، لأنك لابد من مراعاة التوقيت في إعداد و عرض القوائم المالية.

5- **الوضوح :** هو خلو المعلومات المعروضة في القوائم المالية من الغموض و الالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهما بسهولة و سرعة لتكون أكثر فائدة.

المطلب الرابع : مدى تأثر قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة و الضرورية التي يحتاجها فمختلف المستفيدين من القوائم و التقارير المالية وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة و قوانين الشركات، كما لقي الإفصاح المحاسبي اهتمامات الهيئات المهنية و الجهات الأكاديمية البحتية العالمية و المحلية، و لازال كتاب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة و عدالة و اكتمال الإفصاح المحاسبي و تقرير الأداء و الشفافية و المساءلة بالشركات.[1]

أن تطبق قواعد حوكمة الشركات أصبحت مطلبا ضروريا من أجل إسهام في إنجاح و نمو سوق المال مما يعود على تنمية الاستثمار، و لذا فإن دور الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المساهمة والمؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد أنظمة قوانين الشركات التي تقوم بها مجالس إدارة الشركات إلى تقديم توصيات و مقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل، و لا شك أن توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية و جهات القطاع الخاص كالغرف التجارية و التي من شأنها أن تعمل على تعزيز و تفعيل تطبيق قواعد حوكمة الشركات الذي أصبح مطلبا ضروريا، و ذلك للمساهمة في تدعيم الثقة في الشركات و المؤسسات من خلال تبني المبادئ و القواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل الأداء الإداري المالي في الشركات علاوة على تعزيز مبدأ الشفافية و المساءلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين.

إن ثقل و قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد الأنظمة و القوانين و متطلبات الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة و بين مجلس إدارات الشركات و لجان المراقبة من جهة أخرى، كما يجب أن تقوم

[1]- حلوة حنان، محمد رضوان، **نظرية المحاسبة**،بدون رقم طبعة ، منشورات جامعة حلب، حلب ، 1990، ص 124.

الشركة بتوفير الشفافية و الإفصاح و تزويد المستثمرين و الجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري.

كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية و كذلك متطلبات عملية بخصوص موضوعات معينة مثل : الجوهرية و فرضية استمرار المنشأة و اختيار السياسات المحاسبة عندما لا يكون هناك معيار ثابت أو عرض المعلومات للمقارنة.[1]

و مما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الإفصاح و الشفافية هو التأكد من توافر المعلومات المالية و الغير المالية، " الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة، لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد و بالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار و يشمل أيضا الإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية و أداء الشركة و هيكل الملكية وقت لمعايير المحاسبة و المراجعة الدولية أو المحلية المطبقة.

طرق إخفاء الحقائق :

إن الإفصاح المحاسبي يعد مطلب أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة، و لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين و كذلك الأطراف الأخرى و كل شركة ملزمة قانونية إعطاء معلومات ضرورية صادقة و كافية و كل المتعاملين، و على العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يعد إجهاضا لمتطلبات الحوكمة، حيث قد يعتمد البعض إلى انتهاج أساليب و طرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق و قرارات المستثمرين و من هذه الطرق.

الشكل رقم (5): أدوات إخفاء الحقائق

أدوات الإخفاء ←

- **ضبابية البيانات**
- **غموض المصطلحات** ← **طمس الحقائق وتزييف الواقع**
- **ازدواجية المعايير**
- **الكلمات المهمة**
- **اختلاف اختلاف الأسس المحاسبة**
- **شراء الدفع**
- **الإرهاب الوظيفي**

المصدر : فاتح و بشير، **جوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية و الأنظمة المحاسبة و أثرها على مستوى أداء الأسواق**، منتدى محاسبة (دوت نت، 2006).

[1]- مصطفى حسن بسيوني السعدني، **مدى ارتباط الشفافية و الإفصاح بالتقارير المالية و حوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره.

مثلا قد يعتمد مجلس إدارة الشركات على إخفاء الديون و تضخم الأرباح من أجل رفع قيمة أسهم الشركة على مستوى السوق، و كذلك استفادة أصحاب المعلومات الحقيقيين من وضع الشركة و تمكينهم من تحقيق صفقات رابحة و بيع حصصهم بأغلى الأسعار في الوقت الذي كانت فيه الشركة تغرق ببطء، إن وجود نظام جيد لحوكمة الشركات يوفر إطارا حمائيا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات و الحد من محاولات التضليل و خاصة إمكانية التواطؤ مع مراجعي الحسابات الخارجيين، فالحوكمة تعمل على تحسين الصورة الذهنية للشركات و كذلك مصداقيتها و ندعو إلى إدخال الاعتبارات الاخلاقية وتحسين درجة الوضوح و الشفافية.

المبحث الثاني: مفهوم جودة المعلومات المالية

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة، و بالتالي النظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل. ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة الشركات و خاصة من الناحية المحاسبية و المالية و الاقتصادية و المتعلقة بإعداد التقارير و القوائم المالية المفصح عنها، و بالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فان الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير، و بالتالي فإن العلاقة بين النظام المحاسبي و جودة التقارير المالية هي علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية.

المطلب الأول : مفهوم الجودة في التقارير المالية

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين و لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف و التضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.[1]

إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين. أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. و يقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، و المعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق و الأساليب المحاسبية البديلة.

[1]- محمد خليل ، **دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات**، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003، ص: 19.

وتعتبر الجودة في هذا المجال بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب و معالجة و تحليل و توصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية و إدارة المنشأة، و عليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية.

هذا و يبرز دور النظام المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل التالية :[1]

- حصر العمليات و الأحداث المتعلقة بنشاط الشركة في صورة مواد خام (بيانات) تمثل مدخلان النظام المحاسبي.
- تشغيل و معالجة البيانات المدخلة كمواد خام أي البيانات وفق المبادئ و الفروض المحاسبية المتعارف عليها للحصول على معلومات المحاسبية.
- توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة تقارير مالية.
- الرقابة و المتابعة للبيانات من خلال المراجعة والتقييم وقياس ردة فعل المستفيدين من هذه المعلومات.

واستنادا لما سبق يتبين أن النظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء و الأنظمة الفرعية المترابطة و تعتمد كل مجموعة من النظام على مجموعة أخرى وتعمل على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام من خلال الإجراءات المرتبة بعضها ببعض والمقيدة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة لتقديم التقارير المالية بجودة عالية لمتخذي القرار.

المطلب الثاني : الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية

تعتمد الجودة في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعى إلى تحقيق الغاية الأساسية لها ومنها :

أولا : الملاءمة و مكوناتها

يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية و الأغراض التي تعد من أجلها، و لكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، بمعنى يلزم أن تكون مؤثرة في القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة و المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.

و من ثم يمكن وضع تعريف محدد لمفهوم المعلومات الملائمة على الوجه الأتي :

" الملاءمة هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين ".[2]

وبالتطبيق على القوائم المالية و التقارير المالية فإن ملاءمة المعلومات تساعد المستخدمين على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

[1]- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، مطبعة ذات السلاسل –الكويت، 1991، ص 12.

[2]- رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003، ص ص : 191-192.

أما إذا كان لدى مستخدمي التقارير المالية توقعات قائمة بالفعل وقت حصولهم على المعلومات، فإن ملاءمة هذه المعلومات في هذه الحالة تتحدد بمدى قدرتها على تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، فإذا ما عززت المعلومات المالية التوقعات الحالية، فإن ذلك معناه زيادة احتمال أن تكون النتائج المتوقعة كما سبق التنبؤ بها (زيادة درجة التأكد)، أما إذا أحدثت المعلومات المالية تغيير في هذه التوقعات فإن ذلك معناه أنها غيرت التوزيع الاحتمالي للإحداث، و في كلتا الحالتين تعتبر المعلومات المالية معلومات ملائمة، لأنها أدت إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة، وعليه فإنه ليس من الضروري أن يترتب على المعلومات الملائمة تغيير ذات القرار، و إنما يكفي أن تؤدي إلى تغيير اتجاه هذا القرار.[1]

و حتى تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر خصائص فرعية تمثل مكونات الملاءمة و هي :

1- التوقيت المناسب :

يقصد بالتوقيت الملائم، تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة معلومات المحاسبة المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها، و ذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها، فمن المعلوم أن عملية اتخاذ القرار محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت المناسب مع اختلاف طبيعة القرار.[2]

و الجدير بالملاحظة أن المعلومات لا تستمد منفعتها من مجرد إتاحتها في الوقت الملائم، فهناك عوامل أخرى إلى جانب ذلك، إلا أن التباطؤ في إتاحة هذه المعلومات يؤدي إلى تقليل منفعتها أو ضياع تلك المنفعة، و للتوقيت الملائم جانبان :[3]

- دورية القوائم المالية، بمعنى طول أو قصر الفترة الزمنية التي يلزم إعداد التقارير عنها، فقد تكون هذه الفترة طويلة نسبيا، و بالتالي يمكن إتاحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في مواعيد دورية متباعدة، أو تكون هذه الفترة قصيرة نسبيا، وبالتالي يمكن إتاحة هذه المعلومات في مواعيد دورية متقاربة.

- المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية وبين تاريخ إصدار تلك التقارير وإتاحتها للتداول، إذ أنه كلما كان ذلك الفارق الزمني طويلا كلما قلت منفعة المعلومات المالية التي تشملها تلك القوائم.

[1]- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص: 200.

[2]- شارف خوجة الطيب، **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاستثمارية**، الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، ج1، ط1، 1999.

[3]- رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، 2003، ص: 193.

2- القدرة التنبؤية للمعلومات :

إن مفهوم القيمة التنبؤية للمعلومات قد تم اشتقاقه من نماذج الاستثمارات، و قد عرفه (FASB) كما يلي : " هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبوات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة ".

لابد للمعلومات المالية أن تتميز بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل و زيادة الثقة فيها، و ذلك لتجنب حدوث خسائر محتملة و لزيادة الدقة في المخصصات الواجب تكوينها للمستقبل لمواجهة احتمالات نقصان الأصول أو زيادة الخصوم أو كليهما معا، وكذلك الاهتمام بقدرة المعلومات التنبؤية، طبقا لاختلاف أساليب و أدوات القياس المحاسبي، و إتباع سياسات محاسبية مختلفة تساهم في خلق القدرة التنبؤية لتلك المعلومات المالية بشكل أفضل، و مثال ذلك استعمال طريقة الأسعار الجارية لقياس الأصول الثابتة بدلا من طريقة التكلفة التاريخية.[1]

عموما إن الأخذ بمفهوم قابلية التنبؤ أو ما يسمى بالمدخل التنبؤي في تكوين نظرية المحاسبة، يمثل طاقة هامة تدفع إلى تطوير تقارير مالية ملائمة.

3- القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة :

للمعلومات المالية دور في تثبيت و تصحيح توقعات سابقة، أي أنها تساعد المستخدمين للمعلومات في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة، و عليه تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.

في غالب الأحيان تتخذ القرارات الجديدة بناءا عن نتائج قرارات سابقة و التي تكون مدخلات أساسية للقرارات الجديدة، فالمحاسبة بصورتها المثالية تقدم خدمات معلوماتية للمستثمرين الذين يحسنون بصورة مستمرة استراتجياتهم الاستثمارية.[2]

4- الترابط بين التنبؤ و التقييم الارتدادي :

الخاصيتان الثانويتان السابقتان، قدرة المعلومات التنبؤية و قيمة التغذية العكسية في نفس الوقت يمنحان المعلومات دور مزدوج، فبدون معرفة نتائج القرارات السابقة يصعب التكهن بالمستقبل، و من أمثلة المعلومات التي تلعب دورا مزدوجا في نفس الوقت التقارير المرحلية المؤقتة و التقارير القطاعية، فلقد أثبتت الدراسات الميدانية أن مثل تلك التقارير تتمتع بفاعلية في مجال تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات.[3]

<u>ثانيا</u> : الموثوقية و مكوناتها :

الموثوقية حسب البيان الصادر عن (FASB) هي " خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء و التحيز بدرجة معقولة و أنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله ".

---

[1]- Hendriksen and van Breda, **Accounting theory**, Fifth Edition, Irwin Mcgraw Hill, 1992, p 135.

[2]- شارف خوجة الطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

[3] مرجع سبق ذكره، ص: 19.

و لتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات لابد من توافر الخصائص الفرعية التالية :[1]

1- الصدق في التعبير :

يقصد بخاصية الصدق في التعبير تمثيل المعلومات المالية للواقع العملي الذي يعكس الأحداث الاقتصادية و المعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، و يجب على مراجع الحسابات الخارجي الالتزام بهذه الخاصية عند تقديمه لتقريره النهائي.

و العبرة من هذه الخاصية تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها أي جوهرها و ليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغلب الجوهر على الشكل)، بمعنى هل تمثل الأرقام الواردة في التقارير المالية بصدق ما حدث فعلا، و بما أن المحاسبة من العلوم الاجتماعية فلا يمكن أن يقصد بالصدق في التعبير أن تكون المعلومات المالية مؤكدة أو حتى دقيقة بصورة مطلقة، فهناك عناصر كثيرة يتوجب تقديرها عند إعداد القوائم المالية.[2]

وتتطلب خاصية الصدق في التعبير التحرر من نوعين من أنواع التحيز :

- تحيز في عملية القياس كما هو الحال عند تطبيق منهج التكلفة التاريخية كأساس لقياس الأحداث الاقتصادية، فهذا القياس التاريخي يطهر تحيزا لصالح الإدارة تجاه المساهمين والمستثمرين.
- تحيز من قبل القائم بعملية القياس : قد يكون تحيز القائم بالقياس إما مقصودا كما هو في حالة عدم الأمانة، أو غير مقصود كما هو في حالة نقص المعرفة و الخبرة.

إن التحرر من التحيز بنوعية السابقين يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر من الاكتمال، أي يلزم التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية، مع ملاحظة أن الاكتمال المطلق – خصوصا في العلوم الاجتماعية – هو أمر غير ممكن.

2- القابلية للتحقق :

القابلية للتحقق تعني وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس أساليب القياس بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج، فإذا توصلت أطراف خارجية (مدقق خارجي) إلى نفس النتائج فهذا يعني أن المعلومات الواردة في التقارير المالية قابلة للتحقق، و بالتالي يمكن الاعتماد عليها و تثبيتها و إقامة الدليل على صحتها.

إن خاصية قابلية التحقق هي الخاصية البديلة لخاصية الموضوعية، التي يجب أن تتوافر في أي قياس علمي، أي أن هذا الأخير يجب أن يكون خاليا من التحيز الشخصي، و لكن تجنبا لتحيز المحاسب في القياس لا يضمن أن طريقة القياس هي طريقة سليمة و صادقة عن الأحداث المالية و الاقتصادية التي مارستها المؤسسة.

[1]- رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 196.
[2]- شارف خوجة الطيب، مرجع سبق كره، ص: 19.

و خلاصة القول، أن خاصية الثقة بالمعلومات و إمكانية الاعتماد عليها تعني أن أساليب القياس و الإفصاح التي تم اختيارها لاستخراج النتائج و عرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، و أن تطبيق هذه الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين – مستقلين عمن قاموا بتطبيقها في المرة الأولى – بإعادة استخدامها للتثبت من تلك النتائج، كما تعني هذه الخاصية أن المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصويرا دقيقا لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها، دون أن يعتريها تحريف أو تشوبها أخطاء ذات أهمية،و يضاف إلى ذلك أن هناك جانبا أخر لهذه الخاصية يتمثل في حيدة المعلومات أو خلوها من التحيز.[1]

3- الحياد :

حيادية المعلومات – أو حيدتها – اصطلاح موجب يصف عدم التحيز، و تتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة – بحكم طبيعتها – معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها، و توجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيدة للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المؤسسة، و تتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا، و تضع خاصية حيدة المعلومات واجبا على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية، كما تضع واجبا على عاتق المسؤولين عن إعداد القوائم المالية، و ذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما :

- تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها .
- تحقيق أمانة تلك المعلومات.

إن مصطلح الحياد قريب جدا من مصطلح الخلو من التحيز، و لكنه ليس متطابقا معه، فالحياد يعني أن القائم بالقياس ليس متحيزا لنتيجة يحددها مسبقا، والمعلومات المالية الخالية من التحيز تحقق خاصية الحياد في المعلومات، و تعتبر معلومات موثوق بها و يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات.

- **ملاحظات حول ترابط مفهومي الملاءمة و الموثوقية :**

لا بد من الإشارة إلى قضية مهمة بالنسبة للتناقض الذي يمكن أن يصاحب المعلومات المالية التي تدعو للالتزام بكل من خاصيتي الملاءمة و الموثوقية، إذ أن الاهتمام بدرجة عالية من الملاءمة سوف يكون على حساب قابلية للتحقق و الحياد أي على موثوقية المعلومات، والعكس صحيح، لذلك يجب على المحاسب أن يحقق موازنة و تجانس بين الخاصيتين بدرجة معقولة من التأكد، للوصول إلى أعلى درجات الكفاءة و الجودة في المعلومات بصيغتها النهائية و تتسم بالمنفعة في اتخاذ القرارات.

[1]- عبد الحي مرعي و محمد عباس بدوي، **مقدمة في أصول المحاسبة المالية**، بدون رقم طبعة ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص :30.

- الخصائص الفرعية للمعلومات المالية :

لقد تناولنا الخاصيتين النوعيتين الأساسيتين ومكوناتهما، فتبقى بعض الخصائص النوعية الفرعية المتنوعة الأخرى و هي :

<u>أولا :</u> القابلية للمقارنة

و يقصد بها تقديم معلومات المالية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المتماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات لأنه يسمح بتقديم مركز و وضع المؤسسة المعنية فيما بين المؤسسات المماثلة، فمثلا : هل مستويات الأرباح و التكاليف التي تحققها المؤسسة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل ؟ إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب التفوق أو التدني و يساعد المستخدمين في التنبؤ وتقييم أداء المؤسسة وإداراتها، وتتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة من جانب المؤسسات في معالجة نفس العمليات أو الأحداث، كما ترتفع قابلية المقارنة، و بالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية.[1]

ومنه خاصية القابلية للمقارنة تعتبر مؤشرا مهما في التحليل المالي و الرقابة قصد تقييم أداء الوحدات الاقتصادية و ذلك بمقارنة نتائج دورة مالية معينة لمؤسستين أو أكثر مع بعضهم البعض وهذا ما يدعى بالمقارنة في حالة السكون، أو مقارنة نتائج نفس المؤسسة لعدد من الدورات المالية وهو ما يدعى بالمقارنة الحركية.

<u>ثانيا :</u> الثبات

يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل وتثبيت الأحداث الاقتصادية والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة مالية إلى أخرى، فالثبات في إتباع النسق الواحد يتضمن :

- تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث والمعاملات المالية في مؤسسة واحدة عبر الزمن من دورة إلى أخرى.
- تطبيق نفس المفاهيم وطرائق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر أو بند من عناصر وبنود القوائم المالية.

إن تطبيق خاصية الثبات تجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة، وأكثر فائدة ومنفعة للمستخدمين ومساعدتهم على ترشيد قراراتهم الاقتصادية، فالتزام المحاسب بخاصية الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية ليس مطلقا إذ يجوز أحيانا أن يغير طريقة تسعير المواد الصادرة من المخازن أو طريقة حساب إهتلاك الأصول الثابتة، وغيرها من الطرق و لكن بشرط توفر ما يلي :[2]

- وجوب ضرورة مقنعة للتغيير.

[1]- رضوان حلوة حنان و آخرون، **<u>أسس المحاسبة المالية</u>**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2004، ص: 33.
[2]- كمال عبد العزيز النقيب، **<u>مقدمة في نظرية المحاسبة</u>**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص: 296.

- أن يتم الإفصاح التام عن أثار التغيير في القوائم المالية.
- أن يستمر في تطبيق الطرق الجديدة.

المطلب الثالث : معايير جودة التقارير المالية

من المعروف أن إدارات الشركات جميعها، وبلا استثناء تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة و ذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة Accounting Theory، لتحكم تلك العلاقة من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد و أصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد.

واستنادا إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية، والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية :[1]

1- معايير قانونية :

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية و تحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2- معايير رقابية :

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية و كذلك دور المساهمين و الأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها و إجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة و تقييم للمخاطر و تحليل للعمليات و تقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد و القوانين المطبقة.

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دورا مهما في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات و الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة و زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

[1]- محمد خلبل، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

3- معايير مهنية :

تهتم الهيئات و المجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة و المراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، و التي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

و مما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات و يدعم عملية التواصل و التعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة.

4- معايير فنية :

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية و يزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع و زيادة الاستثمار.

هذا و قد توجهت مجالس معاير المحاسبة و على رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير و ضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة.

وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة و الدور المنوط بالمرجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة، ولذلك فإن مهنة المحاسبة و المراجعة ترتبط ارتباط وثيقا بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف و الرقابة.

المطلب الرابع : القوائم و التقارير المالية في نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر القوائم المالية بمثابة المحصلة النهائية للنظام المحاسبي، فهي مخرجات النظام التي يفترض فيها توفير المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات متخذي القرارات، ويعتبر معيار المنفعة من أهم المعاير التي تحكم العلاقة بين شكل ومضمون القوائم المالية واحتياجات متخذي القرارات، ولأن هذه الاحتياجات في تطوير دائم ومستمر مستجيبة في ذلك للتطور والتغير في بيئة الأعمال، فالمعرفة المحاسبية لا تألو جهدا في ملاحظة التطور في هذه الاحتياجات ويتبلور ذلك في التطور الدائم سواء

لشكل أو مضمون تلك القوائم تحقيقا للمنفعة المستهدفة منها، وسيتم التطرق في هذا المطلب لمفهومها ومكوناتها.

أولا : تعريف القوائم المالية

إن إعداد القوائم المالية و تقديمها للمستخدمين من قبل العديد من المؤسسات الموجودة حول العالم قد أسهم بقدر كبير في نشر الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء، لكن رغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة من بلد لأخر إلا أن هناك فروقا بينهما فيها ظروف اجتماعية و اقتصادية وقانونية تحكمها البيئة المحيطة بالنظام المحاسبي، إن هذه الظروف المختلفة قد أدت إلى استخدام تعاريف مختلفة للقوائم المالية، مما نتج عن هذا الاختلاف استخدام معايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية وفي إعطاء أسس مختلفة للقياس.

فالقوائم المالية هي " الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية "،[1] وتشمل القوائم المالية عادة " قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (جدول النتائج)، قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة)، قائمة الأرباح المحتجزة (قائمة التغير في الأموال الخاصة)".[2]

كما عرفت القوائم المالية أيضا بأنها تعتبر وسيلة اتصال مرتبة و موضوعة بصورة رسمية تعكس الوضع المالي للمؤسسة، و لكي يوضع أي عنصر ضمن القوائم المالية ويمكن قياسه بصورة كافية مثل الأصول و الخصوم و المصاريف و الإيرادات، يجب أن تكون قيدت في الدفاتر من خلال مبدأ القيد المزدوج، كما يجب أن تتمتع بالخصائص الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة.[3]

وانطلاقا مما سبق، نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم استعمال وسائل و أدوات لتجميع و تبويب المعلومات والبيانات المحاسبية وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة، و يمكن القول أن القوائم المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي، حيث هي الوسيلة الرئيسية التي من خلالها توصل المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزودهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي و تساعدهم في اتخاذ و ترشيد القرارات الاقتصادية.

وتعتبر القوائم المالية من أفضل مصادر المعلومات من حيث قدرتها على الوفاء باحتياجات الفئات المختلفة و ذلك للأسباب التالية :

[1]- فالتر ميجس و روبرت ميجس، **المحاسبة المتوسطة**، دار المريخ، الرياض، 2003، ص: 43.

[2]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص: 13.

[3]-محمود محمد عبد ربه، **العلاقة بين تقارير مراقبي الحسابات و كفاءة الأسواق المالية**، أدوار المحاسبين و مراقبي الحسابات في قرارات الإدارة و تنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص: 153.

- تعتبر من أكبر مصادر المعلومات مصداقية، نظرا لخضوع تلك القوائم للمراجعة والتدقيق من قبل مراجع خارجي مستقل.

- تعرض معلومات تتوافق مع احتياجات طالبي المعلومات و ترتبط بشكل مباشر مع التغيرات المعينة بالدراسة.

- تعد من أكثر مصادر المعلومات لاتخاذ القرارات من حيث إصدارها، لأنه يتم إصدارها كل ربع سنة أو نصف سنة أو كل سنة.

ثانيا : تعريف التقارير المالية

في بداية ظهور المحاسبة كان ينظر إلى القوائم المالية بأنها تعبر تعبيرا كافيا عن الأحداث والعمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المحاسبية، حيث تعبر بوضوح عن واقع المؤسسة دونما حاجة إلى أية معلومات إضافية، ولكن مع مرور الزمن والتطور الاقتصادي و تعقد العمليات الاقتصادية، اتضح أن المعلومات الرقمية التي تعرضها القوائم المالية و المبنية على البيانات على البيانات المدونة في السجلات المحاسبية يشوبها الكثير من القصور، كما أن هناك العديد من البدائل التي يمكن إتباعها في قياس نفس الأحداث والعمليات المالية، الأمر الذي لا يمكن قارئ القوائم المالية من فهمها دون فهم الافتراضات التي بنيت عليها والطرق التي اتبعت في قياس الأحداث والعمليات المالية، لذلك بدأ الاهتمام بالإفصاح عن بعض المعلومات الوصفية غير الرقمية المرتبطة بالمعلومات المالية التي تعرضها القوائم المالية وذلك في شكل هوامش وإيضاحات وملاحظات للقوائم المالية.[1]

لذا نجد أن " القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، حيث تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، و على الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية، و يتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية، كما تشمل التقارير المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، و قد تشمل التقارير المالية معلومات مالية ومعلومات غير مالية، و نشرات أو تقارير مجلس الإدارة و التنبؤات المالية و الأخبار ذات الصلة بالمؤسسة و وصف للخطط والتوقعات و كذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة ".[2]

مما سبق، نستنتج أن مفهوم التقارير المالية أشمل و أوسع من مفهوم القوائم المالية، بحيث يشمل أية معلومة ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمعلومات التي يخرجها النظام المحاسبي.

[1]- تيجاني بالرقي، **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2005-2006، ص :132.

[2]- طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 35-36.

ثالثا : الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية

يورد المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) " عرض القوائم المالية " سبعة اعتبارات لعرض القوائم المالية و تشمل ما يلي :[1]

1- العرض العادل و الامتثال لمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية :

يتطلب العرض للقوائم المالية عرض أثر الأحداث و العمليات التي مرت بها المؤسسة بشكل صادق، وبما يتماشى مع ما تم تحديده و تعريفه للأصول و الخصوم و الإيرادات و المصاريف بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية من قبل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

2- فرضية استمرارية المؤسسة :

إن إعداد القوائم المالية يتم بموجب فرض استمرارية المؤسسة، وعند وجود تأكيدات أو مخاوف كبيرة لدى إدارة المؤسسة تفيد بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار، يتوجب الإفصاح عن ذلك و عن الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة، و الإفصاح عن الأساس الذي يتم بموجبه إعداد القوائم المالية.

3- أساس الاستحقاق المحاسبي :

يتطلب إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية التي يتم إعدادها على الأساس النقدي، و يتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم، و كذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة و المكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم، أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض النقدي.

4- الاتساق في العرض :

يتوجب على المؤسسة الاتساق في عرض و تصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية، و لا يمكن الخروج عن هذا الاتساق إلا في حالة حدوث تغيير أحد معايير المحاسبة الدولية أو عند حدوث تغيير الظروف الخاصة بالمؤسسة.

5- الأهمية النسبية و التجميع :

يتوجب عرض البنود غير المتشابهة و التي تمثل بنود لها أهمية مادية في بنود منفصلة، أما في حالة كون قيمة البند لا تمثل أهمية نسبية عالية فيجوز دمج البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المتشابهة في بند واحد، و يمكن تفصيل عرض البنود المختلفة إما في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات المرفقة للقوائم المالية.

6- عدم المقاصة :

تعني المقاصة إظهار أو عرض بند معين بالرصيد الصافي بعد طرح الجانب الدائن من الجانب المدين أو العكس، والمقاصة قد تؤدي إلى غموض المعلومات المقدمة لمستخدميها، لذلك فقد منع المعيار

[1]- محمد أبو نصار و جمعة حميدات، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية**، مطابع الدستور التجارية، الأردن 2008، ص. ص: 23-27.

المحاسبي الدولي (IAS1) إجراء المقاصة بين أي من الأصول والالتزامات والمصاريف والإيرادات، ما لم يسمح أو يطلب ذلك أحد معايير المحاسبة الدولية.

7- المعلومات المقارنة :

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي(IAS1) عرض البيانات المالية في القوائم المالية للفترة المالية الحالية والفترة السابقة ما لم يتطلب معيار محاسبي معين خلاف ذلك، كما يوجب المعيار إدراج المعلومات المقارنة في الإيضاحات والملاحظات الوصفية عندما تكون ملائمة لفهم محتويات القوائم المالية للفترة الحالية.

رابعا : مكونات القوائم المالية

تتمثل القوائم المالية في خمسة قوائم أساسية هي : قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية و الإيضاحات المرافقة للقوائم المالية (الملاحق).

1- قائمة المركز المالي (الميزانية):

مفهوم قائمة المركز المالي : ينطلق التعريف لقائمة المركز المالي من الهدف الذي يجب أن تحققه هذه القائمة، " وهنا يمكن أن يكون الهدف تصوير المركز الاقتصادي أو تصوير المركز المالي للمؤسسة، ومن الواضح أن المركز الاقتصادي هو أعم و أشمل من المركز المالي ".[1]

وتختلف تعريفات الميزانية في الأدبيات المحاسبية باختلاف الزاوية التي ينظر إلى الميزانية من خلالها. ويمكن تعريف الميزانية بأنها " كشف بالأرصدة التي لا تزال مفتوحة في تاريخ معين بعد إغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الدخل "،[2] كما تعتبر هذه القائمة " بمثابة تقرير يوضح المعلومات الخاصة بقيمة استثمارات المؤسسة في الأصول ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة في الدائنين وحقوق المؤسسة أو الملكية، وهذه المعلومات التي يقدمها المركز المالي تستخدم بواسطة أطراف في أغراض متباينة منها تقييم العائد على الاستثمارات وتحليل العلاقة بين البنود المختلفة، و كذلك تحديد السيولة وقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل و ما إلى ذلك "،[3] و وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS1) : " تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية و هي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول و الخصوم و حقوق الملكية في نقطة زمنية محددة"[4].

و من التعاريف السابقة نستخلص النقاط التالية :

- قائمة المركز المالي عبارة عن بيان أو جدول يحتوي على أصول و خصوم المؤسسة، يتم إعداده في نهاية فترة معينة لتبين المركز المالي للمؤسسة.

---

[1]- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص: 303.
[2]- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2008، ص :113.
[3]- الشديفات خلدون إبراهيم، **إدارة و تحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، ط 1، 2001، ص: 102.
[4]- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، ج1، 2003، ص: 111.

- تظهر قائمة المركز المالي الأرصدة المدينة و الدائنة الناتجة عن عمليات الجرد بتاريخ إقفال الحسابات.

- تظهر قائمة المركز المالي في جانب الخصوم مصادر أموال المؤسسة (أموال خاصة، ديون طويلة الأجل و قروض قصيرة الأجل)، في حين نجد في جانب الأصول أوجه استخدام هذه الأموال من (مباني، أدوات، مخزونات، نقدية و غيرها).

و استنادا إلى ما سبق فإن الميزانية هي كشف أو قائمة تظهر أصول و خصوم المؤسسة و مكوناتها ومقدارها في تاريخ معين، و يطلق عليها " الميزانية " لأنها تتخذ إحدى أشكالها صورة كشف أو جدول له جانبين متساويين و من ثم متوازيين من ناحية، و يطلق عليها أيضا " قائمة المركز المالي " لأن الهدف الرئيسي من إعدادها هو إظهار حقيقة المركز المالي للمؤسسة و قدرتها على الاستثمار في نشاطها والوفاء بالتزاماتها، و تعتبر الميزانية أو قائمة المركز المالي من أهم التقارير أو القوائم المالية التي تنتجها المؤسسة[1].

2- قائمة الدخل :

لقد عرفت هذه القائمة بعدة تسميات قد تختلف من شخص إلى أخر حسب وجهة النظر أو الزاوية التي يرى منها هذه القائمة، فهي " قائمة تعرض نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة "، و يشار إلى قائمة الدخل أحيانا " بقائمة الربح، حيث تهدف إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، و عادة ما يهتم المستخدمين بهذه القائمة للحكم على ربحية المؤسسة المشروع و تحديد قيمة الاستثمارات و الديون "، و تعرف قائمة الدخل بجدول النتائج و الذي هو " بيان ملخص للأعباء و المنتوجات (الإيرادات) المنجزة من الكيان (المؤسسة) خلال السنة المالية، و لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح (الكسب) أو الخسارة "[2].

و بصفة عامة قائمة الدخل هي قائمة أو جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف و الإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة (التجاري و الإنتاجي) في دورة معينة دون تحديد تواريخ تسجيلها، وهي بمثابة أداة مفيدة في مراقبة التسيير الداخلي للمؤسسة.

ومنه تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة، حيث نتيجة المؤسسة تسمح بتحديد مرد ودية النشاط، وبالتالي تقييم أداء إدارة المؤسسة من الأطراف المهتمة،

---

[1]- عطية عبد الحي مرعي، **أساسيات المحاسبة المالية – منظور المعايير الدولية** -، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،ج1، ط1، 2009، ص .41:

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **النظام المحاسبي المالي**، العدد 19، الصادرة بتاريخ : 2009/03/25، ص: 24.

ومتابعة الإدارة نفسها للنتائج المحققة للتأكد من مدى ملاءمة القرارات المتخذة مع الأهداف المسطرة من طرف الملاك[1].

3- قائمة التدفقات النقدية :

لقد خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار IAS(7) " قائمة التدفقات النقدية " وهي قائمة تتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال فترة مالية معينة في المؤسسة، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمؤسسة في تاريخ معين و تكتسب أهميتها استنادا إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناءا على الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها بناءا عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها استنادا إلى أساس الاستحقاق[2].

4- قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

أوجب المعيار IAS (1) " عرض القوائم المالية " المؤسسات بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة و منفصلة عن القوائم الأخرى، و هي قائمة تتضمن :

- كل التغيرات في حقوق الملكية.
- التغيرات في حقوق الملكية التي لا تظهر بسبب عمليات مع أصحاب حقوق الملكية كممارسات تتم من قبلهم باعتبارهم مالكين.

5- الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية (الملاحق) :

وتتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية، و تشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية، إضافة للإفصاحات عن الالتزامات والأصول الطارئة و أي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي و نتيجة الأعمال، وهناك تقارير أخرى تتعلق بمصادر أموال المؤسسة، و كذلك موارد المؤسسة التي لا يتم الاعتراف بها في الميزانية استنادا معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وبالنسبة للتقارير التي تعرض خارج نطاق القوائم المالية – وتشمل التقارير المالية التي تعد لأغراض لاستخدامات الداخلية للإدارة، التقارير البيئية، و قوائم القيمة المضافة – فتعتبر خارج نطاق معايير التقارير الدولية (IFRS) .

[1]- Wolfgong Dick, Frank Missonnier-piera**, <u>Comptabilité Financière en IFRS</u>**-Pearson éducation,France (2006), p 02.

[2]- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

خامسا : العناصر الأساسية للقوائم المالية

توضح القوائم المالية الآثار المالية للمعاملات والأحداث الأخرى عن طريق تجميعها في تصنيفات عامة وفقا لخصائصها الاقتصادية و قد اصطلح على تسمية هذه التصنيفات بعناصر القوائم المالية، و هي كما يلي :[1]

1- الأصول :

هي موارد تسيطر عليها المؤسسة كنتيجة لأحداث ماضية ومن المتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة أي هي المنافع المستقبلية التي يحصل عليها أو يتم السيطرة عليها بواسطة مؤسسة ما نتيجة للأحداث أو العمليات الماضية.

2- الالتزامات :

هي تعهدات حالية للمؤسسة نشأت عن أحداث ماضية و من المتوقع أن تؤدي تسويتها إلى تدفق خارج من الوحدة لموارد تنطوي على منافع مستقبلية لكي تفي بحقوق الطرف الأخر.

3- حقوق الملكية :

هي القيمة المتبقية من أصول المؤسسة بعد خصم كل التزاماتها.

4- الاستثمارات بواسطة الملاك :

الزيادة في صافي الأصول والناتجة من تحويل أشياء ذات قيمة من أطراف أخرى للحصول على زيادة حقوق الملكية والأصول هي الأكثر شيوعا والتي تقدم من الملاك كاستثمارات ومع ذلك يمكن تحويل التزامات على المؤسسة إلى حقوق ملكية.

5- التوزيعات على الملاك :

النقص في صافي الأصول لمؤسسة والنتائج من تحويل الأصول، تقديم خدمات أو إنشاء التزام على الشركة للملاك، و التوزيعات للملاك تؤدي إلى تخفيض حقوق الملكية في المؤسسة.

6- الدخل الشامل :

التغير في الملكية (صافي الأصول) للمؤسسة خلال فترة معينة من العمليات أو الأحداث الأخرى، وتتضمن كافة التغيرات في الملكية خلال الفترة ما عدا تلك الناتجة من الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات على الملاك.

7- الإيرادات :

تتمثل في تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول للمؤسسة أو سداد للالتزامات على المؤسسة أو خليط منهما خلال فترة زمنية و ذلك نتيجة بيع أو إنتاج السلع، تقديم الخدمة أو أي أنشطة أخرى تمثل العمليات الرئيسية للمؤسسة.

[1]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

8- المصروفات :

تدفقات خارجة أو استخدام للأصول أو حدوث التزام خلال فترة زمنية معينة نتيجة بيع أو إنتاج السلع أو تقديم الخدمة أو القيام بأنشطة أخرى تمثل العمليات الرئيسية للمؤسسة.

9- المكاسب :

الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) من عمليات استثنائية للمؤسسة ومن كافة العمليات والأحداث الأخرى التي تؤثر على المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ما عدا الزيادة الناتجة من الإيرادات أو الاستثمارات بواسطة الملاك.

10- الخسائر :

النقص في حقوق الملكية (صافي الأصول) من العمليات الاستثنائية للمؤسسة ومن كافة العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ما عدا النقص الناتج من المصروفات أو التوزيعات للملاك.

سادسا: أهمية و أهداف القوائم و التقارير المالية

إن الهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها، وبحيث تكون البيانات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة في اتخاذ القرارات لشريحة عريضة من مستخدمي القوائم المالية.

فمن الناحية التاريخية لقد مر الاهتمام بتحديد أهداف التقارير المالية بثلاث مراحل هي[1] :

- المرحلة الأولى (1900-1933) : اهتمت هذه المرحلة بأهداف الإدارة، حيث كانت وجهة نظر الغدارة هي المسيطرة على تحديد أهداف المحاسبة وتقاريرها المالية، وكان الإفصاح السائد يتمثل في تنفيذ المتطلبات القانونية للوفاء بالتزاماتها تجاه الملاك.

- المرحلة الثانية (1933-1973) : و ركزت هذه المرحلة اهتماماتها بوجهة نظر الاتحادات المحاسبية و المهنية، كالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والمجمعات العلمية كالجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA)، و تحت سلطة ضغط لجنة الأوراق المالية (SEC)، و هذا لغرض حماية المحاسب تجاه ضغوط الإدارة وحماية مدقق الحسابات الخارجي من المساءلة التي يتعرض لها، وبالتالي تأثر أهداف التقارير المالية بوجهة نظر المحاسب و المدقق.

- المرحلة الثالثة (بعد 1973) : و فيها تطور الأمر إلى الأخذ بوجهة نظر مستخدمي التقارير المالية، حيث نصت التوجيهات إلى مراعاة مصلحة المستخدمين الخارجيين، و هو ما يطلق عليه بالمدخل النفعي أو مدخل فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات.

---

[1]- شارف خوجة الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 08-09.

و في هذا المجال قامت الجهات المهنية و المحاسبية بالعديد من الدراسات المتعلقة بتحديد أهداف التقارير المالية، و لعل أهمها قيام لجنة (Trueblood) المكلفة من طرف (AICPA) بإصدار تقرير شامل مكون من أثني عشر هدفا تكون مجموعها هيكلا متسقا له عدة مستويات متدرجة من العموميات إلى الخصوصيات، كما قامت هيئة (FASB) بإصدار مذكرة من ثلاثة أجزاء بعنوان " الإطار النظري للمحاسبة المالية و التقرير المالي عن عناصر القوائم المالية و قياسها ".

وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الأهداف التي تم ذكرها ضمن هذه الدراسات:

1- الأهداف المحاسبية كما جاءت في تقرير لجنة Trueblood :

كون المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) سنة 1971 لجنة عرفت باسم (Trueblood) نسبة إلى رئيسها " روبرت تروبلاد " (The Trueblood Raport)، كان هدفها دراسة القوائم المالية و قد كلفت هذه اللجنة بما يلي :

- تحديد الفئات التي تحتاج إلى القوائم المالية.
- تحديد المعلومات التي يحتاجونها و التي يمكن أن تزودهم بها المحاسبة.
- تحديد إطار العمل المطلوب لتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها.

و قد أصدرت هذه اللجنة دراسة نهائية تحت عنوان (أهداف القوائم المالية) سنة 1973 و قد سمي تقرير هذه اللجنة بتقرير Trueblood و جاءت هذه الدراسة شاملة لموضوع الأهداف و ما يتعلق بها حيث تضمن أثني عشر هدفا للقوائم المالية و هي[1] :

- تزويد مستخدمو القوائم المالية بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.
- خدمة المستخدمين الذين تتوافر لديهم سلطة محدودة أو إمكانية محدودة أو مصدر محدود للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر معلوماتي رئيسي لتقييم النشاط الاقتصادي للمؤسسة.
- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ و المقارنة و تقييم التدفقات النقدية من حيث المبلغ و التوقيت و نسبة عدم التأكد.
- تزويد المستخدمين بالمعلومات للتنبؤ و المقارنة و تقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة.
- تقديم معلومات مفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق هدفها الأساسي.
- تقديم معلومات واقعية و تفسيرية عن العمليات و الأحداث الأخرى المفيدة في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة، و يجب الإفصاح عن الفروض الأساسية المعتمدة في ذلك.

[1] رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 135-137

- تقديم قائمة عن المركز المالي (الميزانية) تفيد في التنبؤ و المقارنة و تقييم الكسبية للمؤسسة، حيث تقدم معلومات تخص العمليات والأحداث التي قامت بها المؤسسة، وعرض أصول وخصوم هذه المؤسسة.

- تقديم قائمة عن الدخل تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة، ويجب التقرير عن صافي النتيجة لدورات الكسب التامة وأنشطة المؤسسة عن العمليات القابلة للتحقق غير التامة و التي هي قيد الإتمام.

- تقديم قائمة عن الأنشطة المالية (قائمة التدفقات النقدية) تفيد في التنبؤ و المقارنة و تقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة، و يجب أن تقرر هذه القائمة بشكل رئيسي عن العمليات الفعلية و المتوقعة ذات الآثار النقدية الهامة، و يجب أن تقرر عن المعطيات التي تتطلب حدا أدنى من الرأي و التفسير من قبل معد هذه القائمة،

- التزويد بالمعلومات المفيدة في عملية التنبؤ، خاصة المعلومات التي تزيد من قابلية الاعتماد و الوثوق بالتنبؤات المالية للمستخدمين،

- إلزام المنظمات الحكومية و المنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح بتقديم المعلومات المفيدة في تقييم فعالية إدارة الموارد لتحقيق أهداف المنظمة، و يجب أن تعمم مقاييس الإنجاز على الأهداف المحددة،

- التقرير عن أنشطة المؤسسة التي تؤثر على المجتمع و التي يمكن أن تحدد أو توصف أو تقاس أو التي تلعب دورا مهما في وسطها الاجتماعي،

2- الأهداف المحاسبية كما جاءت في تقرير مجلس FASB :

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) تقرير أو بيان رقم (1) عام 1978 حول أهداف التقارير المالية في الوحدات الهادفة للربح، و الذي اعتمد بصورة كبيرة على تقرير Trueblood ، وقد صنفت هذه الأهداف إلى أهداف رئيسية و أخرى فرعية[1] :

*** الأهداف الرئيسية : و تتمثل فيما يلي :**

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية و الائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين و كذلك الدائنين،

- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية و التدفقات النقدية المستقبلية، مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة و درجة عدم التأكد المحيطة بها،

[1]- شارف خوجة الطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة و التزامها و التغيرات التي طرأت عليها، مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة و كذلك تقدير إمكانياتها المالية و احتمالات مواجهة الفشل المالي.

على ضوء ما سبق، فإن الأهداف الرئيسية حاولت الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمستخدمي القوائم المالية و طبيعة القرارات التي ستخذونها، و أهم المعلومات التي تخدم الاحتياجات المشتركة لمجموعة من الفئات و ليست لخدمة احتياجات فئة دون الأخرى.

* **الأهداف الفرعية :** و تتمثل فيما يلي :

- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة و تحديد أرباحها، و يتم ذلك وفق أساس الاستحقاق الذي يربط بين المجهودات و الانجازات و يسمح بتنبؤات سليمة،
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة و تدفق الأموال، أي تحديد مصادر الحصول على الأموال و أوجه إنفاقها،
- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية و مكوناتها،
- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.

نستنتج أن الأهداف الفرعية يمكنها توفير بيانات صالحة للاستخدام في القرارات المتعلقة بالمجالات التالية : التغير في المركز المالي، الموارد الاقتصادية، التدفقات النقدية، النتيجة و عناصرها، الحكم على أداء الإدارة، اتخاذ القرارات ذات المنفعة للمساهمين و مساعدة المستخدمين في فهم المعلومات المالية.

مما سبق، يمكن إبراز أهمية القوائم المالية و الغرض من إعدادها في ثلاثة عناصر أساسية :

- **أداة اتصال :** حيث تعمل القوائم المالية على توصيل رسالة مفهومة و واضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة و النتائج المترتبة عنه، أي وسيلة اتصال بين المؤسسة و المستثمرين فيها من جهة، و وسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة والموردين والزبائن والبنوك من جهة أخرى،
- **وسيلة لتقييم الأداء :** حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة و الحكم على كفاءتها، والحكم على المركز المالي للمؤسسة، ومدى التقدم في تحقيق أهدافها، و كيفية استخدام مواردها،
- **وسيلة في اتخاذ القرارات :** حيث تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل، كما تساعد الأطراف ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة في اتخاذ العلاقات المختلفة.

في البيئة المحيطة، فإن العوامل التي أثرت على هذا التطور هي:

- **عوامل داخلية :** و هي عوامل ثقافية و تغيرات اجتماعية في كل دولة من الدول أدت إلى حدوث تزايد في الطلب على المعلومات.
- **عوامل خارجية :** و هي مرتبطة بالتبادل التجاري مع الدول الأخرى، مثل انتشار ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات.

المبحث الثالث: العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح وجودة التقارير المالية

يتبين مما سبق أن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، التي تأثرت الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، و التي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء، لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة و أن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم و بالتكلفة الملائمة.

المطلب الأول :علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح و جودة التقارير المالية

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية و المعلومات الناتجة عنها، على أنه يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة و موضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين و التشريعات، و بالتالي و بأن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة و المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، و أن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات و جهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالأخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد و أهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق و معايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل : مخاطر السوق و مخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلا أيضا و تعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في

قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم و ترشيد ذلك القرار.[1]

إن أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين و مساهمين و إدارة الشركات في تلك الأسواق تجنبا لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية، لذلك فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلا عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

المطلب الثاني :انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير

بعد وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية الجيدة يشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداه قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح و قلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والمماريات غير شفافة تساهم في السلوك غير أخلاقي، و في خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.

هذا و تظهر أهمية الإفصاح و جودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال و بورصات الأسهم و السندات، فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس أسواق المال، و التي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات و قوانين و قواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح و التقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة و جودة ومنفعة لجميع مستخدميها.[2]

---

[1] محمد خليل ، مرجع سابق ، ص: 35.

[2] رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 139

هذا و كما كان السوق المالي يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن الإفصاح يعد مطلبا ضروريا حتى يعكس الواقع الحقيقي للشركات و مدى التزامها بالقوانين و التعليمات التي تقرها الجهات المسئولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي على حماية أموال المساهمين و توفير معلومات عادلة شفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، و في الوقت نفسه توفر أداه جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فإن إلزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح و شفافية.

المطلب الثالث : تنوع الجهات المستفيدة من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

من المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، وبالتالي فإن احتياجات المستفيدين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها:[1]

- طبيعة المستخدم.
- الهدف و الغاية من استخدام المعلومات المحاسبية .
- نوع المعلومات المحاسبية و مستوى جودته و كميتها.
- التوقيت السليم و المناسب للمعلومات المحاسبية .

هذا كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يوجهها و طبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ لقرار.

واستنادا لما تقدم فإن فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تقوم على بعض الخصائص المرتبطة بتوفر عنصري الملاءمة والموثوقية في : [2]

1- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).

2- أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.

3- أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

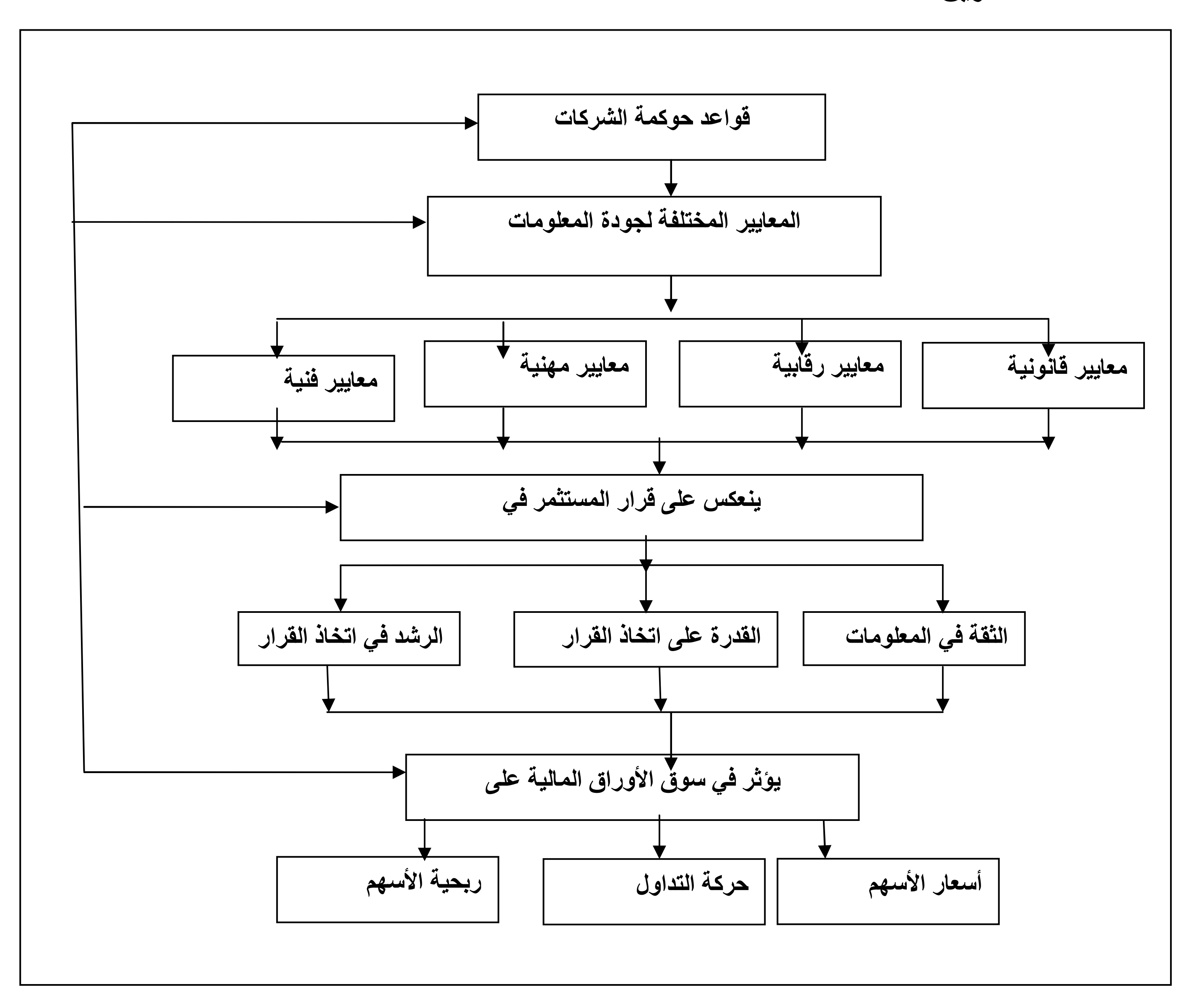
و للاعتماد على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والإحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، و أن تكون حيادية، وغير متحيزة، و تعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، و تكون قابلية للمقارنة و ما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم، والشكل التالي يبين العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وانعكاساته على قرار المستثمرين.

---

[1] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 42.

[2] Robert Cobbaut, **Théorie financière**, édition économica, Paris, 4eme édition, 1999 , p 76.

شكل رقم (6) :علاقة قواعد الحوكمة بالمعايير المحاسبية و انعكاساته على قرارات المستثمرين



المصدر : محمد خليل ، مرجع سابق ، ص: 39.

خلاصة الفصل :

مما سبق يتضح بأن جودة التقارير المالية تتميز بخصائص معينة تعمل على تحقيق الغرض المرجو منها، على أن تكون هذه المعلومات قابلة للقياس والمقارنة وتتلاءم مع احتياجات مستخدمي المعلومات في حالة إدخال تغييرات جوهرية على الأنشطة القائمة وتحقق السرعة في نقل المعلومة وتوقيتها وأهميتها ودرجة مصداقيتها والوثوق بها.

ونستنتج كذلك أن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، التي تأثرت الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين فى الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة، ومنه فللحكومة دور جوهري في رفع فعالية ودقة المعلومات المحاسبية من خلال الاستناد إلى معايير الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات.

الفصل الثالث
دراسة حالة مجمع صيدال

تمهيد

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية لحوكمة الشركات وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، وحتى تكون دراستنا واقعية ارتأينا أن ندعمها بدراسة ميدانية، فاخترنا مجمع صيدال ليكون حقلا لهذه الدراسة من خلال دراسة المعلومات المحاسبية في نظام الحوكمة السائد في المجمع وبالتحديد في المديرية العامة للمجمع والواقعة بحسين داي، لنقدم في البداية تعريفا بالمجمع ونشاطه، كون المجمع رائد في مجالي حوكمة الشركات و كذا على جودة المعلومات التي يقدمها للمتعاملين معه، بحيث تم عرض معلومات عامة عن المجمع في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تم عرض وتحليل الاستبيانات لمعرفة واقع تطبيق مبادئ الحوكمة، ثم تحليل المعلومات المحاسبية لتحديد مدى جودتها من وجهة نظر مستعملي هذه المعلومات، للوصول في الأخير إلى مجموعة من الإقتراحات التي نراها مناسبة لتحسين نظام الحوكمة في المجمع من جهة، ومن جهة أخرى إلى تحسين جودة المعلومات لكي يستفيد منها كل مستعمليها بكفاءة وفعالية وكذا التوقيت المناسب لهذه المعلومات.

المبحث الأول: التعريف بالمجمع محل الدراسة

من خلال هذا المبحث سيتم التعريف بالمجمع الذي أجرينا فيه الدراسة، بإعطاء لمحة تاريخية عن نشأته وتطوره, وفروعه وأخيرا عرض مجمع صيدال بالأرقام.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مجمع صيدال

يعتبر المجمع صيدال من اكبر شركات إنتاج المواد الصيدلانية في قارة أفريقيا بأكملها، كما يلعب دورا هاما في اقتصاد الجزائر، فبفضل الإستراتيجية المستعملة والتطور الذي شهده منذ نشأته إلى يومنا هذا سواء من خلال توسع هياكله الصناعية وفروعه أو من خلال التقنيات المستعملة في الإنتاج استطاع أن يثبت مكانته في السوق المحلية كأقوى شركة صناعية، ووجد لنفسه مكانة في السوق العربية والعالمية, حيث غطت منتجات مجمع صيدال من المواد الصيدلانية بمختلف أنواعها 40% من السوق المحلية وجميع صيدليات المستشفيات المتواجدة بالتراب الوطني، كما اقتحمت منتجات صيدال الاسواق العربية وخاصة دول المغرب العربي كتونس وليبيا ودول الخليج والأسواق الإفريقية .

بالإضافة إلى الحجم الذي يتمتع به المجمع في الوقت الحالي مقارنة مع باقي المؤسسات الوطنية ، فإن المجمع عرف تطورا في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالنتائج المحققة، بحيث بلغ رقم الأعمال المحقق في سنة 2010 قيمة 9.909 مليون دينار جزائري، أي نمو بنسبة 1.23 % ، بالمقارنة مع سنة 2009 أين حقق المجمع رقم أعمال قدره 8.022 مليون دينار جزائري.

كما استطاعت صيدال بفضل رواج منتجاتها أن تعقد الكثير من الشراكات من خلال إبرام الاتفاقيات مع الدول العربية كالعراق والسعودية، واتفاقيات مع دول أوروبية كسويسرا وفرنسا وايطاليا والدنمارك ...الخ، كل هذا مكن شركة صيدال من توسيع نشاطها، وذلك بإدخال أنماط تكنولوجية جديدة وأكثر تطور في عمليات الإنتاج، وحصولها على ما يسد حاجاتها من المواد الأولية، واستفادتها من الخبرات الصناعية والتجارية من خلال أيام تكوينية ينشطها خبراء من مختلف الدول الأوروبية.

وقد مر مجمع صيدال بعدة مراحل منذ إنشائه حتى اليوم، وتعتبر أول مراحله إنشاء الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) سنة 1969 بموجب مرسوم رئاسي والذي حدد مهمتها في استيراد وتصنيع المنتجات ذات الاستعمال الإنساني.

وتم إنشاء المؤسسة الوطنية للمنتجات الصيدلانية بمقتضى المرسوم 161/82 المؤرخ في 24 أفريل 1982, وقد تم إعادة تسمية المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني سنة 1984 حيث أطلق عليها اسم مؤسسة صيدال (SAIDAL)، وفي شهر أفريل من سنة 1987 اندمج المركب المخصص لإنتاج

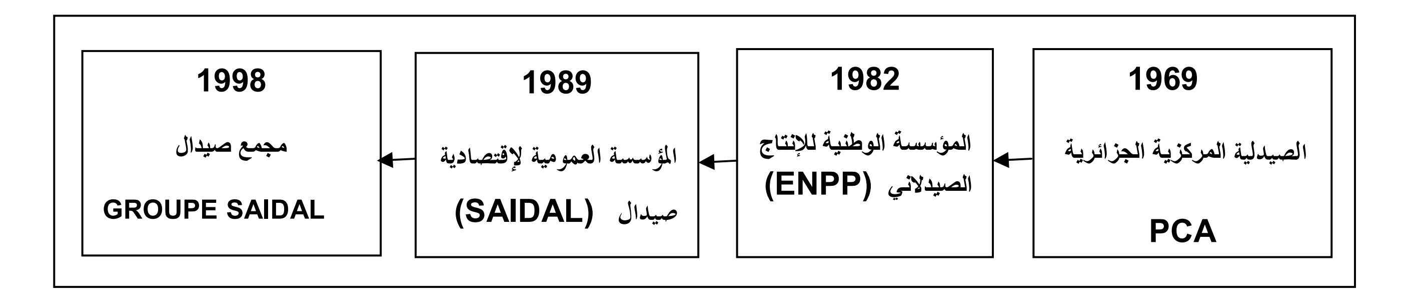
المضادات الحيوية بالمدية مع مؤسسة تطوير الصناعات الكيماوية، وبعد هذه الفترة مر المركب بالمراحل التالية [1]:

1. فيفري 1989: على غرار المؤسسات الوطنية صيدال سجلت خطوة نحو الاستقلال الذاتي, وبعد ذلك اختارت أن تكون من بين أولى المؤسسات التي تصبح شركات مساهمة بهدف احتكار توزيع الأدوية والمنتجات المماثلة وتموين السوق الجزائرية بشكل كاف من المنتجات الصيدلانية.
2. سنة 1993: طرأت تغيرات على نظام المؤسسة الذي يسمح لها بالمشاركة في جميع العمليات الصناعية والتجارية، والذي سمح لها بإنشاء فروع جديدة.
3. سنة 1996: تم إنشاء القابضة العمومية (كيمياء – صيدلة) والذي يشمل رأسمالها 100 % رأسمال صيدال.
4. نتج المجمع الصناعي صيدال عن إعادة هيكلة المؤسسة العمومية الاقتصادية صيدال (شركة ذات أسهم) في 02 فيفري 1998، وقد نشأت هذه المؤسسة العمومية بدورها عن المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني، وتم تسميته " مجمع صيدال ".
5. 11فيفري 1998: تم توقيع اتفاقية بين مجمع صيدال ولجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، حيث قدم المجمع طلب الحصول عن جزء من رأسماله عن طريق العرض العمومي للبيع.
6. 15 فيفري 1999: بعد أن تحولت صيدال من مؤسسة اقتصادية عمومية إلى مجمع صناعي وسعيا منها إلى تطوير وعصرنة وحدات الإنتاج المختلفة للفروع الثلاث التابعة للمجمع عمدت إلى دخول عالم البورصة، ثم عرض 2 مليون سهم للبيع بقاعة المحاضرات في الفندق الدولي (هيلتون سابقا)، وهذا بحضور مجموعة من الوزراء على رأسهم وزير المالية، ولقد عرفت هذه الخطوة نجاحا كبيرا، وعليه استطاع مجمع صيدال من خلال هذه العملية أن يرسخ ثقافة جديدة في طرق التمويل وهي ثقافة البورصة.
7. 24 ديسمبر 1998: منحت اللجنة التنظيمية لمراقبة عمليات البورصة تأشيرة الدخول إلى البورصة لمجمع صيدال تحت رقم 94/04، وذلك بعد استفتاء كل الشروط المطلوبة، وبهذا أصبح 20% من رأس المال الاجتماعي لمجمع صيدال أي ما يعادل 5000 مليون دج موزعة على مليوني (2000000) سهم، بقيمة أسمية قدرها 250 دج للسهم، وبهذا تبقى مساهمة الدولة تمثل 80 % عن طريق الشركة العمومية القابضة للكيمياء والصيدلة.

ويمكن تلخيص المراحل التي مر بها المجمع من خلال الشكل التالي:

[1] تقرير التسيير للمجمع لسنة 2008

الشكل رقم 07: مراحل تطور مجمع صيدال



المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقارير المجمع.

المطلب الثاني: التعريف بالمجمع

مجمع صيدال عبارة عن شركة ذات أسهم ، رأس ماله يقدر بـ: 2.500.000.000 دينار جزائري ، يقدر الاجتماعي في 01 شارع يحيى لعياش)- حسين داي – بالجزائر العاصمة ، الذي أنشأ في 1989/02/02 ، و هو رائد الصناعي الصيدلانية في الجزائر ، تحصل في تاريخ 5 فيفري 2005 على شهادة الجودة ISO 9001 نسخة 2000 ، منحته إياها المنظمة الفرنسية للمراجعة و الجودة (Association française d'audité et qualité AFAQ) .

كما أنه مسعر بالبورصة منذ 17 جويلية 1999 ، و تمكن مهمة المجتمع في تطور ، و، إنتاج و توزيع المنتجات الصيدلانية للاستعمال البشري ، و تتجسد رسالته في ضمان موقع الرائد على المستوى الوطني و الإقليمي مع دخول السوق الأجنبية مستقبلا . ويمكن تلخيص صحيفة البيانات للمجمع في الجدول التالي:

جدول رقم (01) : صحيفة البيانات لمجمع صيدال.

الاسم	مجمع صيدال
الشعار (العلامة التجارية)	
المقر	01 شارع يحيى لعياش - حسين داي – بالجزائر العاصمة
رأس المال	شركة مساهمة برأس مال 2.000.000 سهم
طبيعة الصفقة	20% من رأس المال 2.000.000 سهم
نوع الأوراق المالية	أسهم اسمية
عدد المساهمين	288 19 مساهم
غالبية المساهمة	عقد عمومي مع chimie-pharmacie 80%
التعاملات	طرح 2.000.000 سهم بقيمة اسمية 250دج و تصدر بـ 800 دج
مدة العرض	من15 فبراير إلى 15مارس 1999
الدخول في البورصة	17 جويلية 1999

المطلب الثالث : تطور رأس مال المجمع

بلغ إجمالي رأس مال مجمع صيدال 2.500 مليون دج[1]، مقسمة على 10.000.000 سهم بقيمة إسمية تقدر بـ 250 دج للسهم الواحد تم تحديدها بعد قرار الجمعية العامة غير العادية في 25 جويلية 1998، حيث قررت تخفيض القيمة الاسمية للسهم من 80.000 إلى 250 دج، وبذلك فإنه يمكن زيادة رأس مال المجمع، مرة أو أكثر أثناء مداولات الجمعية العامة غير العادية، من خلال إصدار أسهم جديدة، كما يمكن تخفيض رأس المال، في حالة الدفع للمساهمين عند إعادة شراء أسهم المؤسسة مقابل أسهم بنفس العدد أو أقل بنفس القيمة الاسمية.

[1] Source: http: //www.cossob.org consulté le 15.04.2010

وتتمثل أهم التغيرات التي طرأت على رأس مال المجمع إلى حد الآن في ما يلي:

- رفع رأس المال الاجتماعي من 420 مليون دج، حيث انتقل من 80 مليون إلى 500 مليون دج، بعد اجتماع الجمعية العامة غير العادية، في 23 ديسمبر 1992.
- رفع رأس المال الاجتماعي بـ 10 مليون من 500 إلى 510 مليون دج، وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية، في 11 جويلية 1993.
- زيادة رأس المال بـ 90 مليون دج، من 510 إلى 600 مليون دج، وقد تم هذا التغيير وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية، في 23 ديسمبر 1995.
- زيادة رأس المال الاجتماعي بـ 936 مليون دج من 600 إلى 1.536 مليون دج وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية، المؤرخ في 22 جوان 1998.
- زيادة رأس المال بـ 964 مليون دج من 1536 دج إلى 2500 مليون دج، وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية، بتاريخ 26 جويلية 1998.
- رفع رأس المال الاجتماعي ب: 964 مليون دج، من 1536 إلى 2500 مليون دج، وفقا لقرار الجمعية العامة غير العادية، في 26 جوان1999.

المطلب الرابع : أهداف و إستراتيجيات المجمع

1- **أهداف المجمع** : إن التقدم الإقتصادي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة خاصة مع ارتفاع سعر المحروقات كان مواتيا في تدعم المجمع في موقعه كمنتج وطني رائد للأدوية الجنيسة ، ولقد سمح له ذلك بالدخول المتدرج في إطار التحويلات التي مرت بها الدولة من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي في الجزائر لمواكب التطور الإقتصادي العالمي ، مع تحديد الأهداف الإستراتيجية التالية :

- الاهتمام بالبحث و التطوير في مجال الأدوية ذات المصدر النباتي و الاستثماري فيه بشكل معلن و صريح .
- تبني نظام الإدارة بالجودة الشاملة.
- تنويع تشكيلية المنتجات من خلال تحديد سياسة خاصة بالبحث و التطوير لمنتجات جنيسة جديدة.
- إنشاء نظام خاص باليقظة التكنولوجية و الإستراتيجية و الذكاء الصناعي .
- تطوير الشراكة من خلال الاشتراك في مشاريع مع مخابر ذوي شهرة عالمية ، سواء على شكل استمرارية مباشرة أو عن طريق اتفاقيات التكييف

(Le façonnage)

- ضمان استمرارية المجمع عن طريق المحافظة و الرفع من حصته السوقية الوطنية .

- دخول الأسواق الأجنبية و البحث المستمر في إمكانية تطوير الأدوية الإقتصادية و الاهتمام بانشغالات الصحة العمومية في الجزائر.

2- **إستراتيجيات المجمع** : يعتمد المجمع أساسا على تطوير الأدوية الجنيسة التي يتطلبها السوق الوطني ويسعى مجمع صيدال لتحسين صورته من خلال الرعاية الدائمة للسكان وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم وذلك من أجل ضمان اتصال المجمع مع زبائنه وتحقيق رضاهم ، ولذلك تم اعتماد لوحة القيادة المستقبلية BSC (Balanced score card) وهو نظام للإدارة مفاده قيام المؤسسة بتحديد رؤيتها وإستراتيجيتها وترجمتها إلى عمليات ، مع الاهتمام بالتغذية العكسية التي توفر المعلومات حول العمليات الداخلية والخارجية ، وذلك بهدف تطوير الكفاءات والإستراتيجية باستمرار .

ولهذا النظام أربعة أبعاد :

- **الربحية** : يتميز هذا النظام بالصرامة في التسيير المالي للمجمع ومختلف وحداته وفروعه ، .
- **السوق** : حيث تم وضع الزبون في مركز اهتمامات الإدارة (الصورة ، الخدمة والعلاقة ، جودة /سعر).
- **التحكم في العمليات الداخلية** : بهدف التحكم في الوقت ، الجودة والإنتاجية .
- **التعلم والنمو** : وهي تستهدف التجديد والتكوين المتواصل .

لا يزال مجمع صيدال يحاول الوفاء بالتزاماته واحترام الدور الاجتماعي الذي يلعبه من أجل المواطن وهي تعبر عن ذلك من خلال :

- تعزيز النشاط البيئي والوقاية من المخاطر.
- المساهمة المالية المنتظمة للمؤسسة التعليمية (توزيع الجوائز ، توفير وسائل النقل ، تنظيم حملات تحسيسية حول الأسنان والتوزيع المجاني لمعجون الأسنان ، تخصيص زيارات لأطفال المدارس لمواقع الإنتاج والبحث للجمع)
- رعاية الفرق الرياضية .
- تقديم الدعم لجمعيات البيئية .
- رعاية جمعيات الطب والصيدلة والكيمياء (أكثر من 60سهم للرعاية في عام 2002)
- رعاية الجمعيات الخيرية والمرضى.

- هبات من الادوية لصالح المرضى.
- المشاركة في جهود الإغاثة لضحايا الكوارث المختلفة ، الداخلية والخارجية.

المطلب الخامس : الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

ينقسم مجمع صيدال إلى عدة مديريات وفروع يتم إدارتها من طرف المديرية العامة التي تتولى التنسيق بين مختلف هذه الفروع و المديريات.

1- فروع مجمع صيدال

يتكون المجمع من ثلاث فروع كبيرة هي: فرع أنتبيوتيكال، وفرع فارمال، وفرع بيوتيك والتي سنحاول التعريف بها وبدورها كما يلي:

أولا: فارمال

يقع مقره في الطريق الولائي رقم 11 ص ب 141 الدار البيضاء، الجزائر العاصمة، وهو أحد الفروع الثلاثة التي أنشئت بعد إعادة هيكلة مؤسسة صيدال وتحويلها إلى مجمع صناعي في 2 فيفري 1998، ويتكون هذا الفرع من ثلاث معامل للإنتاج، أحد هذه المعامل مجهز بمخبر للمراقبة، وهو مكلف بضمان الخدمة لوحدات الفرع والمؤسسات العمومية والخاصة، وهي كالتالي:

1. معمل قسنطينة: تم تحويله إلى فرع فارمال بعد حل ECOPHARM في تاريخ 31 ديسمبر 1997، يقع المعمل في المنطقة الصناعية لقسنطينة، و هو متخصص في صناعة الصيغ السائلة كما أنه يحتوي على مخبر لمراقبة الجودة.
2. معمل الدار البيضاء: وهو أقدم وحدات الفرع، بحيث تعود نشأته إلى سنة 1958، بحيث كان تابعا للمخبر الفرنسي Labaz قبل تأميمه حاليا، يقوم هذا المعمل بصناعة العديد من الأدوية وصيغ مختلفة (أقراص، شراب، محاليل الغسل، المحاليل المذابة، والمراهم)، وهو يحتوي على مخبر لمراقبة الجودة والتحليل الفيزيوكيميائي المكروبيوليجي.
3. معمل عنابة: تم تحويله إلى فارمال بعد حل ECOPHARM بتاريخ 31 ديسمبر 1997، يقع هذا المعمل في ولاية عنابة وهو متخصص في صناعة الصيغ الجافة (أقراص وحبيبات)، كما أنه يحتوي على ورشة لصناعة الصيغ الجافة بقدرة إنتاج تقدر ب 8000000 وحدة بيع في السنة.

ثانيا: بيوتيك

مقره في 25 نهج بن يوسف كتاب، المحمدية، الجزائر العاصمة، وهو أيضا أحد الفروع التي أنشئت بعد إعادة هيكلة مؤسسة صيدال في فيفري 1998، يتمتع الفرع بخبرة ومعرفة كبيرتين في الصناعة

الصيدلانية، وهو يتوفر على معدات حديثة مما سمح له بتقديم تشكيلة واسعة من الأدوية، يحتوي الفرع على ثلاث معامل للإنتاج وهي:

1. معمل شرشال: المنتج الجزائري الوحيد لمركز غسل الكلى، ويتكون من :

- ورشة إنتاج بقدرة إنتاج تفوق 200000 و.ب؛
- مخبر للمراقبة الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية والسمامة الصيدلانية .

2. معمل جسر قسنطينة: يتمتع بقدرة إنتاج تفوق 18 مليون وحدة بيع، وهو المنتج الجزائري الوحيد للمحاليل الكثيفة، وهو يتكون من قسمين مختلفين:

- الأول لصناعة الصيغ الغالينية، تحميلات ، أنبولات وأقراص؛
- الثاني مجهز بتكنولوجيا جدّ متطورة .

ويتخصص في صناعة المحاليل الكثيفة: جيوب وقارورات يحتوي هذا المعمل على مخبر لمراقبة الجودة، مكلف بالتحليل الفيزيوكيميائي والمكروبيولوجي والسمامي (toxicologic) والتسيير التقني والوثائقي. كما يحتوي أيضا على خمس ورشات للإنتاج.

- ورشة التحميلات (suppositoires): بقدرة إنتاج 5.8 مليون وحدة بيع.
- ورشة الأقراص والملبسات (dragées) بقدرة إنتاج 3.59 مليون وب.
- ورشتين لإنتاج المحاليل المكثفة بحيث:
  - ✓ ورشة المحاليل المكثفة جيوب بقدرة إنتاج 9.8 مليون وب؛
  - ✓ ورشة المحاليل المكثفة قارورات بقدرة إنتاج 550000 مليون وب.

3. معمل الحراش: قدرة إنتاجه تقدر ب 20 مليون وب، يتكون من مخبر لمراقبة الجودة مكلف بالتحليل الفيزيوكيميائي والتسيير التقني والوثائقي لخمسة ورشات إنتاج التي تتمثل في:

- ورشة الشراب، بقدرة إنتاج 4.4 مليون وب؛
- ورشة المحاليل بقدرة إنتاج 0.9 مليون وب؛
- ورشة الأقراص والملبسات (dragées) بقدرة إنتاج 3.3 مليون وب؛
- ورشة المراهم بقدرة إنتاج 7.5 مليون وب؛
- ورشة التحميلات بقدرة إنتاج 2 مليون وب.

ثالثا: أنتيبوتيكال

مقر هذا الفرع في ولاية المدية، طريق الخميس، واد حربيك، على بعد 100 كلم جنوب الجزائر العاصمة، يشغل مساحة تقدر ب 25 هكتار، منها 19 هكتار مغطاة، وهو متخصص في إنتاج المضادات الحيوية البنيسيلينية وغير البنيسيلينية.

كانت بداية الإنتاج في مركب أنتبيوتيكال سنة 1998، وهو ينتج الصيغ الغالينية (les formees galéniques) التالية: المحتقنات، الحبيبات، المراهم، الشراب والأقراص. هذا المركب المتكامل يتمتع بالمؤهلات التالية:

- قدرة إنتاج هامة في صناعة المواد الأولية كالخلائط (le vrac) والمستحضرات الطبية؛
- مخابر للتحليل تسمح بالمراقبة الكاملة للجودة؛
- مستخدمين يتمتعون بالكفاءة في الإنتاج ذات الجودة العالية؛
- مهارة عالية في تكنولوجيا الخلائط و الصيغ الصيدلانية المعقدة. (أقراص ومحتقنات)؛
- خبرة أكثر من 12 سنة في إنتاج المضادات الحيوية عن طريق التخمير و التركيب الجزئي.

كما يحتوي فرع أنتبيوتيكال على عدة وحدات ومراكز هي:

- وحدة البيوتكنلوجيا، و هي جدّ متطور لإنتاج الطبعات الأصلية الناجعة (princeps actifs) البنيسيلينية و غير البنسيلينية؛
- وحدة المستحضرات الطبية؛
- مخبر لمراقبة الجودة؛
- مركز للصيانة و وحدة للمصالح المساعدة ؛
- وحدة لمعالجة الفضلات .

ويتبين لنا هذا من خلال الشكل الموالي:

2- مديريات مجمع صيدال : و تتمثل في الوحدات التالية :

1- مركز البحث و التطورات : (CRD) أنشأ هذا المركز بتاريخ 27 جويلية سنة 1998 وهو مكلف أساسا بـــ :

-تصميم و إعداد سياسة لتطوير محاور البحث التي لها علاقة بالمهام الإستراتيجية لصيدال في مجال العلوم الطبية و خصوصا في الإبداع الصيدلاني.

-المشاركة في التخطيط سياسة تطوير منتجات المجمع.

-ترقية و تثمين و نشر الأعمال التقنية و العلمية و إنتاج البحث .

-التصميم و التطوير الصناعي للأدوية العامة لفائدة المجمع.

-المساعدة التقنية لفروع الإنتاج.

-تجمع الوسائل المادية و التقنية وكذا تحفيز و تثمين الموارد البشرية التي تسمح له بضمان اليقظة التكنولوجية و سيرورة وإعداد لصالح المجمع.

-تقديم خدمات مراقبة الجودة الفيزيوكيميائية و الصيدلانية التقنية و الميكروبيولوجية.

-القيام بأعمال البحث و الدراسة التي تسمح للمجمع بتأسيس التحالفات و / أو الشركة الإستراتيجية المربحة.

2المديرية العامة : و تتلخص مهامها فيما يلي :

-تصميم إستراتيجية المجمع.

-قيادة مختلفة عمليات التصميم.

-الاعتماد على إستراتيجية اقتصادية ، مالية و صناعية من خلال إجراءات خاصة بالمراقبة و التحسين.

-تصريف منتجات الفروع من خلال الوحدة التجارية للوسط و مركز التوزيع لباتنة و وهران.

-تطوير المنتجات الصيدلانية من خلال مركز البحث و التطوير.

3مديرية التسويق و الإعلام الطبي : ترتبط مباشرة بالمديرية العامة ، مهمتها هي ضمان التنسيق بين مختلف وظائف المجمع و الترويج لمنتجات وبناء صورة خاصة به ، لهذا الغرض تتمتع هذه المديرية بفرق طبي تسويق ذا مستوى عالي ، بالإضافة إلى شبكة من الممثلين الطبيين تغطى كل القطر الوطني.

4الوحدات التجارية : يتوفر المجمع على ثلاث وحدات تجارية ، الهدف منها هو الترقب أكثر من الزبائن وهي كما يلي :

-الوحدة التجارية للوسط :ucc تم إنشاؤه سنة 1996 بهدف تخزين وتوحيد عملية المتاجرة بمنتجات المجمع وضمان أحسن خدمة للزبائن (أكثر من 300 زبون بيم القطاع العمومي والخاص).

-وحدة الشرق (باتنة : ucb(أنشئت سنة 1999 وهي تشغل 50 مستخدم .

-وحدة الغرب بوهران : uco وهي تشغل 40 مستخدم .

5مديرية الشراكة والتطوير : نظرا للمكانة الهامة والأهمية الإستراتيجية التي يوليها المجمع للشراكة الصناعية ، تم إنشاء مديرية للشراكة والتطوير داخل المديرية العامة للمجمع ، ومن المهام المنسوبة إليها :

-تحديد ووضع حيز التنفيذ إستراتيجية المجمع في مجال الشراكة والتطوير الصناعي والبحث عن شركاء محتملين وتحديد مشاريع للشراكة .

-التفاوض والتحضير للاتفاقيات التي لا تتنافى مع النظام القائم .

-الاهتمام بالعمليات الإدارية والقانونية المتعلقة بتكوين المؤسسات المشتركة .

-المشاركة حسب كل حالة في متابعة مراحل إنجاز المشاريع الصناعية .

-التنسيق ومتابعة تقدم المشاريع الصناعية ومساعدة الشركاء لدى الإدارات المحلية والوطنية من أجل الحصول على مختلف الوثائق المتعلقة بالاستثمار (عقد الملكية ، رخصة البناء ... إلخ) .

-الرفع من الحصة السوقية الحالية للمجمع .

-إدماج المجمع التكنولوجيا والحصول على معرفة الكيف .

-توسيع تشكيلة المنتجات وتحسين جودتها وتخفيض الأسعار .

6مديرية تأمين الجودة والأعمال الصيدلانية : وهي مديرية تقنية مكلفة بمراجعة ملفات صنع الدواء ومراقبة وحدة البحث والتطوير وتوجيهها بخصوص تشكيل المنتجات المطابقة للأصل ، تعمل وفق برنامج خاص بنظام الجودة وفق معيار الإيزو 9001 .

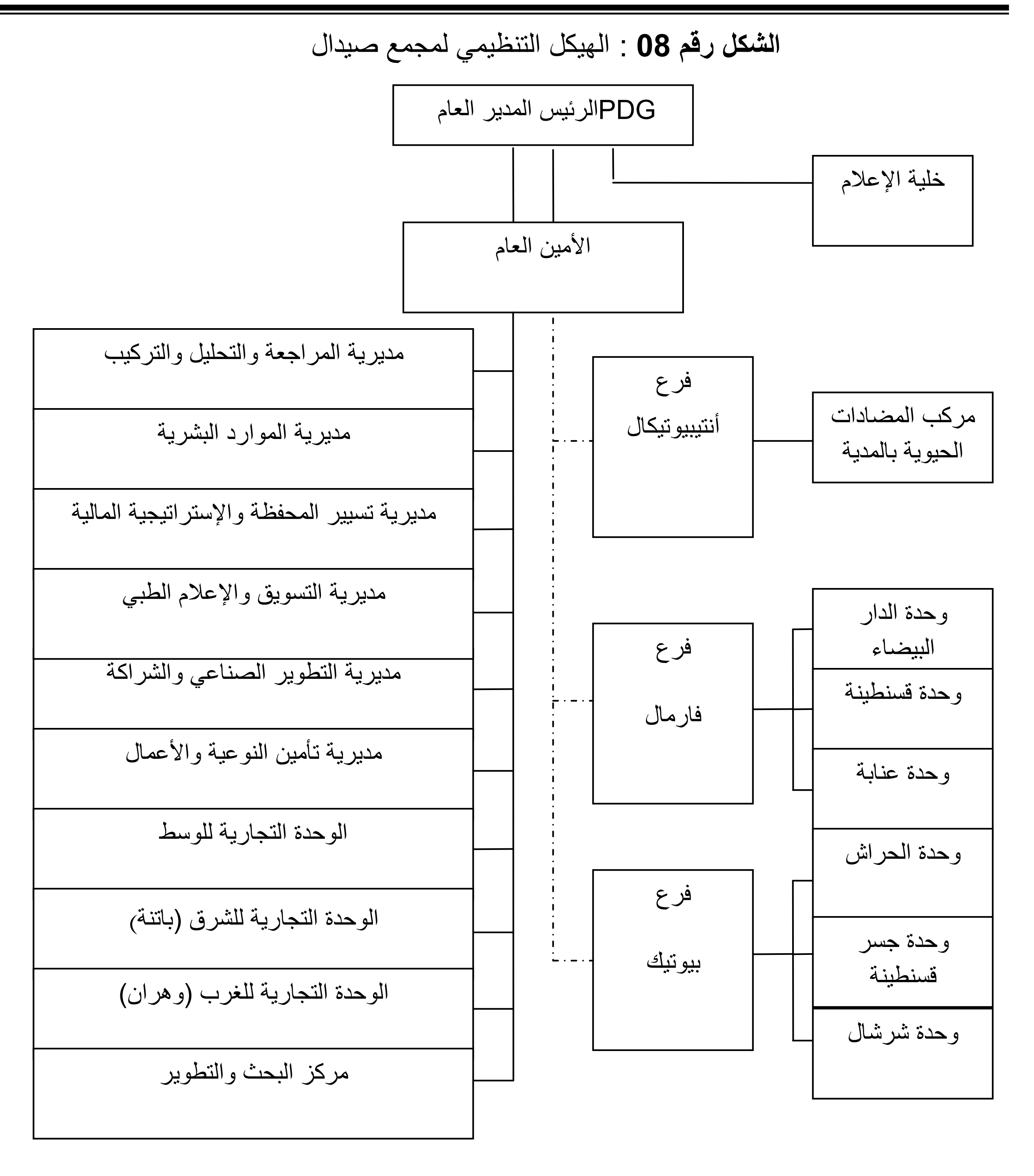
7مديرية الفحص والمراجعة ، والتحليل والتركيب : تتمثل مهامها أساسا في مراقبة التسيير ، فحص الحسابات وكل النشاطات المتعلقة بالتسويق ، التحليل والتركيب ، يعمل بها عددا من الإطارات المكونة في الرقابة والمراجعة .

8مديرية التطوير الصناعي والشراكة : تهتم هذه المديرية بكل النشاطات المرتبطة بالتطوير الصناعي ، خاصة الاستثمار في مجال الشراكة سواء من الوطنيين أو الأجانب ، وهذه لتعزيز مكانة المؤسسة في السوق الوطني وفي الأسواق العالمية .

9مديرية الموارد البشرية : مهمتها تتمثل في توظيف واستقطاب واختيار الكفاءات ثم متابعة المسار الوظيفي للمستخدمين في المجمع ، وخاصة التكوين الذي يعتبر أهم الأولويات في المديرية.

10مديرية تسيير المحفظة والاستراتيجيات المالية : تتمثل المهام الأساسية لهذه المديرة في تسيير الإستراتيجيات المالية وكذا تسيير الميزانية ، المحاسبة والمالية والتموين على المدى المتوسط والطويل ، وهذه إضافة إلى متابعة محفظة الأوراق المالية للمجمع في السوق الثانوي.

الشكل رقم 08 : الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



Source : Notice d'information, GROUPE SAIDAL, 03/06/2010

نقاط القوة والضعف للهيكل التنظيمي : إن الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال متناسق وغير مكلف بالمقارنة بحجم المؤسسة الكبير حيث يحتوي على خمس مديريات وأربع وحدات تربطهم علاقة هرمية وثلاثة فروع تربطهم علاقة وظيفية ، ويحتوي الهيكل على خلية مراجعة داخلية .

ونظرا لكون مجمع " صيدال " (شركة ذات أسهم) وكذا إدراجه في بورصة الجزائر فهو يتوفر على مديرية تسيير المحافظ والاستراتيجيات المالية وهي بدورها تحتوي على مصلحة (مكتب)البورصة والتي

تقوم بمتابعة تطورات الأسهم (أسعارها) في البورصة ومراجعة شهادات الأسهم من حيث الكمية ، رقم الشهادة ، اسم ولقب المساهم بعد كل جلسة تداول في البورصة .

وتعالج العمليات المحاسبية على مستوى الوحدات وتهتم مديرية المالية والمحاسبة للمقر الاجتماعي " بدار البيضاء " بتجميع حسابات الوحدات وتسيير المعلومات بين هاته الأخيرة ، ونسل نقطة ضعف على مستوى نظام المعلومات والذي يميز بعدم المرونة والبطء في إعداد الميزانيات للدورات السابقة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل الاستبيانات

بعد تقديم المجمع محل الدراسة، من خلال التعرف على تطوره التاريخي وهيكله التنظيمي ، سنحاول من خلال هذا المبحث عرض وتحليل الاستبيان الخاص بواقع حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال .

المطلب الأول: تصميم قائمة الاستبيان

مرت عملية تصميم الاستبيان على المراحل التالية:

أ- بيانات الدراسة

تستلزم هذه الدراسة نوعين من البيانات تتمثل فيما يلي:

1- البيانات الثانوية

وهي تمثل بيانات الجانب النظري من البحث حيث حاول الطالب –حسب استطاعته وما توفرت لديه من وسائل وأدوات- بعملية مسح للدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات المنشورة في مجال جودة المعلومات المحاسبية وكذا حوكمة الشركات، وكذلك دراسة مجموعة من الإصدارات والمنشورات للمنظمات المهنية والهيئات المهتمة بموضوع حوكمة الشركات، والتي تعتبر من المصادر الأساسية في هذا البحث، ويمكن حصرها فيما يلي:

- مركز المشروعات الدولية الخاصة
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- موقع حوكمة الشركات
- موقع مجمع صيدال

2- البيانات الأولية

هي بيانات الجانب الميداني من الدراسة، والتي يتم تجميعها لاختبار فرض الدراسة، ويتم ذلك من خلال عرض قوائم الاستبيان والتي تشمل مجموعة من الأسئلة اللازمة لجمع البيانات المطلوبة والتي يعكسها نموذج الدراسة المقترح لتقييم أثر حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية.

ب- مجتمع الدراسة

روعي في اختيار مجتمع الدراسة الميدانية أن يكون مفرداتها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية والقدرة على الحكم على العوامل المحددة لحوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية، وكذا أهم المجالات التي تتطرق لها في إطار عملها، وتتمثل العينة المختارة من مجتمع الدراسة في إطارات العاملة بمجمع صيدال بالمديرية العامة، بالإضافة إلى إستبيان موجه خصيصا لأعضاء مجلس الإدارة لمعرفة المهام التي يقومون بها والتحقق من تطابقها مع معايير حوكمة الشركات.

ج- عرض الاستبيانات :

كما أنه لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع 40 استمارة، شملت إطارات مجمع صيدال بالمديرية العامة بالجزائر العاصمة، اعتمدنا طريقة التسليم والإستلام المباشر، أما إستمارات مجلس الإدارة فتم تقديمها لمديرة الموارد البشرية وقامت هي بدورها بتوزيعها على أعضاء مجلس الإدارة.

بعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم، تقرر الإبقاء على 32 استمارة من مجموع الاستمارات التي قدمت للإطارات لتمثل عينة الدراسة، بعدما قمنا بإقصاء باقي الاستمارات المقدرة(02)، استبعدت لنقص المعلومات المدونة عليها.

الجدول رقم 02: الحصيلة العامة للاستبيانات

البيان	إستبيان الإطارات		إستبيان مجلس الإدارة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة والمعلن عنها	40	%100	7	% 100
عدد الاستمارات المفقودة أو المهملة	06	%12.5	2	%28.57
عدد الاستمارات الملغاة	02	% 5	0	% 0
عدد الاستمارات الصالحة	32	% 80	5	% 71.42

المصدر: من إعداد الطالب (اعتماداً على الاستبيانات)

د- حدود الدراسة الميدانية

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة بالجزائر لدراسة دور حوكمة الشركات في رفع جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر إطارات مجمع صيدال (المديرية العامة)، وبإستعمال الإستبيانات التي قدمت للإطارات و أعضاء مجلس الإدارة .

الحدود الزمانية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه والمقدر من 01 ماي 2010 إلي 20 ماي من نفس السنة.

الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة لأراء وإجابات إطارات في المجمع وأعضاء مجلس الإدارة والحائزين على مؤهل علمي ليسانس أو شهادة مهنية متخصصة.

الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والمحاور المرتبطة أساساً بموضوع جودة المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات دون سواها من مواضيع الأخرى،و تتوقف جودتها على نوعية الإجابات المتحصل عليها.

المطلب الثاني: مراحل إعداد الإستبيان

يتناول هذا المطلب وصفا لطريقة تصميم قائمة الاستبيان انطلاقا من مرحلة إعداده والمتضمنة بناء قائمة الاستبيان، نشرها وإدارتها بالإضافة إلى هيكل الاستبيان، ثم إلى اختبار قائمة الاستبيان وهذا فيما يخص صدق وثبات الاستبيان.

أ- مرحلة إعداد الاستبيان

1- بناء الاستبيان

تم تحميل الاستبيان على ورق عادي (Format A4)، كما أن الاستبيان أعد باللغة العربية* وتضمن ست وخمسون سؤالا مقسم على جزئين، الأول خاص بحوكمة الشركات والثاني بجودة المعلومات المحاسبية .

2- نشر وإدارة الاستبيان

اعتمدنا في توزيعه ونشره على المدير المالي ومديرة الموارد البشرية بالمديرية العامة ، الأمر الذي سهل من إمكانية إرسال الاستمارات والحصول عليها في أقصر وقت ممكن.

* أنظر الملحق رقم:02.

ب- هيكل الاستبيان

تضمنت قاعدة الاستقصاء ستون (60) سؤالا توزعت على قسمين (2) رئيسيين، الأول يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة تضمنت أربعة أسئلة (4)، أما القسم الثاني فيضم محورين يتعلقان بموضوع الدراسة يشملان ست وخمسون سؤالا (56)، تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale) الذي يحتمل خمسة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان، ويسهل بالتالي على الطالب ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، **البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، عمان ، 2006، ص: 115.

ولقد توزعت الأسئلة على قسمين رئيسيين كما يلي:

1- القسم الأول: يضم أسئلة عامة شخصية متضمنة للبيانات النوعية عن أفراد العينة، وعددها سبعة(04) أسئلة.

2- القسم الثاني: يضم الأسئلة الممتدة من السؤال رقم (01) إلي السؤال رقم (56) في محورين، الأول خاص بحوكمة الشركات والثاني بالمراجعة الداخلية كما يلي:

- المحور الأول: يتعلق بحوكمة الشركات وبتحديد عن فيما إذا كانت مبادئ حوكمة الشركات مطبقة في المجمع أم لا، ويضم الأسئلة من السؤال رقم (01) إلي السؤال رقم (24).

- المحور الثاني: يتعلق بالعوامل المأثرة على جودة المعلومات مدى مصداقيتها من وجهة نظر مستعملي المعلومات، موضوعة في شكل أسئلة، من السؤال رقم (1) إلي السؤال رقم (32)، بالإضافة إلى إمكانية إعطاء آراء حول كل عنصر من طرف أفراد عينة الدراسة.

المطلب الثالث: إختبار قائمة الاستبيان

أولا: اختبار صدق الاستبيان

قبل نشر الاستبيانات فقد خضعت لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة من جامعة الأغواط والجزائر، ينقسمون إلى قسمين، الأول يضم الأشخاص المتمرسون في إعداد وإدارة الاستبيان، والثاني

متخصصون في الجانب الموضوعي للبحث وهم ينتمون لاختصاصات علمية مختلفة، محاسبة ومراجعة، وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الإستمارة من مختلف الجوانب، خاصة من حيث:

- دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات.
- مدى شمولية الإستمارة.
- توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية.
- من أجل الوقوف على مشكلة التصميم والمنهجية.

وفي الأخير، وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة، تمت صياغة الاستبيان بشكل نهائي[1].

ثانيا: اختبار ثبات الاستبيانات

استخدمنا معامل (ألفاكرومباخ Alpha Cronbach)، وهي طريقة لإختبار ثبات الاستبيان، وقمنا بوضع كل جدول من الإستبيان في محور لتسهيل عملية الحساب، ويبين الجدول التالي أن معاملات الثبات مرتفعة نسبيا كما يلي وبالتالي تأخذ نتائج الدراسة بعين الإعتبار:

الجدول رقم 04 : توزيع معامل ألفاكرومباخ للإستبيانات

الإستبيان الموجه للإطارات		الإستبيان الموجه لأعضاء مجلس الإدارة	
العناصر الاستبيان	**معامل ألفاكرومباخ**	**العناصر الاستبيان**	**معامل ألفاكرومباخ**
المحور رقم 01	**0.650**	**المحور رقم 01**	**0.819**
المحور رقم 02	**0.723**	**المحور رقم 02**	**0.692**
المحور رقم 03	**0.702**		
المحور رقم 04	**0.808**		
المحور رقم 05	**0.758**		

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان وSPSS)

يتضح من الجدول رقم 18 أن معاملات ألفاكرومباخ تراوحت بين 0.650 و0.819 لعوامل الدراسة، وجميعها تطمئن إلى ثبات أداة الدراسة، ويود الطالب أن يشير إلى أن معامل ألفاكرومباخ قيمته تتراوح بين الصفر والواحد، وكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عالي يطمئن إلى صدق أداة الدراسة طبقا لقاعدة القياس كل إختبار ثابت صادق وليس كل إختبار صادق ثابت.

[1] أنظر الملحق رقم: 02.

المبحث الثالث: معالجة الاستبيانات

بعدما قمنا بتصميم الاستبيانات واختبارها ثم توزيعها، نقوم في هذا المبحث بمعالجتها بعد استلامها من أفراد عينة الدراسة، وهذا بتبيين الأدوات الإحصائية المستعملة، تقديم خصائص العينة، التحليل الإحصائي الوصفي ثم في الأخير القيام بالتحليل الإحصائي الإستدلالي.

المطلب الأول: تفريغ البيانات

أولا: الأدوات المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيانات

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي للإستبيانات المقبولة، تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (EXCEL) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى رسومات بيانية في دائرة، لتسهل عملية الملاحظة والتحليل بغية التحليل الجيد للبيانات التي تم جمعها، كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم (Statistical Package For Social Sciences –SPSS–)، ومن تلك الأساليب انتهجنا التحليل الإحصائي الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية والوظيفية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة، كما تم حساب المتوسطات الحسابية وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الاستبيان، ومن خلاله يمكن ترتيب عبارات كل عنصر حسب أعلى متوسط، كما مكننا برنامج (SPSS) من حساب الانحرافات المعيارية وذلك لمعرفة مدى انحراف استجابات عينة الدراسة لكل عبارة، ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية، التي تتمثل فيما يلي:

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان .
- قياس المتوسطات الحسابية لكل عبارة في الاستبيان بالاستناد إلى إجابات أو اختيارات أفراد العينة المشار إليها بالاستبيان والمتوسط الحسابي للمتغير المستقل والمتغير التابع.
- قياس الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية.
- حساب معامل الارتباط بين المتغير المستقل والتابع لمعرفة نوعية واتجاه العلاقة التي تربطهما.

ثانيا: تقديم خصائص العينة

- الإستبيان المقدم للإطارات :

1- الجنس:

يبين الجدول رقم 05 العمر لأفراد عينة الدراسة موزعة بين إطارات المجمع كما يلي:

الجدول رقم 05: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

فئات العمر	التكرار	النسبة
ذكور	25	% 78.13
إناث	7	% 21.87
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد الطالب (اعتماداً على الاستبيان)

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب الجنس لأفراد العينـة من إطـارات المجمـع، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة ذكور .

2- المؤهل العلمي :

يبين الجدول رقم 06 المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة موزعة كما يلي:

الجدول رقم 06: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
جامعي أو دراسات عليا	29	90.63
ثانوي	3	9.37
أخري	0	0
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان)

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب الدرجـة العلميـة لأفراد العينـة من إطـارات، حيث نجد أن أغلبية المستجوبين من أفراد العينة هم جامعيون أو لديهم دراسات العليا.

3- الأقدمية :

يبين الجدول رقم 07 سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة وموزعة كما يلي:

الجدول رقم 07: توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الأقدمية

سنوات الأقدمية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	11	34.38
من 5- 10 سنوات	18	56.25
أكثر من 10سنوات	3	9.37
المجموع	32	100

المصدر: من إعداد الطالب (اعتماداً على الاستبيان)

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب عدد سنوات الأقدمية لأفراد العينة ، حيث نجد أن أغلبهم متوسطي الأقدمية (5-10 سنوات).

- الإستبيان المقدم لأعضاء مجلس الإدارة :

1- الجنس:

يبين الجدول رقم 08 العمر لأفراد عينة الدراسة موزعة بين أعضاء مجلس إدارة المجمع كما يلي:

الجدول رقم 08: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

فئات العمر	التكرار	النسبة
ذكور	5	100 %
إناث	0	0 %
المجموع	5	100%

المصدر: من إعداد الطالب (اعتماداً على الاستبيان)

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب الجنس لأفراد العينة من أعضاء مجلس إدارة المجمع، حيث نجد أن كل أفراد العينة ذكور .

2- المؤهل العلمي :

يبين الجدول رقم 09 المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة موزعة كما يلي:

الجدول رقم 09: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
جامعي أو دراسات عليا	5	100
ثانوي	0	0
أخري	0	0
المجموع	5	100

المصدر: من إعداد الطالب (اعتمادا على الاستبيان)

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب الدرجة العلمية لأفراد العينة من أعضاء مجلس الإدارة ، حيث نجد أن كل المستجوبين من أفراد العينة هم جامعيون أو لديهم دراسات العليا.

3- الأقدمية :

يبين الجدول رقم 10 سنوات الأقدمية لأفراد عينة الدراسة وموزعة كما يلي:

الجدول رقم 10: توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الأقدمية

سنوات الأقدمية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	0	0
من 5- 10 سنوات	2	40
أكثر من 10سنوات	3	60
المجموع	5	100

المصدر: من إعداد الطالب (اعتماداً على الاستبيان)

من خلال الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب عدد سنوات الأقدمية لأفراد العينة ، حيث نجد أن أغلبهم لديهم خبرة طويلة (أكثر من 10 سنوات).

المطلب الثاني: تحليل الاستبيانات

تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل حوصلة النتائج لإجابات عينة الدراسة، كما تم حساب الحدود الدنيا والقصوى للفئات عن طريق حساب المدى (5 -1=4)، ثم نقسمه على عدد الفئات فنحصل(4/5 = 0.8)، ثم نضيف النتيجة بالتدرج ابتداء من الفئة الأولى كالتالي:

- من 1 إلى 1,8 تمثل غير موافق تماما.
- من 1,81 إلى 2,6 تمثل غير موافق.
- من 2,61 إلى 3,4 تمثل غير متأكد.
- من 3,41 إلى 4,2 تمثل موافق.
- من 4,21 إلى 5 تمثل موافق تماما.

أولا: عرض نتائج الإستبيانات

1- عرض نتائج استبيان الإطارات

ومن أجل حوصلة النتائج، تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر إطارات اعتماداً على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي.

أ- المحور الأول : المتعلق بالعمال و الموظفين و الإطارات

الجدول رقم 11: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة الخاصة بالعمال و الموظفين والإطارات

العبارات	التكرار	الاستجابات					المؤشرات الإحصائية		
	النسبة	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
الأول السؤال	ت	13	12	4	2	1	4.06	1.045	موافق
	%	40.6	37.5	12.5	6.3	3.1			
السؤال الثاني	ت	7	14	8	3	-	3.78	0.906	موافق
	%	21.9	43.8	25	9.4	-			
السؤال الثالث	ت	3	16	9	2	2	3.50	0.984	موافق
	%	9.4	50	28.1	6.3	6.3			
السؤال الرابع	ت	5	19	6	2	-	3.84	0.767	موافق
	%	15.6	59.4	18.8	6.3	-			
السؤال الخامس	ت	1	5	10	16	-	2.72	0.851	غير متأكد
	%	3.1	15.6	31.3	50	-			
السؤال السادس	ت	7	16	7	2	-	3.88	0.833	موافق
	%	21.9	50	21.3	6.3	-			

المصدر: من إعداد الطالب (اعتماداً على الاستبيان وSPSS)

تشير الأرقام في الجدول رقم 23 إلى أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو معظم العبارات المتعلقة بحقوق العمال و الإطارات والموظفين والذي يمثل أحد مبادئ ركيزة أساسية في الحوكمة و هي تحقيق أهداف أصحاب المصالح و من أبزرها أهداف العمال والإطارات والموظفبن، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.63 والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكرت الخماسي من (3.41 إلى 4.2) وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافق، والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة على المجمع من خلال منحه تدريب دوري و ترقيات و أجر مناسب ومحيط عمل مناسب و تحفيزات مادية ، لكن مع ذلك إلا أن أفراد العينة غير متأكدون من أن المجمع يعطيهم الحق في المشاركة في إتخاذ القرارات، وعموما ومن خلال الاتجاه العام للعينة نقول إن المجمع يحقق أهداف أصحاب المصالح.

ب- المحور الثاني : المتعلق بالإطارات المساهمين في رأس مال المجمع

السؤال الأول : المتعلق بملكية الأسهم

الإجابات بـ نعم : 10 أفراد من العينة ، أي بنسبة 31.3% .

الإجابات بـ لا : 22 فرد من العينة ، أي بنسبة 68.7 % .

من خلال الإجابات نستنتج أن أغلب الإطارات المستجبين ليسوا مساهمين في رأس مال المجمع.

الجدول رقم 12: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة الخاصة بالإطارات المساهمين في المجمع

العبارات	التكرار	الاستجابات					المؤشرات الإحصائية		
	النسبة	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
السؤال الثاني	ت	2	1	15	10	4	2.59	0.979	غير موافق
	%	6.3	3.1	46.9	31.3	12.5			
السؤال الثالث	ت	4	18	6	2	2	3.63	1.008	موافق
	%	12.5	56.3	18.8	6.3	6.3			

المصدر: من إعداد الطالب (اعتماداً على الاستبيان وSPSS)

تشير الأرقام في الجدول رقم 24 في السؤال الثالث بأن اتجاهات عينة الدراسة تشير إلى أن الإدارة تفصح عن كل الوثائق وتفصح عن النتائج وهو ما لمسناه جليا من خلال نشر تقارير التسيير لكل سنة على حدى مع مقارنات مع نتائج السنة الماضية، لكن يشير الجدول أيضا بأن معظم أفراد العينة لا يوافقون على السؤال المتعلق بالإجتماع مع الإدارة ومجلس الإدارة لتقديم توضيحات أو إقتراحات.

ج- المحور الثالث : المتعلق بالزبائن

الجدول رقم 13: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة الخاصة بالزبائن

العبارات	التكرار	الاستجابات					المؤشرات الإحصائية		
	النسبة	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
الأول السؤال	ت	5	20	5	2	-	3.88	0.751	موافق
	%	15.6	62.5	15.6	6.3	-			
السؤال الثاني	ت	1	16	7	8	-	3.31	0.896	غير متأكد
	%	3.1	50	21.9	25	-			
السؤال الثالث	ت	3	20	6	2	1	3.69	0.859	موافق
	%	9.4	62.5	18.8	6.3	3.1			

المصدر: من إعداد الطالب (اعتماداً على الاستبيان وSPSS)

تشير الأرقام في الجدول رقم 24 إلى أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نوعا ما حيث أن المجمع يحترم مواعيد إنجاز الطلبيات للزبائن في أوقاتها، كما أن الزبائن يلاحظون ويدكون جودة منتوجات المجمع و هو أمر إيجابي، لكن وحسب أفراد العينة فإن الزبائن لا يتحصلون على المعلومات التي يطلبونها من المجمع (منتواجات جديدة أو خدمات جديدة) و هو ما يحاول المجمع إستدراكه من خلال حملات التوعية، وكذا كتابة جميع المعلومات المتعلقة بالمنتوج داخل العلبة (ورقة خاصة بكل منتوج).

جـ - المحور الرابع : المتعلق بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة

الجدول رقم 14: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة الخاصة بمبادئ الحوكمة

العبارات	التكرار / النسبة	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
		الاستجابات					المؤشرات الإحصائية		
السؤال الأول	ت	1	2	6	15	8	2.16	0.987	غير موافق
	%	3.1	6.3	18.8	46.9	25			
السؤال الثاني	ت	-	6	9	17	-	2.66	0.787	غير متأكد
	%	-	18.8	28.1	53.1	-			
السؤال الثالث	ت	4	18	8	2	-	3.75	0.762	موافق
	%	12.5	56.3	25	6.3	-			
السؤال الرابع	ت	1	2	4	19	6	2.16	0.920	غير موافق
	%	3.1	6.3	12.5	26.4	18.8			
السؤال الخامس	ت	-	-	5	18	9	1.88	0.660	غير موافق
	%	-	-	15.6	56.3	28.1			
السؤال السادس	ت	-	4	10	15	3	2.47	3.50	غير موافق
	%	-	12.5	31.3	46.9	9.4			
السؤال السابع	ت	3	13	13	3	-	3.50	0.803	موافق
	%	9.4	40.6	40.6	9.4	-			
السؤال الثامن	ت	-	15	10	7	-	3.25	0.803	غير متأكد
	%	-	46.9	31.3	21.9	-			
السؤال التاسع	ت	-	11	9	11	1	2.94	0.914	غير متأكد
	%	-	34.4	28.1	34.4	3.1			
السؤال العاشر	ت	6	15	6	5	-	3.69	0.965	موافق
	%	18.8	46.9	18.8	15.6	-			
السؤال الحادي عشر	ت	-	1	-	31	-	2.06	0.354	غير موافق
	%	-	3.1	-	96.9	-			
السؤال الثاني عشر	ت	-	2	5	12	13	1.88	0.907	غير موافق
	%	-	6.3	15.6	37.5	40.6			
السؤال الثالث عشر	ت	3	4	10	15	-	2.84	0.987	غير متأكد
	%	9.4	12.5	31.3	46.9	-			
السؤال الرابع عشر	ت	-	15	9	8	-	3.22	0.832	غير متأكد
	%	-	46.9	28.1	25	-			
السؤال الخامس عشر	ت	-	12	9	10	1	3.00	0.916	غير متأكد
	%	-	37.5	28.1	31.3	3.1			
السؤال السادس عشر	ت	-	13	9	9	1	3.06	0.914	غير متأكد
	%	-	40.6	28.1	28.1	3.1			
السؤال السابع عشر	ت	-	18	9	4	1	3.38	0.833	غير متأكد
	%	-	56.3	28.1	12.5	3.1			
السؤال الثامن عشر	ت	-	5	4	18	5	2.28	0.924	غير موافق
	%	-	15.6	12.5	56.3	15.6			

المصدر: من إعداد الطالب (اعتماداً على الاستبيان وSPSS)

تشير الأرقام في الجدول رقم 14 ما يلي :

غالبية أفراد العينة يرون بأنهم لا يوافقون على أن المجمع يوفر أساليب آمنة لتسجيل الملكية و يظهر هذا في الطريقة التقليدية في تسجيل الأسهم (أوراق تحمل عنوان : أسهم إسمية) و بالتالي فإن هذه الطريقة سهلة التزوير و قابلة للتلف و السرقة كما أنها طريقة غير سريعة في التداول و هو ما يعكس ضعف وعدم تطور السوق المالي الجزائري. كما لا يوافق أعضاء العينة كذلك على المشاركة والتصويت في إجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، ويبقى هذا الحق حكر على بعض الأعضاء الممثلين (فالإطارات و الموظفين والعمال يمثلهم عضوان ، ويمثل المساهمين الآخرين غير العمال عضو واحد في حين تستحوذ الدولة على ستة ممثلين في الجمعية العامة) وبالتالي تبقى أغلبية الأصوات في إتخاذ القرارات الإستراتيجية لصالح الدولة المالكة لـ 80% من رأس مال المجمع. كما لا يوافق أفراد العينة كذلك على تمكنهم من إنتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، وهو أمر طبيعي كون أنه تعينهم الدولة المالكة لمعظم رأس مال المجمع . كما يرى المستجوبون كذلك بأنهم لا يشاركون في أرباح المجمع، خاصة في السنوات الأخيرة التي حقق فيها المجمع نتائج جيدة، لكن و مع ذلك فالمجمع يمنح أجور جيدة للعمال وهو ما يؤكد بأن المجمع حريص على تحفيز عماله ماديا، عكس ما يظنه العمال وهذا الأمر يستوجب على المجمع تحسيس عماله بتميزهم عن العمال في شركات أخرى. ويعتقد أفراد العينة كذلك بأنهم لا تتاح لهم الفرصة لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة بما فيها الأسئلة و خاصة المتعلقة بالمراجعة السنوية وهو ما يعطي أعضاء مجلس الإدارة حرية كبيرة ولا يتحملون مسؤوليتهم بما يكفي للحد من الفساد وينقص من إهتمامهم بحماية الممتلكات و رأس مال الشركة. ويرى المستجوبون كذلك بأن المساهمين لا يتمتعون بنفس المعاملة، وبأن هناك تمييزا في ذلك، و هذا أمر طبيعي في حالة الشركات التي بها مساهم كبير (الدولة بـ 80% من رأس المال) و مساهمين صغار (إطارات و عمال المجمع، بنوك ومؤسسات مالية أخرى، شركات و أفراد آخرون) وبالتالي سيكون التمييز لصالح الدولة طبعا. كما أن المستجوبين كذلك من أفراد العينة يرون بأن أعضاء المجلس و المديرون لا يفصحون عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو مسائل تمس الشركة، وهذا الأمر قد يؤدي إلى الفساد و ظهور الإنتهازية وتحقيق المصالح الشخصية بالنسبة لكبار المسيرين (أعضاء المجلس و المدراء).

في حين يرى أفراد العينة في السؤال الثالث بأن المجمع يمنحهم ميزة الحصول على المعلومات المتعلقة بأدائه بصفة دورية ومنتظمة و كذلك يمكنهم الحصول على معومات كافية وفي الوقت المناسب عن مكان و تاريخ و جدول أعمال إجتماعات الجمعية العامة بالإضافة إلى الموضوعات التي سيتخذ قرار بشأنها (السؤال العشر) وهذا ما يزيد من الإفصاح والشفافية ويرفع من روح الثقة داخل المجمع. كما يرى أفراد العينة في السؤال السابع بأنه يمكنهم الإطلاع على التعديلات في النظام الأساسي وبنود

التأسيس و غيرها من المستندات الحاكمة للمجمع، و هذا ما أمر طبيعي كون تعديل النظام التأسيسي وبنود التأسيس إجراء قانوني و يستند إلى أوراق وملفات يمكن للإطارات الرجوع لها.

أما عن الحقوق الأخرى والتي يرى أفراد العينة بأنهم غير متأكدون منها وهي :

1- نقل أو تحويل الملكية: و يرجع هذا إلى نقص التداول على الأسهم في السوق المالية الجزائرية، التي تكاد تكون منعدمة أسبوعيا.

2- الترخيص بإصدار أسهم لزيادة رأس المال: وهذا يرجع لطول الوقت في إتباع هذا الإجراء (تقديم طلب لدى لجنة البورصة ومراقبتها COSOB، ثم دراسة الطلب ، إرجاع الطلب ، و أخيرا طرح الأسهم للبيع في آجال محددة من طرف اللجنة و إن لم تباع كل الأسهم يعاد الإجراء من جديد من طرف اللجنة).

3- أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلى بيع الشركة:لأنه لم يحدث حدث مشابه من قبل .

4- حماية حقوق الأقلية من المساهمين مع توفير وسائل تعويضية في حالة إنتهاك أحدها: وهذا راجع لملكية المجمع للدولة ، وهذا يمنحها صلاحيات واسعة في إستعمال الحقوق ومنحها وحتى منعها في إطار قانوني.

5- التصويت يتم بواسطة أمناء أو مفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم: وهذا أيضا لم يتأكد من صحته أفراد العينة لأنهم يرون بأن إتخاذ القرار هو حق للمساهم الأكبر فقط بحكم عدد الأصوات، فمن غير المعقول أن يصوت مفوض يعمل لصالح الدولة ضدها.

6- للمساهمين الأجانب نفس حقوق التصويت مع المساهمين الجزائريين: و هذا أيضا غير موجود أصلا، كون المساهمين في رأس مال المجمع هم جزائريين فقط من شركات خاصة و شركات تأمين وأفراد وبنوك .

7- المعاملة المتساوية بخصوص الإجراءات المتبعة في عقد إجتماعات الجمعيات العامة لمساهمين مع تجنب إرتفاع التكاليف: فالواقع الملموس هو أن هناك نوعين من المساهمين ، مساهم كبير ألا و هو الدولة، و مساهمين صغار يمثلون باقي المساهمين، وبالطبع هناك تمييز في المعاملة بين هؤلاء.

8- حظر الإتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية (مدراء أو أعضاء مجلس الإدارة أو عمال) : و هذا أيضا غير مؤكد كون هؤلاء هم من المساهمين أيضا و قد يتداولون بأسهمهم في السوق المالية ويمارسون حقوقهم كمساهمين عاديين.

9- إفصاح أعضاء مجلس الإدارة و المديرون عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تخص الشركة : وهذا أيضا غير مؤكد لأن هؤلاء أيضا منهم من هو مساهم.

ج- المحور الخامس : المتعلق بجودة المعلومات المحاسبية

السؤال الأول : المتعلق بمن له الأسبقة في الإتصال

الإتصال الرسمي : 21 فرد ، أي بنسبة 65.62 % .

الإتصال غير الرسمي : 11 فرد ، أي بنسبة 34.38 % .

يتضح من خلال هذا بأن الإتصال الرسمي هو الذي يمكن من إيصال المعلومات داخل المجمع ، وذلك يؤكد صحة و سلامة نظام المعلومات الداخلي للمجمع و كفاءته في إيصال المعلومات .

السؤال الثاني : المتعلق بصفة نظام المعلومات المحاسبي

الكفاءة : 3 أفراد ، أي بنسبة 9.37 % .

الفعالية : 7 أفراد ، أي بنسبة 21.87 % .

الكفاءة والفعالية : 22 فرد ، أي بنسبة 68.75 % .

و هذا يؤكد أيضا بأن نظام المعلومات المحاسبي يتصف بصفتي الكفاءة و الفعالية و يؤدي دوره كما ينبغي في إيصال المعلومات لمستخدميها.

الجدول رقم 15: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة الخاصة بجودة المعلومات المحاسبية

العبارات	التكرار	الاستجابات					المؤشرات الإحصائية		
	النسبة	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
السؤال الأول	ت	12	13	4	3	-	4.06	0.948	موافق
	%	37.5	40.6	12.5	9.4	-			
السؤال الثاني	ت	13	13	4	2	-	4.16	0.884	موافق
	%	40.6	40.6	12.5	6.3	-			
السؤال الثالث	ت	10	15	5	2	-	4.03	0.861	موافق
	%	31.3	46.9	15.6	6.3	-			
السؤال الرابع	ت	13	14	4	1	-	4.22	0.792	موافق تماما
	%	40.6	43.8	12.5	3.1	-			
السؤال الخامس	ت	15	12	2	3	-	4.22	0.941	موافق تماما
	%	46.9	37.5	6.3	9.4	-			
المتوسط	متوسط المتوسطات						4.13	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالب (اعتماداً على الاستبيان وSPSS)

تشير الأرقام في الجدول رقم 24 إلى أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.13 والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكرت الخماسي من (3.41 إلى 4.2) وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافق، والتي تشير إلى تأكيد غالبية أفراد العينة على إتصاف المعلومات المحاسبية بالجودة .

2- عرض نتائج استبيان أعضاء مجلس الإدارة :

وقد تم حساب كل من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أعضاء المجلس.

أ- المحور الأول : المتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة في المجمع

الجدول رقم 16: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة الخاصة بمسؤوليات مجلس الإدارة

العبارات	التكرار	الاستجابات					المؤشرات الإحصائية		
	النسبة	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
السؤال الأول	ت	3	2	-	-	-			
	%	60	40	-	-	-	4.60	0.548	موافق تماما
السؤال الثاني	ت	1	4	-	-	-			
	%	20	80	-	-	-	4.20	0.447	موافق
السؤال الثالث	ت	3	2	-	-	-			
	%	60	40	-	-	-	4.60	0.548	موافق تماما
السؤال الرابع	ت	2	3	-	-	-			
	%	40	60	-	-	-	4.40	0.548	موافق تماما
السؤال الخامس	ت	-	2	-	3	-			
	%	-	40	-	60	-	2.80	1.095	غير متأكد
السؤال السادس	ت	-	-	-	4	1			
	%	-	-	-	80	20	1.80	0.447	غير موافق تماما
السؤال السابع	ت	-	-	-	3	2			
	%	-	-	-	60	40	1.60	0.548	غير موافق تماما
السؤال الثامن	ت	3	2	-	-	-			
	%	60	40	-	-	-	4.60	0.548	موافق تماما
السؤال التاسع	ت	1	4	-	-	-			
	%	20	80	-	-	-	4.20	0.447	موافق
السؤال العاشر	ت	2	3	-	-	-			
	%	40	60	-	-	-	4.40	0.548	موافق تماما
السؤال الحادي عشر	ت	3	2	-	-	-			
	%	60	40	-	-	-	4.60	0.548	موافق تماما
السؤال الثاني عشر	ت	1	4	-	-	-			
	%	20	80	-	-	-	4.20	0.447	موافق
السؤال الثالث عشر	ت	1	4	-	-	-			
	%	20	80	-	-	-	4.20	0.447	موافق
السؤال الرابع عشر	ت	4	1	-	-	-			
	%	80	20	-	-	-	4.80	0.447	موافق تماما
السؤال الخامس عشر	ت	4	1	-	-	-			
	%	80	20	-	-	-	3.60	0.894	موافق تماما
الوسط الحسابي							3.90		موافق

المصدر: من إعداد الطالب (اعتماداً على الاستبيان وSPSS)

من خلال الاتجاه العام للعينة لكل إجابات نقول أن إدارة المجمع تحترم مبادئ حوكمة الشركات المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة .

إلا أن مجلس الإدارة لا يقوم بالوظائف التالية و التي من المفروض أن يقوم بها و يحترمها و هي :

1- إختيار ، مكافأة ، متابعة و إحلال كبار المديرين عند الضرورة ، و هذا طبعا راجع لأن الدولة من تقوم بهذه الوظيفة بحكم إمتلاكها لأغلبية رأس مال المجمع.

2- الإفصاح عن مكافآت المديرين و أعضاء مجلس الإدارة ، لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين طويلة الأجل، وهذا قد يؤدي إلى إنتشار الإنتهازية و الفساد داخل المجمع كون مداخيل و مكافآت المديرين وأعضاء المجلس غير مفصح عنها ، و التي قد تكون من مصادر متعددة.

كما أن أفراد العينة من أعضاء المجلس غير متأكدون من متابعة قياس كفاءة و ممارسة الشركة لقواعد الحوكمة و إجراء التعديلات عند الحاجة لذلك ، كون أنه لا توجد قوانين أو أوامر تلزم الشركة بإتباع مبادئ الحوكمة ، و إنما بقيت مجرد توجيهات غير ملزمة يعلمها فقط كبار المسؤولين من مدراء وأعضاء المجلس و بعض الإطارات السامية في المجمع.

ب- المحور الثاني : المتعلق بجودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أعضاء المجلس

الجدول رقم 17: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة الخاصة بجودة المعلومات المحاسبية

العبارات	التكرار	الاستجابات					المؤشرات الإحصائية		
	النسبة	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة
السؤال الأول	ت	1	4	-	-	-	4.20	0.447	موافق
	%	20	80	-	-	-			
السؤال الثاني	ت	2	3	-	-	-	4.40	0.458	موافق تماما
	%	40	60	-	-	-			
السؤال الثالث	ت	2	3	-	-	-	4.40	0.458	موافق تماما
	%	40	60	-	-	-			
السؤال الرابع	ت	2	3	-	-	-	4.40	0.458	موافق تماما
	%	40	60	-	-	-			
السؤال الخامس	ت	4	1	-	-	-	4.80	0.447	موافق تماما
	%	80	20	-	-	-			
الوسط الحسابي							4.44		موافق تماما

المصدر: من إعداد الطالب (اعتماداً على الاستبيان وSPSS)

من خلال الاتجاه العام للعينة لكل الإجابات و التي تظهر بأن أفراد العينة يوافقون تماما على أن المعلومات المحاسبية في المجمع تتصف بـ:

- التوقيت الملائم.
- التكلفة الملائمة.
- ثبات المعلومات.
- صدق المعلومات.
- القابلية للمقارنة والتحقق.

المطلب الثالث : نتائج الدراسة الميدانية

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى المديرية العامة لمجمع صيدال تتضح لنا الإيجابيات و السلبيات التالية :

1- الإيجابيات الملاحظة في المجمع : و من بين الإيجابيات التي لاحظناها في المجمع ما يلي :

- وجود نظام معلومات محاسبي يتميز بالكفاءة و الفعالية.
- وجود عمال و إطارات مساهمين في رأس مال المجمع مما يؤدي إلى توحيد أهداف المجمع مع أهداف هؤلاء المساهمين وبالتالي فإن هؤلاء يسعون لتحسين الأداء العام كونهم من مالكي رأس المجمع.
- يحقق المجمع أغلب أهداف عماله و إطاراته مما يؤدي إلى تحفيزهم على العمل أكثر و تحسين الأداء العام للمجمع من جهة ، و من جهة أخرى إلى رضا العمال عن المجمع .
- الحصول على المعلومات بصفة دورية و منتظمة وفي الوقت المناسب لمستخدمي المعلومات و هذا يؤدي إلى رفع فعالية إتخاذ القرارات .
- إكتساب العمال و الإطارات الثقة في المجمع من خلال روح الإفصاح و الشفافية السائدة داخل المجمع.
- إتصاف المعلومات المحاسبية في المجمع بالتوقيت الملائم، التكلفة الملائمة، ثبات المعلومات، صدق المعلومات، القابلية للمقارنة والتحقق، مما يؤد صحة هذه المعلومات المحاسبية و سلامتها، و ذلك يساهم حتما في صحة القرارات المتخذة في المجمع.

2- السلبيات الملاحظة في المجمع : وقد لاحظنا السلبيات التالية :

- الصعوبات الملموسة في تحويل ملكية الأسهم (التداول في السوق المالية الجزائرية) و هذا راجع إلى ضعف السوق المالي الجزائري و عدم إستعمال التكنولوجيا الرقمية في التداول، مما يسمح بالتلاعب بأسهم المجمع و إمكانية تزويرها كونها مازالت يدوية و في الأوراق فقط.

- عدم توفر نظام فعال يهدف إلى حماية حقوق صغار المساهمين (ذوو أقلية الأسهم) وعدم توفر نظام تعويضي فعال في حالة إنتهاك لحقوقهم.

- عدم قيام مجلس الإدارة بالوظائف المتعلقة بإختيار ، مكافأة ، متابعة و إحلال كبار المديرين عند الضرورة ، و هذا طبعا راجع لأن الدولة هي من تقوم بهذه الوظيفة بحكم إمتلاكها لأغلبية رأس مال المجمع، و كذلك عدم الإفصاح عن مكافآت المديرين و أعضاء مجلس الإدارة وهذا قد يؤدي إلى إنتشار الإنتهازية و الفساد داخل المجمع كون مداخيل و مكافآت المديرين وأعضاء المجلس غير مفصح عنها مما يؤدي إلى ضعف الرقابة على كبار مسؤولي المجمع .

- ضعف تمثيل العمال و باقي المساهمين الصغار في الجمعية العامة للمساهمين ، مما يؤدي إلى تهميشهم وضياع حقوقهم ، و عدم أخذ أهدافهم بعين الإعتبار بالدرجة الأولى.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها من قبل مستخدميها ، فإن هناك مجموعة من الخصائص (السمات أو الصفات) التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة من المعلومات المحاسبية، و لا يتحقق ذلك إلا من خلال نظام معلومات محاسبي يتصف بالكفاءة و الفعالية، و هذا ما لمسناه في حالة مجمع صيدال الذي يسعى إلى بلوغ مجموعة من الأهداف الإستراتيجية، بما توفر لديه من إمكانيات مادية و بشرية،

ولقد استهدفت الدراسة الميدانية بشكل أساسي دراسة وتحليل دور حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر الإطارات العاملة بالمجمع (المديرية العامة)، و كذا أعضاء مجلس الإدارة، و من خلال تحليل المعلومات الواردة في الإستبيانات تأكد لنا أن المجمع يحترم إلى حد كبير مبادئ حوكمة الشركات من خلال وجود ثقافة الإفصاح والشفافية و قيام مجلس الإدارة بمعظم الوظائف الموكلة له، بالإضافة إلى حرص المجمع على نشر المعلومات المتعلقة بأدائه في تقارير دورية (سنوية و نصف سنوية).

وتعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية ، بحيث تعتمد على مجموعة من الأدوات من شأنها توفير هذه الخاصية و المتمثلة في مبادئ الحوكمة ، والتي أكدنا بأن المجمع يحترم معظمها، و بالتالي فلا شك أن المعلومات المقدمة من المجمع تتميز بالجودة.

خاتمة

الخـــاتمة

يفضل من يستخدمون المعلومات المحاسبية أن تكون على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكانية الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات، ولكي تكون بهذه الدرجة من الجودة لابد أن تتسم المعلومات بالتوقيت الملائم و التكلفة الملائمة ، كما يجب أن تتصف أيضا بالثبات و الصدق والقابلية للمقارنة والتحقق، و ذلك لمقارنة الأداء الحالي بأداء سابق أو أداء معياري.

و من خلال ذلك سعى مجمع صيدال إلى تحسين جودة معلوماته و يتضح ذلك في تقارير التسيير السنوية ونصف السنوية التي ينشرها المجمع و هذا حرصا منه على نشر روح الإفصاح و الشفافية مما يزيد في ثقة المتعاملين معه من عمال و إطارات و مساهمين بالإضافة إلى المتعاملين الخارجيين من زبائن وموردين و غيرهم من أصحاب المصالح، كما رأينا كذلك حرص المجمع على تحقيق مصالح المتعاملين معه خاصة العمال من خلال أجور جيدة و مكان عمل ملائم و خصائص و مزايا إجتماعية يمنحها المجمع لتحفيز عماله و إطاراته .

ومما سبق يتبين أن الشركات المدرجة في السوق المالي الجزائري توفر مقومات حماية لحقوق المساهمين لديها ولكن ليست بدرجة عالية من حيث سهولة نقل وتحويل ملكية الأسهم وتسجيلها بأسمائهم إلا أن المجمع يمنحهم إمكانية الحصول على المعلومات الكافية من خلال الإفصاح بصورة دورية ومنتظمة وإطلاع المساهمين على أي تعديلات أو إتخاذ قرارات إستراتيجية يمكن أن تؤدي إلى التأثير على الشركة.

كما لاحظنا أيضا بأن المجمع يحترم معظم مبادئ حوكمة الشركات الخمسة المقترحة من طرف منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية ، و التي توفر أرضية جيدة لإنتاج معلومات ذات مصداقية و جودة عالية بحيث ترفع من فعالية إتخاذ القرارات و تزيد من ثقة المتعاملين مع المجمع.

مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى : وقد نصت الفرضية على أنه يمكن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية، وهذا صحيح لأننا أثبتنا أن المجمع يحترم معظم مبادئ حوكمة الشركات المقترحة من طرف منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية والمتمثلة في :

- حقوق المساهمين.
- المعاملة المتكافئة للمساهمين.
- دور أصحاب المصالح في الحوكمة.
- مسؤوليات مجلس الإدارة.
- الإفصاح و الشفافية.

الفرضية الثانية : وقد نصت الفرضية الثانية على أن هناك ارتباط معنوي بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وهذا أيضا صحيح لأن الحوكمة هي نظام يهدف إلى نشر الإفصاح و الشفافية و تحقيق أهداف أصحاب المصالح مع المجمع وقد أثبتنا ذاك من خلال المزايا التي يمنحها المجمع للمتعاملين معه من عمال و إطارات و زبائن و باقي العملاء، و من أهم الحقوق التي يمنحها المجمع لهم ، الحق في المعلومات الصحيحة و في وقتها، وهذا لا يتوفر إلا من خلال نظام معلومات يتميز بالكفاءة و الفعالية كحالة نظام المعلومات لمجمع صيدال.

الفرضية الثالثة : وقد نصت الفرضية الثالثة على أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يسمح بتحقيق أهداف أصحاب المصالح لمجمع صيدال من خلال جودة المعلومات المحاسبية ، و هذا أيضا تم تأكيده من طرف إجابات المبحوثين (عمال و إطارات المجمع – أعضاء مجلس الإدارة) ، بحيث أكدوا لنا إهتمام المجمع بعملائه، و يظهر هذا جليا من خلال الأداء الجيد الذي يحققه المجمع من سنة لأخرى.

التوصيات و الإقتراحات :

1- العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنميه الوعي والدور الاستثماري في المجتمع.

2- تحسين و تطوير السوق المالي الجزائري.

3- العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين،

الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات في هذا المجال.

4- ضرورة العمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة وتطبيقها بشكل متساو على كافة المساهمين.

5- العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين.

6- العمل على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة في اختيار المدراء التنفيذيين وممارسة دورهم في تطبيق القوانين والأنظمة.

7- ضرورة قيام السوق المالي الجزائري بإصدار دليل حوكمة الشركات ليكون إلزامياً لجميع الشركات المدرجة، وذلك بالاستعانة بذوي الخبرات المتخصصة في هذا المجال.

8- توعية المجتمع و نشر روح الإستثمار في الأوراق المالية.

9- ضرورة تطوير البيئة القانونية المنظمة لعمل السوق المالي بحيث تلبي احتياجات الحوكمة.

10- العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة.

11- العمل على تحسين مستوى ممارسة الحوكمة في الشركات المدرجة وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية وذلك من خلال مساعدة مديري ومجالس إدارات الشركات على تطوير إستراتيجية سليمة للحوكمة تساعد على تحسين كفاءة أداء تلك الشركات ، والتخصيص الأفضل للموارد، بهدف تعظيم حجم العائد الذي يجنيه المستثمر وإظهار القيمة العادلة للسهم، مما يعزز الثقة في السوق المالي.

12- العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة والممارسة السليمة لها، ودورها في منع حدوث الفشل المالي للشركات.

آفاق الدراسة :

بعد دراستنا لهذا الموضوع يمكن إقتراح المواضيع التالية لتكون عناوين بحث مستقبلية :

- دور مبادئ الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري.
- ثقافة حوكمة الشركات و دورها في الأداء العام للمؤسسة .
- دور المعايير المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

فهرس الجداول

فهرس الجداول

فهرس الأشكال
والمنحنيات البيانية

فهرس المنحنيات البيانية والأشكال

قائمة المراجع

1- المراجع العربية :

أ- الكتب :

1) أحمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية، دار إيتراك، القاهرة، 2005.

2) أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية- الشركات المتعددة الجنسيات -الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

3) أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، الإسكندرية، 2006، ج 1.

4) خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2008.

5) رضوان حلوة حنان و آخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2004.

6) رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003.

7) رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001.

8) رضوان حلوة حنان، محمد رضوان، نظرية المحاسبة،جامعة حلب ،1990.

9) الشديقات خلدون إبراهيم، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، ط 1، 2001.

10) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

11) طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثانية 2007.

12) طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، ج1، 2003.

13) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل –الكويت، 1991.

14) عبد الحي مرعي و محمد عباس بدوي، مقدمة في أصول المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

15) عبد الوهاب نصر على و شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006/ 2007.

16)عطية عبد الحي مرعي، أساسيات المحاسبة المالية – منظور المعايير الدولية -، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،ج1، ط1، 2009.

17)عوض خلف العيساوي، الفرضيات و المبادئ و المحددات المحاسبة من منظور الشريعة الإسلامية (مع دراسته محاسبة في المصارف الإسلامية)، دار دجلة، الأردن، 2007، الطبعة الأولى.

18)فالتر ميجس و روبرت ميجس، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ، الرياض، 2003.

19)كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

20)كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

21)محمد أبو نصار و جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، مطابع الدستور التجارية، الأردن 2008.

22)محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، عمان ، 2006.

23)محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006.

24)محمود محمد عبد ربه، العلاقة بين تقارير مراقبي الحسابات و كفاءة الأسواق المالية، أدوار المحاسبين و مراقبي الحسابات في قرارات الإدارة و تنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.

25)وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة و المالية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002.

ب- المجلات و الملتقيات و المواقع الإلكترونية:

26) أشرف حنا ميخائيل، أهمية دور معايير المراجعة و أطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الخامس و أبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الإسكندرية، 8-10 سبتمبر2005.

27) تقرير التسيير لمجمع صيدال لسنة 2008.

28) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام المحاسبي المالي، العدد 19، الصادرة بتاريخ : 2009/03/25.

29) شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاستثمارية، الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، ج1، ط1، 1999.

30) عيسى أطلونة، الإفصاح في القوائم المالية بتاريخ 2008/12/25.

31) لطبق زيود و آخرون،" دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار "، مقال بمجلة (جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية)، المجلد 29، العدد 1، 2007.

32) محمد خليل : دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003.

33) محمد شريف توفيق، قراءات من الانترانت في حوكمة الشركات، جامعة الزقازيق، 2005، (www.hawkama.net) تاريخ الإطلاع 2010/12/13.

34) مصطفى حسن بسيوني السعدني، " مدى ارتباط الشفافية و الإفصاح بالتقارير المالية و حوكمة الشركات "بحث مقدم للمؤتمر الدولي، مهنة المحاسبة و المراجعة و التحديات المعاصرة بالإمارات العربية المتحدة، 4-5 ديسمبر 2007.

http:// iafote chaccoununtants. Com/forums / show thread. Php

35) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26.

36) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء / نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، نوفمبر 2008.

37) خلف عبد الله الوردات ، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات - تدقيق المصارف والمؤسسات المالية - تدقيق الشركات الصناعية) ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 24-26 سبتمبر2005.

38) زرزار العياشي وشرقرق سمير، حوكمة الشركات - المفهوم ، الخصائص، الركائز، والأهمية الاقتصادية- الملتقى الوطني الثالث حول: سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 10/9 ديسمبر 2007.

39) صابرينا بوهراوه، الجزائر تنضم إلى ركب حوكمة الشركات، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 23، مركز المشروعات الخاصة، جويلية/أوت 2009.

40) ظاهر شاهر القشي، حازم الخطيب، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، المجلة العربية للإدارة، الأردن: 2006.

41) عبد الرزاق الشحادة وسمير إبراهيم البرغوثي، ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم في الملتقي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20- 21 أكتوبر 2009.

42) كاثرين كوتشا هلبلينغ وآخرون، ترجمه سمير كريم، غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية و الصاعدة و الانتقالية، مجلة حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، الطبعة 3، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2003.

43) محمد ، آمال إبراهيم ، "دور في المراجعة الداخلية في دعم فاعلية حوكمة الشركات " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الثاني، 2005.

44) محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة و معاييرها، مجلة للبنك الاستثمار القومي، القاهرة، جويلية 2007.

45) مراد سكاك و فارس هباش، دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، الملتقي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس – سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

46) مركز المشروعات الدولية، حوكمة الشركات...قضايا واتجاهات، العدد الثالث عشر، .WWW.CIPE.COM، 2008.

47) مركز مشروعات الدولية، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات،CIPE،القاهرة، 2004، (www.cipe.com) ،تاريخ الإطلاع 2011/01/05.

48) المليحي إبراهيم السيد المليحي ،" دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة توقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر " ، 2005 . www.hawkama.net))، تاريخ الإطلاع 2010/12/25.

49) هوام جمعة و آخرون، الشفافية و الإفصاح في أطار حوكمة الشركات، الملتقي الدولي حول الحوكمة و أخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، 18- 2009/11/19.

ج- الرسائل و الأطروحات :

50) تيجاني بالرقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2005-2006.

51) عبد القادر بادن ، دور حوكمة الشركات في الحد من الازمات المالية و المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر غير منشورة، علوم تسيير:تخصص:محاسبة جامعة الشلف، 2007 /2008.

52) عماد أحمد الشرع، دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الكويتية، مذكرة ماجستير ،علوم تسيير:تخصص:محاسبة،جامعة دمشق،سوريا،2008.

53) محمد جميل حبوش، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات –دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة، مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل: جامعة غزة الإسلامية،2007.

54) نبيل حمادي ، التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات ، دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء بالجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير غير منشورة ،علوم تسيير :تخصص محاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف 2008.

55) يمينة سهايلية ، دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة ،علوم تسيير :تخصص محاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2009.

2- المراجع الأجنبية :

أ- الكتب :

56) Frédéric Parrat, Le Gouvernement D’entreprise, Dunod, Paris, 2003.

57) Hendriksen and van Breda, Accounting theory, Fifth Edition, Irwin Mcgraw Hill, 1992.

58) Robert cobbaut, théorie financière, édition économica, paris, 4eme édition, 1997.

59) Wolfgong Dick, Frank Missonnier-piera, Comptabilité Financière en IFRS-Pearson éducation,France (2006).

ب- المجلات و الملتقيات و المواقع الإلكترونية :

60) CIPE, OECD Principles of Corporate Governance, Paris, 2004, (www.cipe.com) date de consultation 15/12/2010.

61) Le Parent et M. Orange, Le gouvernement d'entreprise dan l’économie Anglo-saxonnes, paris: Les Cahiers Français, № 277,2008.

62) Louis Varus, Actualité Le comite d’audite, In revue Française d’audit Interne, Paris: n° 137, 1997.

63) Notice d’information, GROUPE SAIDAL, 03/06/2010

64) Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, The Financial Aspects Of Corporate Governance, London: Burgess Science Press, 01 December 1992.

65) www.cossob.org consulté le 15.04.2010.

الملاحق

كلمة الإستبيان

سيّـــــــدي؛

في إطار تحضير مذكّرة التخرّج المدرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، فرع نقود مالية و بنوك قسم العلوم الإقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الأغواط، وباعتبار الموضوع المختار يتعلّق بدراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مما يستوجب دراسة حالة تطبيقية على مستوى مجمع صيدال.

إنّ الهدف من هذا الاستبيان هو التعرّف على مدى تطبيقكم لمبادئ حوكمة الشركات، و أثر هذه المبادئ على جودة المعلومات المحاسبية.

إنّ مساهمتكم في الإجابة الموضوعية على هذا الاستبيان، سوف تمكّننا من الرؤيا الواضحة لموضوعنا، والوصول إلى إجابات لمختلف تساؤلاتنا، كما نحيطكم علما بأنّنا سوف نضمن السريّة التامّة للإجابات، وعدم تحديد المجيبين.

في انتظار ذلك تقبلوا منّا كل معالي الاحترام والتقدير.

الطالب

الطالب : طلحة أحمد

السنة الثانية ماجستير – نقود مالية و بنوك -

عنوان المذكرة : أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية

نشكركم مسبقا على مساهمتكم القيمة وعلى مشاركتكم الفعالة في إثراء هذا الموضوع بأجوبتكم الصادقة، والتي ستساهمون من خلالها دعم البحث العلمي في بلادنا. ونعدكم بأننا سوف نضمن السريّة التامّة للإجابات، وعدم تحديد المجيبين وشكرا.

إستمارة أسئلة موجهة لأعضاء مجلس الإدارة : (ملحق 02)

معلومات عامة :

1- الجنس :

□ ذكر □ أنثى

2- السن :□ أقل من 30 سنة □ 31 – 40 □ 41– 50 □ أكبر من 50

3- هل سبق لك العمل في المجمع قبل توليك منصب عضو مجلس الإدارة ؟ □ نعم □ **لا**

أ- المحور الأول : المتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة في المجمع

البيان	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
على أعضاء مجلس الإدارة العمل على أساس عناية الرجل الحريص لما فيه صالح الشركة والمساهمين و متابعة الإدارة التنفيذية					
إذا أثرت قرارات مجلس الإدارة على مجموعة من المساهمين عليه أن يعامل معاملة متساوية لكل فئة من فئات المساهمين					
أن يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقانون مع الحرص علي مصالح الأطراف ذات المصلحة					
على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية مثل :					
وضع إستراتيجية الشركة، سياسة الخطر، الميزانيات، خطط العمل، تحديد أهداف الأداء، مراقبة التنفيذ والأداء، النفقات الرأسمالية، الإستحواذات، بيع الاستثمارات					
متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد حوكمة الشركات وإجراء التعديلات عند الحاجة					
إختيار، مكافأة، متابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة					
الإفصاح عن مكافآت المديرين وأعضاء مجلس الإدارة، لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين طويلة الأجل					
توفر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح و إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة					
الرقابة علي حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين					

وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك سوء إستخدام أصول الشركة وإحكام السيطرة في بعض العمليات المتعلقة بها					
التأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة بما في ذلك نظام المراجعة المالي المستقل والرقابة الداخلية، خاصة أنظمة إدارة الخطر والرقابة المالية والتشغيلية، والالتزام بتطبيق القانون					
الإشراف علي عملية الإفصاح ووسائل الإتصال					
على مجلس الإدارة أن يتمكن من الحكم بموضوعية على شؤون الشركة مستقلا عن الإدارة من خلال :					
تكليف عدد كافٍ من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يتوفر فيهم القدرة على الحكم الموضوعي على مهام قد يحدث فيها حالات تعارض المصالح المحتملة (مثل التقارير المالية – التعيينات – ومكافآت المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة)					
يجب على مجلس الإدارة أن يقوم بالتحديد الدقيق والإفصاح عن الهدف والتشكيل وإجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة عند تأسيسها					
على أعضاء مجلس الإدارة تكريس وقت كافٍ لممارسة مسؤولياتهم					
أن يتوفر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة وفي التوقيت المناسب حتى يتسنى لهم القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه					

ب- المحور الثاني : المتعلق بجودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أعضاء المجلس

هل تتوفر في المعلومات المحاسبية الخصائص التالية :

البـــــيان	**موافق جدا**	**موافق**	**غير متأكد**	**غير موافق**	**غير موافق إطلاقا**
التوقيت الملائم					
التكلفة الملائمة					
ثبات المعلومات					
صدق المعلومات					
القابلية للمقارنة و التحقق					

كلمة الإستبيان

سيّـــــــدي؛

في إطار تحضير مذكّرة التخرّج المدرجة ضمن متطلبات الحصول على شـــهادة الماجســـتير، فرع نقود مالية و بنوك قسم العلوم الإقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الأغواط، وباعتبار الموضوع المختار يتعلّق بدراسة أثر تطبيق حوكمة الشـــركات علـــى جـــودة المعلومـــات المحاسبية، مما يستوجب دراسة حالة تطبيقية على مستوى مجمع صيدال.

إنّ الهدف من هذا الاستبيان هو التعرّف على مدى تطبيقكم لمبادئ حوكمة الشركات، و أثر هذه المبادئ على جودة المعلومات المحاسبية.

إنّ مساهمتكم في الإجابة الموضوعية على هذا الاستبيان، سوف تمكّننا مـــن الرؤيـــا الواضـــحة لموضوعنا، والوصول إلى إجابات لمختلف تساؤلاتنا، كما نحيطكم علما بأنّنا سوف نضـــمن الســـريّة التامّة للإجابات، وعدم تحديد المجيبين.

في انتظار ذلك تقبلوا منّا كل معالي الاحترام والتقدير.

الطالب

الـطـالـب : طلحة أحمد

السنة الثـانية ماجسـتيـر – نقود مالية و بنوك -

عنوان المذكرة :أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية

نشكركم مسبقا على مساهمتكم القيمة وعلى مشاركتكم الفعالة في إثراء هذا الموضوع بأجوبتكم الصادقة، والتي ستساهمون من خلالها دعم البحث العلمي في بلادنا. ونعدكم بأننا سوف نضمن السريّة التامّة للإجابات، وعدم تحديد المجيبين وشكرا.

إستمـارة أسئـلة موجـهة للإطارات : (ملحق 01)

معلومات عامة :

1- الجنس :

□ ذ كــر □ أنــثـى

2- المؤهل العلمي :

□ ثانوي □ جامعي أو دراسات عليا □ أخرى

3- الأقدمية في المجمع :

□ أقل من 5 سنوات □ 5 - 10 سنوات □ أكثر من 10 سنوات

أ- المحور الأول : المتعلق بالعمال و الموظفين و الإطارات

7- هل تعتقد بأن العمال يستفيدون من الإمتيازات التالية ؟

البيان	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
تدريب دوري					
ترقيات					
أجر مناسب					
محيط عمل مناسب					
المشاركة في إتخاذ القرارات					
تحفيزات مادية و غير مادية					

ب- المحور الثاني : المتعلق بالإطارات المساهمين في رأس مال المجمع

1- هل تمتلك أسهم بالمجمع :

□ نعم □ **لا**

إذا كان نعم :

البيان	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
تجتمعون مع مجلس الإدارة و المساهمين في كل سنة					
تزودكم الإدارة بكل الوثائق و تفصح عن النتائج					

ج- المحور الثالث : المتعلق بالزبائن

البيان	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
يتم إحترام المواعيد في إنجاز الطلبيات للزبائن					
يتحصل الزبائن على المعلومات التي يطلبونها من المجمع (منتوجات جديدة، خدمات جديدة)					
ترى أن الزبائن يدركون و يلاحظون جودة منتجات المجمع					

ج- المحور الرابع : المتعلق بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة

أ- الجزء المتعلق بحقوق المساهمين :

1- ضع علامة (×) على الحقوق التي يمنحها مجمع صيدال لمساهميه :

البيان	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية					
نقل أو تحويل ملكية الأسهم					
الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة					
المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين					
إنتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة					
المشاركة في أرباح الشركة					
للمساهمين الحق في المشاركة و الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة فهل المجمع يوفر هذه الحقوق للمساهمين :					
التعديلات في النظام الأساسي وبنود التأسيس وغيرها من المستندات الحاكمة للشركة					
الترخيص بإصدار أسهم زيادة رأس المال					

أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلي بيع الشركة					
للمساهمين الحق في المشاركة الفعالة والتصويت بالإضافة إلى الحقوق التالية :					
الحصول على معلومات كافية وفي الوقت المناسب عن مكان وتاريخ وجدول أعمال، اجتماعات الجمعية العامة، بالإضافة إلى المعلومات الكاملة في التوقيت المناسب عن الموضوعات التي سيتخذ بشأنها قرارات في الاجتماع					
إتاحة الفرصة لتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة، بما فيها الأسئلة الخاصة بالمراجعة، السنوية الخارجية، وإدراج بنود جديدة في جدول الأعمال واقتراح الحلول المناسبة					
يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة من خلال :					
للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت					
حماية حقوق الأقلية من المساهمين مع توفير وسائل تعويضية في حالة إنتهاك أحد حقوقهم					
يتم التصويت بواسطة أمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم					
للمساهمين الأجانب نفس حقوق التصويت مع المساهمين الجزائريين					
تسمح الإجراءات المتبعة لعقد إجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين مع تجنب إرتفاع التكاليف					
حظر الإتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية (مدراء أو أعضاء مجلس الإدارة أو عمال المجمع)					
على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة					

ج- المحور الخامس : المتعلق بجودة المعلومات المحاسبية

1- من له الأسبقية في إيصال المعلومات المختلفة للأطراف داخل و خارج المجمع ؟

□ الإتصال الرسمي.

□ الإتصال غير الرسمي.

2- هل تعتقد بأن نظام المعلومات المحاسبي يتصف بـ :

□ الكفاءة.

□ الفعالية.

□ الكفاءة و الفعالية

3- هل تتوفر في المعلومات المحاسبية الخصائص التالية ؟

البيان	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
التوقيت الملائم					
التكلفة الملائمة					
ثبات المعلومات					
صدق المعلومات					
القابلية للمقارنة و التحقق					